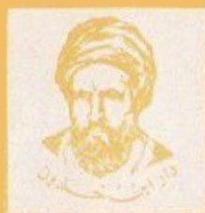


دلیل المذاصل

امتحان الاقتصاديات

روزا لوکسومبورغ

مالهم الاقتصاد السياسي؟



دليسل المنشاصل
المكتبة الاقتصادية



ما هو الاقتصاد السياسي؟

روزالوكسونبورغ

ترجمة: ابراهيم العريبي

هذا الكراس ترجمة للفصل الاول من :
INTRODUCTION A L'ECONOMIE POLITIQUE
PAR . ROSA LUXEMBURG
V. G. E PARIS - 1971

جميع الحقوق محفوظة لـ :
دار ابن خلدون
بيروت - لبنان
ص.ب ١١٩٣٠٨ - هاتف ٢٩٦١٠٣

الطبعة الاولى - نيسان ١٩٧٥

ما هو الاقتصاد السياسي
روزا لوكمبورغ

حفلة

يشكل الكراس التالي ، الفصل الاول من مجموعة محاضرات القتها روزا لوكسemburg في المدرسة المركزية للحزب الاشتراكي - الديمقراطي في برلين . حيث بدأت تلقي الدروس والمحاضرات ، كبديلة لهيلفردينغ وبانكوك ، ابتداء من اول تشرين الاول عام ١٩٠٧ . ولقد ركزت جهودها التعليمية تلك على الاقتصاد السياسي والتاريخ الاقتصادي . ويبدو أن فكرة نشر المحاضرات واتتها عام ١٩٠٨ ، لكنها اجلت هذا العمل الى بعد انتهائها من وضع « التراكم الرأسمالي » الذي صدر عام ١٩١٣ ، حيث بدأت تعد المجموعة تحت اسم « مدخل الى الاقتصاد السياسي » .. لكن الحرب دفعتها مرة ثانية الى التأجيل ، حيث تابعت العمل بعد ذلك خلال اقامتها في السجن في بوسنانيا عامي ١٩١٦ - ١٩١٧ .

ولكن يبدو أن هذا العمل لم يكتمل ابدا ، اذ يقول بول فروليوك ، في كتابه عن روزا لوكسemburg أن ثمة رسالة بعثتها روزا الى الناشر ديتز من سجنها في

- برلين في ٢٨ تموز ١٩١٦ ، تخبره فيها ان المشروع الاصلي للكتاب ، يضم الفصول التالية :
- ١ - ما هو الاقتصاد السياسي ؟
 - ٢ - العمل الاجتماعي .
 - ٣ - عناصر لتاريخ اقتصادي : المجتمع الشيوعي البدائي
 - ٤ - النظام الاقتصادي الاقطاعي .
 - ٥ - المدينة الفروسطية ، والمنفلقات الحرفية .
 - ٦ - الانتاج السلعي .
 - ٧ - العمل المأجور .
 - ٨ - الربح الرأسمالي .
 - ٩ - الازمة .
 - ١٠ - اتجاهات التطور الرأسمالي .

في صيف ١٩١٦ ، كان الفصلان الاولان جاهزين تحت الطبع . اما الفصول الباقية فكانت مسودات . ومع هذا لم يعثر بين ما تركته روزا الا على الفصول : الاول والثالث والسادس والسابع والعالشر . وهي فصول نشرها بول ليفي عام ١٩٢٥ ، تاركا فيها اخطاء كثيرة ، محدثا تعديلات تعسفية ، وملفيا ملاحظات هامة – كما يؤكد فروليك – .

وعلى هذا النحو صار الشكل النهائي للكتاب الذي ضم ستة قصوص ، يحتوي الكراس التالي على اولها « ما هو الاقتصاد السياسي ؟ » ، ولسوف تقدم الفصول الخمسة الباقية في كراسيين سيصدرا قريبا في نفس السلسلة – دليل المناضل – المكتبة الاقتصادية ، او لهما هو « المجتمع الشيوعي البدائي واضمحلاله » ، والثاني « الانتاج السلعي والعمل المأجور » ..

والكراسات الثلاثة التي تترجم الى العربية المرة الاولى ، تشكل عملا اقرب الى التكامل ، فيه تقدم روزا الى كل من يعنיהם الامر ، مساهمة اصيلة في دراسة الماركسية ، وبشكل خاص دراسة « نقد الاقتصاد السياسي » ، وهي لا تكتفي بتلخيص وتبسيط نظرية ماركس العلمية ، بل تنصرف الى تطبيق المنهج الماركسي على تحديد ماهية وغرض الاقتصاد السياسي ، ثم على انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية ، قبل ان تصل الى دراسة اتجاهات تطور المجتمع الحديث .

ولقد قيل عن هذا الكتاب انه يشكل واحدة من افضل المقدمات للمعرفة الماركسية .

« المترجم »

١ - تعریف الاقتصاد السياسي (*)

الاقتصاد السياسي : علم فريد ملفت للنظر ، تبدأ الخلافات والصعوبات معه منذ الخطوة الأولى ؛ أي منذ يطرح هذا السؤال البدائي : ما هو ، بالضبط ، غرض هذا العلم ؟ ان العامل البسيط ، الذي ليس بت لذاته سوى فكرة مبهمة عن العلم الذي يلقنه الاقتصاد السياسي ، يعزى عدم يقينه الى النقص الحاصل في ثقافته الخاصة . غير انه يشاطر ، بمعنى من المعاني ، سوء حظه كثيراً من العلماء والمثقفين الذين يكتبون مجلدات ضخمة ، ويلقون في الجامعات عشرات المحاضرات أمام الشبان ، حول الاقتصاد السياسي . اذ من واقع الامر ان معظم اخصائيي الاقتصاد السياسي ، ومهما بدا هذا امراً غير قابل للتصديق ، ليست لديهم سوى فكرة مشوهة للغاية عن الفرض الحقيقي للأقتصاد السياسي .

وبما انه من مجريات الامور ، لدى السادة الاخصائيين ، أن يستغلوا على تعریفات ، أي ان يغرسوا جوهر الامور الاكثر تعقيداً ، في بعض جمل مرتبة بشكل جيد ، هيا بنا نستعلم ، على سبيل التجربة ،

(*) المناوين الفرعية من وضمنها وليس في الاصل .

لدى أحد الممثلين الرسميين للاقتصاد السياسي ، ولننسأله عن الماهية الحقيقية لهذا العلم . فما الذي يقوله عنه يا ترى ، عميد الاستاذة الالمان ، والمؤلف الاوحد لعدد هائل لا يحصى من كتب الاقتصاد السياسي ، ومؤسس المدرسة المدعوة « تاريخية » ، الاستاذ فلهلم روخر ؟ في كتابه الضخم الاول المسمى « اسس الاقتصاد السياسي : كتاب ومجموعة محاضرات موجهة الى رجال الاعمال والطلاب » وهو كتاب صدر للمرة الاولى عام ١٨٥٤ ، ثم اعيدت طباعته ٢٣ مرة بعد ذاك ، نقرأ في الفصل الثاني ، المقطع السادس عشر ما يلي :

« يعني بالاقتصاد السياسي ، نظرية تطور قوانين الاقتصاد القومي (١) ، والحياة الاقتصادية القومية (فلسفة تاريخ الاقتصاد القومي كما يقول فون مانفولدت) . وهذا العلم ، مثله مثل كافة العلوم المتحدثة عن حياة امة معينة ، يرتبط من جهة بدراسة الفرد ، ويمتد من جهة اخرى ليدرس الانسانية جموعاً . »

فهل يفهم « رجال الاعمال والطلاب » الان ما هو الاقتصاد السياسي ، يا ثرى ؟ انه ، وبالتحديد ... الاقتصاد السياسي ! ما هي نظارات الشقوق ؟ انها النظارات التي ترينا الشقوق . ما هو حمار حمل الاثقال ؟ انه حمار نحمل فوقه الاثقال . ويما لها من طريقة تبسيطية تصلح لتعليم الاطفال كيفية استخدام

(١) بالفرنسية *Economie Nationale* (التعبير الماني)
الاصل ويعني « اقتصاد قوم ، اقتصاد امة ... الخ .

كل هذه الادوات (٢) . ان المزعج في هذا هو انه اذا تعذر فهم معنى الكلمات المطروحة ، لا يمكن سلوك اي سبيل للتقدم اذا ما طرحت هذه الكلمات بطريقة مغایرة .

لذا ، سناحناول التوجه شطر عالم الماني اخر ، يقوم حاليا بتدريس الاقتصاد السياسي في جامعة برلين ، انه البروفسور شمولر ، عين ونور العلم الرسمي . يعطينا شمولر بهذا ، في « قاموس العلوم السياسية » — وهم مجلد ضخم وضعه عدد من الاساتذة الالمان ، واشرف عليه الاستاذان كونزاد ولكسيس — في مقال حول الاقتصاد السياسي ، الجواب التالي على السؤال القائل : ما هو الاقتصاد السياسي ؟ انه العلم الذي يبغي وصف وتعريف وتفسير الظواهر الاقتصادية ، اطلاقا من اسبابها ، ومن ثم فهمها ككل متماسك ، شرط ان يكون الاقتصاد السياسي قد تم تعریفه قبل ذلك بشكل صحيح . في صلب هذا العلم ، يمكننا العثور على الظواهر النموذجية التي تتكرر لدى الشعوب المتقدمة المعاصرة ، وهي ظواهر تقسيم رتنظيم العمل ، وتدوير وتوزيع العائدات ، والمؤسسات الاقتصادية الاجتماعية التي ، بالاستناد الى بعض اشكال الحق الخاص والعام ، واذ تكون خاضعة لهيمنة قوى طبيعية متماثلة او مشابهة ، تؤدي الى احكام او تخلق قوى مشابهة او متماثلة وتقدم نوعا من الصورة الجامدة المعالم المتداولة

(٢) من هنا سخرية روزا لوکمبورغ حين تقول : بالتفسير الرائع !

الاقتصادي المعاصر ، أي نوعا من القانون المتوسط لهذا العالم . أطلاقا من هنا ، سعى هذا العلم بالتالي ، هنا وهناك ، إلى ملاحظة تنويعات مختلف الاقتصادات القومية فيما بينها ، ومختلف الأشكال التنظيمية ، وقد تساءل هذا العلم عن الترابط والتتابع الذين ظهرت عبرهما هذه الأشكال المختلفة ، فتوصل بهذا إلى أن يقدم نفسه بوصفه التطور السببي لهذه الأشكال : واحدة بالانطلاق من الأخرى ، ثم بوصفه التتابع التاريخي للمواقف الاقتصادية . وبهذا تمكن هذا العلم من مفصلة السمة الديناميكية حول السمة الجامدة . وتمكن منذ بداياته ، وبفضل أحكام القيمة الأخلاقية - التاريخية ، تمكن من أن يضع مثلا علينا ، وحافظ على الدوام على وظيفته العملية هذه ، إلى درجة معينة ، وأخيرا تمكن على الدوام من وضع تعليمات عملية للحياة ، إلى جانب النظرية . »

أوف ... فلنستعد انفاسنا !

ما هو الأمر إذن ؟ مؤسسات اقتصادية اجتماعية - الحق الخاص والعام - القوى الطبيعية - متشابهة ومتماطلة - متماثلة ومتتشابهة - أحصاء - جامد - متحرك - قانون متوسط - تطور سببي - أحكام قيمة إخلاقية تاريخية ... إن الإنسان العادي الفرد بين البشر الفائين ، سيشعر بعد قراءة هذا كله كما لو أن دولاب طاحون يدور داخل رأسه . إن هذا الفرد ، بسبب عطشه للمعرفة ، وثقته العميماء في الحكمة الاستاذية ، سيبذل جهدا كبيرا ليقرأ مرتين ثم مرات ثلاث ، كل هذا الهراء عليه يعثر على معنى له . إن أخشى ما تخشاه أن يضيع هذا الجهد . لأن ما يقدم لنا في هذا

الكلام كله ، ليس سوى مجموعة من العبارات الجوفاء ، وتجمِّعا مهترئا وخاوية ، للكلمات . والواقع أن لهذا كله اشارة لا تخطيء ابدا : ان اي شخص يفكر بوضوح ، وسيسيطر تماما على اقواله ، يمكنه أن يعبر عن نفسه بوضوح وبشكل مفهوم ، أما الشخص الذي يعبر عن نفسه بشكل غامض ومدع ، بالنسبة الى امور لا تمت بصلة الى صافي الافكار الفلسفية او الى تعقيدات الصوفية الدينية ، فإنه مجرد شخص غير قادر على أن يرى بوضوح ، بحيث يكون لديه الف سبب وسبب يدفعه لتجنب الوضوح . ولسوف نرى لاحقا أنه ليس من قبيل الصدفة أن يلجأ العلماء البورجوازيون الى استخدام لغة غامضة ومشوشة ، للتتحدث عن جوهر الاقتصاد السياسي وماهيته ، وأن هذه اللغة إنما تعبَر عن تشوشهم الخاص ، كما عن رفضهم المفترض والمتكالب لتوضيح المسألة بشكل حقيقي .

بإمكاننا فهم السبب في أن مفهوم الاقتصاد السياسي لا يمكن توضيجه بجلاء ، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الواقع ان قدم اصل هذا المفهوم نفسه ، مسألة تختتمل الكثير من التناقض في الآراء . فمن جهة نجد مؤرخاً معروفاً ، واستاذًا سابقًا للاقتصاد السياسي في جامعة باريس ، هو ادولف بلانكي - اخو اوغوست بلانكي ، الاشتراكي الشهير والمناضل المعروف أيام Комонеٽ باريس - يبدأ ، مثلاً ، الفصل الاول من كتابه « تاريخ التطور الاقتصادي » الذي صدر عام ١٨٣٧ ، بالعنوان التالي « الاقتصاد السياسي هو اقدم مما نتصور ، اذ أن اليونانيين والرومان كان لديهم كذلك ، اقتصادهم السياسي » . هذا فيما نجد ، من جهة

آخرى ، مؤرخين آخرين للاقتصاد السياسي ، كالاستاذ السابق في جامعة برلين ، او جين دوهرنغ ، يتوجهون نحو التأكيد على أن علم الاقتصاد السياسي هو أكثر حداثة مما يعتقد عادة ، وأن هذا العلم لم يظهر في الواقع ، الا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر . ثم ، لكي نأتي على آراء الاشتراكيين ، نذكر ان لاسال ، يورد عام ١٨٦٤ ، في مقدمة كتابه الجدالي الكلاسيكي ضدشولتز - وليتشن «رأس المال والعمل » الملاحظة القائلة بأن «الاقتصاد السياسي علم هو الان قيد البدء ، وما زال يحتاج الى انجاز » .

مقابل هذا نجد ان كارل ماركس قد اعطى لكتابه الاقتصادي الرئيسي «رأس المال » الذي ظهر جزءه الاول بعد كتاب لاسال بثلاث سنوات ، لينجز على نحو ما امل الذي ابداه هذا الاخير ، العنوان الفرعى «نقد الاقتصاد السياسي » . وعلى هذا النحو ، يضع ماركس كتابه خارج نطاق الاقتصاد السياسي ، اذن يعتبره - اي الاقتصاد السياسي - شيئاً منجزاً ومتتحققـاً ، يمارس عليه ، بدوره ، عملية النقد .

الاقتصاد السياسي علم قديم قدم تاريخ البشرية المدون ، بالنسبة الى البعض ، وهو جديد لا يعود الى اكثر من قرن ونصف من الزمان ، بالنسبة الى الآخرين ، وهو بالنسبة الى غيرهم علم ما يزال يعيش ارهاصاته الاولى ، في نفس الوقت الذي يرى فيه فريق رابع ، علما تم تجاوزه ، وبات يليق به ان يدفن على ايدي النقد - ومن هذا كله يبدو واضحاً انه علم يشير مشكلة خاصة ومعقدة .

غير اننا سنكون ذوي الهم سيء ان نحن طلبنا

الى أحد الممثلين الرسميين لهذا العلم ان يشرح لنا السبب في ان الاقتصاد السياسي لم يظهر ، كما هو الان الراي السائد ، الا متأخرا ، اي منذ ما لا يزيد عن القرن والنصف . فالاستاذ دوهرنغ سيفسر لنا ، مثلا ، بكلماته الخطابية الرنانة، ان اليونانيين والرومان القدماء ، لم يكونوا قد توصلوا بعد الى المفاهيم العلمية المتعلقة بالاقتصاد السياسي ، وان ما كان لديهم هو مجرد افكار « غير مسؤولة » ، « سطحية » ، « عادبة للغاية » مستقاة من التجربة اليومية ، وان العصر الوسيط لم يعرف اي مفهوم علمي . بيد ان هذا التفسير الحاذق لا يجعلنا نخطو ولو خطوة واحدة الى الامام ، خاصة وان تصميماته حول العصر الوسيط لا يمكنها الا ان تقربنا من جادة الخطأ .

الاستاذ شمولر بدوره ، يقدم لنا تفسيرا طريفا . ففي المقال المستقى من « قاموس العلوم السياسية » الذي اشرنا اليه اعلاه ، يقدم لنا الاستاذ المذكور ، الاعتبارات التالية :

« لقد لوحظت ووصفت ، خلال قرون من الزمان ، وقائع خاصة تتعلق بالاقتصاد الخاص والاجتماعي ، ولقد تم الاقرار بالكثير من الحقائق الاقتصادية الخاصة ، وكذلك جرى نقاش حول مسائل اقتصادية ، كما حول النظم الاخلاقية والحقوقية . غير ان هذه المخططات الجزئية لم تؤد الى خلق علم ما ، اى ابتداء من اللحظة التي حللت فيها مسائل الاقتصاد السياسي ، بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر ، على اهمية لم يكن احد يظنهما حاصلة قبل ذاك . تتعلق بسلوك الدول واداراتها ، وحين بدأ عدد كبير من

المؤلفين يبدون اهتمامهم بهذه المسائل ، وحين بات من الضروري تلقينها الشبيبة الطالبية ، وحين ، في الوقت نفسه ادى الاتجاه العام للفكر العلمي الىربط مجمل المباديء والحقائق المتبعة عن الاقتصاد السياسي في بوتقة نظام مستقل تسسيطر عليه بعض الافكار الأساسية مثل النقد والتبادل ، وسياسة الدولة الاقتصادية ، والعمل . وتقسيم العمل – وهو ما حاوله المؤلفون الرئيسيون في القرن الثامن عشر – في ذلك الوقت بالذات وجد الاقتصاد السياسي بوصفه علمًا مستقلًا ..»

والآن ، اذا عمدنا الى تلخيص المعنى الضيق لهذه الفقرة الطويلة ، سنصل الى استخلاص الدرس التالي: ثمة ملاحظات اقتصادية ظلت لزمن طويل مشتتة ، ثم اجتمعت في علم مستقل حين شعرت « قيادة الدول وأدارتها » – اي الحكومة – ، بضرورة هذا ، وحين بات من الضروري تدريس الاقتصاد السياسي فسي الجامعات ، من أجل هذه الفایة . و .. الله كم هو هذا التفسير رائع وكلاسيكي بالنسبة الى استاذ الماني! بفضل « حاجة » هذه الحكومة العزيزة ، انشيء كرسى في الجامعة ، ثم هرع استاذ ما لشفله . ثم بعد هذا ، يتوجب بدهة خلق العلم المتلائم مع هذا الكرسى ، والا ما الذي سيدرسه هذا الاستاذ يا ترى؟ ان هذا يذكرنا بمسؤول البروتوكول الذي ما انفك يؤكّد انه من الضروري بقاء المالك .. اذ ما الذي سيقوم به مثل هذا المسؤول من عمل ، ان لم تكن ثمة ممالك؟ اذن ، يتبدى لنا ان الاقتصاد السياسي قد ظهر كعلم انطلاقاً من حاجات شعرت بها الدول

اي ان الاقتصاد السياسي ولد بناء على طلب تقدمت به السلطات ! ان الاستاذ شمولر يفكربطريقة توحى بأن الحاجات المالية للامراء ، و اوامر الحكومات ، تكفي لأنها ضعف علم جديد بأسره ، من باطن الأرض ، وأن يفوتنا هنا ان نذكر بأن الاستاذ شمولر ما هو سوى خادم مثقف لحكومات الريخ ، وهو خادم يتولى — طوعاً — باسم هذه الحكومات ، مهمة استحداث التبريز « العلمي » لمشروع ميزانية وزارة البحريه ، او لمشروع الجمارك او الضرائب ، هذا الرجل ليس أكثر من نسر يطير في ميادين العراق يفطر في زمن الحرب مستثيراً المشاعر الشوفينية ضد الشعوب ، وداعياً الى الوحشية الأخلاقية . ان مثل هذا المفهوم من العسير هضمه بالنسبة الى باقي شعوب البشرية ، او بالنسبة الى كل أولئك الذين لا يقبحون من وزارة الخزانة . غير ان هذه النظرية تقدم لنا لفراً جديداً لنحله .. قما الذي حدث لكي تشعر الدول الحديثة في القرن السابع عشر ، وبشكل مفاجيء ، كما يؤكد الاستاذ شمولر ، بضرورة سلخ رعاياتها الأعزاء تبعاً للمبادئ العلمية ، بينما كان كل امر قد سار على ما يرام خلال قرون طويلة ، تبعاً للنمط البطريريكي ودون آية مباديء كانت ؟ ترى الا يتوجب علينا هنا كذلك ، ان نضع الامور في نصابها ، بحيث نتسائل عما اذا لم تكون هذه الحاجات الجديدة للخزائن الاميرية نفسها ، مجرد نتيجة متواضعة لانقلاب تاريخي هائل ، ادى الى انشاق علم الاقتصاد السياسي الجديد في اواسط القرن التاسع عشر ؟

مهما يكن الامر ، من المؤكد اننا لا نعرف بعد متى ولماذا ظهر الاقتصاد السياسي ، بالنظر الى ان طائفة العلماء ، لم تتمكن من تعليمينا فحوى الموضوع الذي يعالجه هذا العلم حقا .

٢ - الاقتصاد العالمي

هناك ، على اي حال ، امر مؤكد وهو اننا نلمح في كل التعاريف التي جاء بها المثقفون العاملون لحساب الرأسماليين ، والذين ذكرناهم اعلاه ، ان الامر يتعلق بـ Volkswirtschaft (١) . وما عبارة الاقتصاد القومي Nationalökonomie سوى تعبير اجنبي يعني : نظرية الاقتصاد السياسي . فمفهوم الاقتصاد السياسي موجود في صلب كافة التفسيرات التي يأتي بها كافة الممثلين الرسميين لهذا العلم . ولكن ، ما هو الاقتصاد السياسي ؟ في هذا الصدد يعطينا الاستاذ بوخر ، الذي حاز كتابه « اصل الاقتصاد السياسي » على شهرة واسعة في المانيا كما في الخارج ، المعلومات التالية :

« ان مجموع التظاهرات ، والمؤسسات والظواهر التي تسد حاجات الشعب كله ، هي التي تشكل الاقتصاد السياسي . وهذا الاقتصاد السياسي ينقسم بدوره الى عدة اقتصادات خاصة ترتبط بعضها بالبعض ، بواسطة توزع المنافع ، وتقيم فيما بينها روابط عديدة ، بالنظر الى ان كلها منهما تشغله مهام معينة تفند الاخرى ، وتولى الاخرى ، مهام تفيدها ».

(١) - اقتصاد شعب

حسنا ، فلنحاول الان ان نترجم هذا « التعريف » الذي الى اللفة الدارجة . فحين ننوي قبل كل شيء ، التحدث عن مجموع المؤسسات والظواهر الهدافة الى الاستجابة لحاجات شعب باسره ، ينبغي علينا ان نفكر بكل نوع من انواع الاشياء الممكنة : المصنع والمشاغل ، الزراعة وتربية الماشية ، سكك الحديد والمخازن ، وكذلك العظات الدينية ومفوضيات البوليس ، واستعراضات الباليه ، ومكاتب الدولة المدنية ، والمراصد الفلكية ، والانتخابات النيابية ، الملوك وجمعيات قدامى المحاربين ، نوادي الشطرنج ، المعارض والمبارزات – وذلك لأن كل هذا ، بالإضافة الى عدد لا ينتهي من « المؤسسات والظواهر » الاخرى ، تستخدم اليوم لـ « ارضاء حاجات شعب باسره » . عند ذلك يصبح الاقتصاد السياسي كل ما يجري بين السماء والارض ، كما يصبح علم الاقتصاد السياسي ، علماً كونياً شاملًا « لكل الامور ولاكثر منها ايضا » ، كما يقول مثل لاتيني .

ينبغي علينا اذن ان نضع حدا لهذا التعريف الموسع بشكل مبالغ فيه ، والذى يأتي به الاستاذ القادر من لا يبسغ . من المرجح ان هذا الاستاذ ما كان يريد ان يتحدث الا عن « المؤسسات والظواهر » التي تستخدم لارضاء الحاجات الادية لشعب ما ، او بشكل اكثـر تحديدا « لارضاء الحاجات عن طريق الاشياء المادية » . وحتى على هذا النحو نجد ان تعبير « مجموع » يصبح ايضاً كثيراً الاتساع بحيث سرعان ما يضيق وسط الفمam . ومع هذا لنحاول ان نجد فيه ما يمكننا ان نجده .

كل الناس بحاجة ، كي يعيشوا ، الى طعام
 وشراب ، الى بيت ، الى ثياب ، والى كافة انواع المواد
 والأشياء ذات الاستعمال المنزلي . هذه المواد قد تكون
 بسيطة ، او مصنعة ، قد تكون دقيقة القياس او غير
 دقيقة ، لكنها — مهما يكن — ضرورية للوجود في كل
 مجتمع انساني ، وينبغي بالتالي انتاجها بشكل متواصل
 وذلك لأن الفوارق لا تهبط علينا من السماء مشوية
 لتصب في افواهنا . في المجتمعات المتقدمة ، تضاف
 الى تلك المواد الضرورية ، مجموعة من الادوات التي
 تجعل الحياة اكثر لذة ، وتساعد على سد حاجات
 معنوية واجتماعية — وكذلك تضاف جوش تعمل على
 حماية هذه المجتمعات من اعدائها . لدى الشعوب التي
 تسمى « متوجهة » تضاف اقنعة الرقص ، والقوس
 والنشاب ، وتماثيل الاصنام ، ولدينا تضاف الكماليات ،
 والكنائس ، والمدافع الرشاشة والغواصات . لانتاج
 هذه الأشياء ، يحتاج الامر الى مواد اولية الى آلات .
 وهذه المواد الاولية ، مثل الحجارة والاخشاب
 والمعادن والمزروعات .. الخ . تتطلب عملا بشريا ،
 وكذلك نجد ان الالات التي تستخدم للحصول على
 المواد الاولية تتطلب عملا بشريا .. لانها بدورها
 منتجات مصنعة

والآن اذا اكتفيا ، مؤقتا ، بهذه الصورة المرسومة
 بشكل اجمالي ، سيكون بأمكاننا ان نحدد الاقتصاد
 السياسي على الشكل التقريري التالي : كل شعب
 يخلق ، بشكل متواصل ، وبواسطة عمله الخاص ، كمية
 من الأشياء الضرورية للعيش — أغذية ، اليسة ، ادوات
 منزلية ، اسلحة .. حل .. الخ — وكذلك يصنع آلات

ومواد ضرورية لانتاج تلك الاشياء . اما الطريقة التي ينجز بها الشعب كل هذه الاشغال ، والتي بها يوزع المنتجات بين مختلف اعضائه ، والتي بها كذلك يستهلك ، ومن ثم ينتفع من جديد في حركة دائرة مستديمة ، فنشكل بمجملها اقتصاد الشعب المعني ، اي «الاقتصاد السياسي » . ان هذا هو ، بالتقريب ، معنى العيارة الاولى التي تجيء في تعريف الاستاذ بوخر . والآن ، لتابع تفسيرنا .

« الاقتصاد السياسي ينقسم ، بدوره ، الى عدة اقتصادات خاصة ترتبط بعضها بالبعض ، بواسطة توزع المنافع ، وتقيم فيما بينها روابط عديدة ، بالنظر الى ان كل منها تشغله مهام معينة تقييد الاخرى ، وتولي الاخرى مهام تفيدها .. »

ها نحن الان ، امام مشكلة جديدة : ما هي هذه «الاقتصادات الخاصة » التي ينقسم اليها «الاقتصاد السياسي » الذي بالكاد عرفنا كيف نحدد له موضعها ؟ للوهلة الاولى ، يتبدى ان المقصود بهذا هو الامور المنزلية والاقتصاديات المنزلية . فالحال ان كل شعب ، في بلد يقال انه متمدن ، يحدد موضعه بالنسبة الى عدد من العائلات ، ولكل عائلة حياة « الاقتصادية » كقاعدة عامة . فما هي مقومات هذا الاقتصاد ؟ ان لكل عائلة مداخيل مالية معينة ، تأتي من جراء نشاط افرادها البالغين ، او عن طريق مصادر اخرى ، ومع هذه المداخيل ، تواجه العائلة ما تحتاجه من الفداء واللبس والماوى .. الخ .
وعندما نفكر بالاقتصاد العائلي ، تبادر الى اذهاننا صورة الام والمطبخ وخزانة البياضات وغرفة

الاطفال . فهل ينقسم « الاقتصاد السياسي » يا ترى الى مثل هذه « الاقتصادات الخاصة » ؟ أن هذا يضعنا في جو مربك بعض الشيء . فالمسألة بالنسبة الى الاقتصاد السياسي ، كما حدثناه اعلاه ، تتعلق قبل اي شيء اخر ، بانتاج **كافة الاشياء الضرورية للحياة وللعمل ، للفداء ، للشباب ، للسكن ، للمفروشات ، للآلات والمواد الاولية** . ولكن بالنسبة الى الاقتصاد العائلي ، ليست المسألة سوى مسألة استهلاك الاشياء التي تحصل عليها العائلة بواسطة المال الذي تملكه . ونحن نعرف اليوم ان معظم العائلات ، في الدول الحديثة ، تستهلك كل ما تحتاجه من المؤون والملابس والمفروشات .. الخ ، من المخازن او من السوق . وبالنسبة الى الاقتصاد المنزلي ، لا يتسم تحضير الوجبات الا بواسطة المؤون المشتراء ، كما لا يتم خياطة الملابس الا بواسطة الاقمشة المشتراء . ونحن لا نعثر على الاسر الفلاحية التي ما تزال تحصل لنفسها ، وبواسطة عملها الخاص ، على معظم ما تحتاجه لعيشها ، الا في المناطق الريفية المختلفة . صحيح ان ثمة في الدول الحديثة كذلك ، اسرار عديدة تنتج في منازلها مختلف المنتوجات الصناعية ، مثل حائطي الصوف وخائطي الثياب ، بل وثمة ايساء ، كما نعلم ، قرى بأسرها تنتج الالعاب او ما شابه . ولكن ، في مثل هذه الحالات ، نجد ان انتاج العمل المنزلي ، يخص المقاول الذي يوصي على هذا الانتاج ويدفع ثمنه ، بحيث لا يتم استهلاك اي جزء منه داخل الاقتصاد المنزلي ، حيث يتم انتاجه . والعمال المنزليون ، يسترون ، من اجل اقتصادهم المنزلي ، وبأجرهم الهزيل ، المواد المصنعة التي يحتاجونها ،

تماماً مثلما تفعل بقية الاسر . ان ما ي قوله بوخر ، الذي ينقسم الاقتصاد السياسي ، بنظره ، الى اقتصادات خاصة ، يعني اخيراً ، وبكلمات اخرى ، ان انتاج وسائل البقاء ، لشعب بأسره « ينقسم » الى استهلاك لهذه الوسائل بواسطة العائلات الخاصة – وهذا هراء واضح .

ساورنا ، كذلك شك اخر . فحسبما يقول الاستاذ بوخر « ترتبط الاقتصادات الخاصة فيما بينها عن طريق التوزيع » وهي على علاقة كلية الواحدة بالآخر ، لأن كلامها « تشفل ، في سبيل الاخر ، مهام معينة » . فمن اي توزيع ، وعن اي ارتباط يريد ان يتكلم استاذنا الجليل ؟ وهل المسألة مسألة تبادلات تحصل بين الاسر الصديقة او المجاورة ؟ ولكن ، ما علاقة مثل هذا التوزيع بالاقتصاد السياسي ، وبالاقتصاد بشكل عام ؟ ان اية ربة بيت صالحة تستنبطنا بانه كلما خفت عملية التوزيع من بيت لبيت ، كلما كان الامر افضل بالنسبة الى الاقتصاد والوئام المنزليين . اما بالنسبة الى « الترابط » ، ليس بالامكان ابداً فهم ماهية تلك « المهام » التي يمكن للاقتصاد المنزلي للملاك السيد « ماير » ، ان يشغلها من اجل فائدة ومصلحة الاقتصاد المنزلي للاستاذ « شولتز » .. ومصلحة الاخرين . من الواضح الان اننا قد ضعنا ، وبات يتوجب علينا الامساك بالمسائلة من طرفها الاخر .

« الاقتصاد السياسي » للأستاذ بوخر ، لا ينقسم اذن الى اقتصادات عائلية خاصة ، فهو تراه ينقسم الى مصانع ، ومشاغل ، واستغلاليات زراعية .. الخ؟

نمة مؤشر يقول لنا الان ، باننا انما نسير على الطريق القوي . فعمليا يتم في هذه المنشآت ، انتاج ما يستخدم لمعيشة الشعب كله ، وهنا ثمة ما يسمى توزيع وترتبط .. الخ . فمثلا نجد هنا أن مصنعا لازرار السراويل يرتبط كلها بمشاغل الخياطين حيث ثمة من يشتري الازرار ، بينما يرتبط الخياطون ، بدورهم بالمصنع ، لأنهم لا يستطيعون انتاج السراويل ، دون ازارار لها . ومشاغل الخياطين تحتاج ، من جهة أخرى ، الى مواد اولية ، وهي لهذا ترتبط بمصانع الانسجة الصوفية والقطنية ، وهذه المصانع بدورها ترتبط بتربية الماشية وبتجارة الصوف .. وهكذا دواليك . اننا نلاحظ هنا ، واقعيا ، في عملية الانتاج ، ترابط بين مصالح واطراف عديدة . ومن الواضح انه من قبيل الخرق التحدث عن « مهام » يقوم بها كل واحد من هذه الفروع « لما فيه مصلحة بقية الفروع »، عند الحديث عن بيع ازارار السراويل للخياطين ، وبيع الصوف الى فروع اخرى من هذه العملية الدائرية . فما هذا كله سوى بعض ازهار البيان الذي تلحى اليه المففة الاستاذية التي تحب اللجوء الى الشاعرية والى « احكام القيمة الاخلاقية » ، كما يقول الاستاذ شمولر ، لدى التحدث عن القضايا الصغيرة المربيحة في عالم المقاولين . ولكن تساورنا هنا ، ايضا ، شكوك اكثر خطورة . فمختلف المصانع ، والاستغلاليات الزراعية ، ومناجم الفحم ، ومصانع الصلب قد تكون هي « الاقتصادات الخاصة » التي « ينقسم » اليها الاقتصاد السياسي . غير ان تعبير « اقتصاد » يتعلق ، بوضوح – او هذا على الاقل هو التفسير الذي وضعناه للاقتصاد السياسي – بالانتاج كما باستهلاك وسائل

العيش في مساحة معينة من الارض . بيد ان ما يجري في المصنع والمشاغل والمناجم ، هو انتاج يتم موجهه للآخرين . في هذه الاماكن لا يستهلك سوى مواد اولية صنعت منها الالات ، وسوى الالات التي تستخدم للانتاج . اما المنتوج النهائي فلا يستهلك داخل المؤسسة . فما من زر للسروال يستهلك من قبل الصانع وعائلته ، او من قبل عمال المصنع ، اذذلك مالك مصنع الصلب لا يستهلك ، وعائلته ، اي انبوب من الصلب . ثم ، اذا كنا راغبين في تحديد ما هو « الاقتصاد » عن كثب ، يتوجب علينا اخذ هذا المفهوم بشكله الشمولي ، المتعلق بانتاج واستهلاك وسائل العيش الاكثر أهمية للوجود البشري . غير ان المؤسسات الصناعية او الزراعية القائمة حاليا ، لا تنتج كل منها ، سوى واحد ، او في احسن الاحوال بضعة منتوجات ، لا تكفي وحدتها لعيش الانسان ، بل وغالبا ما تكون غير قابلة للاستهلاك اذ لا تشكل سوى جزء من وسيلة العيش ، او سوى مادة اولية او آلة لانتاج هذه الوسيلة . الحال ان المؤسسات الانتاجية الراهنة ليست سوى قطاعات من الانتاج ، لا معنى لها ، في ذاتها ومن وجها النظر الاقتصادي ، كما لا هدف لها . انما لها من الصفات والمميزات ما يجعلها غير قادرة وحدتها على تشكيل اكثرا من جزء من الاقتصاد ، وليس الاقتصاد كله . واذا قلنا ، بالنتيجة ، ان الاقتصاد السياسي ، اي مجمل المؤسسات وانظواهر التي تستخدم لسد حاجات شعب ما ، ينقسم الى اقتصادات خاصة ، في المصنع والمشاغل والمناجم .. الخ . يمكننا كذلك ان نقول بأن مجمل « المؤسسات » البيولوجية التي تستخدم لإنجاز كافة مهام التنظيم

البشري ، هي الانسان نفسه، وأن هذا الانسان ينقسم بدوره ، الى عدد كبير من المنظومات الخاصة : الانف، الاذنين ، الفخذين ، الذراعين .. الخ . بحيث يمكننا القول بأن المصنع الراهن، هو تقريرا « اقتصاد خاص » تماما مثلما الأنف يعتبر منظومة (عضوا) خاصة .

واذن ، ها نحن مجلدا نصل ، عن هذه الطريق ايضا ، الى وضع عبشي ، وما هذا سوى دليل على أن التعريفات الحاذقة التي وضعها العلماء البورجوازيون ، والتي قامت على جملة من الادلة الخارجية ، والحجج اللغوية ، انما تهدف الى الابتعاد عن لب المشكلة . والان ، النحاول ان نخضع ، بنسينا ، مفهوم الاقتصاد السياسي ، لامتحان اكثر دقة .

يجري الحديث عن حاجات شعب ما ، وعن ارضاء هذه الحاجات ضمن اقتصاد يؤلف كلها واحدا ، وفي هذه الحالة عن اقتصاد شعب . ان على نظرية الاقتصاد السياسي ان تكون العلم الذي يشرح لنا **جوهر اقتصاد هذا الشعب**، اي القوانين التي يخلق بها الشعب ثروته ، بواسطه عمله ، ثم يزيد هذه الثروة ويقسمها بين الافراد ، ويستهلكها ومن ثم يخلقها من جديد . اذن على غرض الدراسة ان يكون الحياة الاقتصادية لشعب باسره ، بالتعارض مع الاقتصاد الخاص ، مهما كانت دلالة ومغزى هذا الاخير . ومن هنا نجد ان الكتاب الكلاسيكي الذي صدر عام ١٧٧٦ للاتكليزي آدم سميث ، المسمى بـ « ابى الاقتصاد السياسي » ، انما يؤكد اسلوب النظر هذا اذ يحمل عنوانا ذا مغزى هو « ثروة الامم » . ولكن ، هل ثمة حقا ما يمكننا تسميته بـ

«اقتتصاد شعب»؟ هذا هو السؤال الذي علينا ان نطرحه على انفسنا . اذ هل لدى كل شعب من الشعوب اقتصاده الخاص المنفصل على نفسه ؟ ان تغيير «الاقتصاد القومي» يستخدم الان بكل اىشار في المانيا ، لذا علينا ان نيم وجهنا شطر المانيا .

تنتج ايدي العاملات والعمال الالمان ، كل عام في مجال الزراعة والصناعة ، كمية هائلة من مواد الاستهلاك ، من مختلف الاصناف . فهل كل هذه المواد منتجة لكي يستهلكها سكان الرايخ الالماني ؟ نحن نعرف ان قسما كبيرا ، بل ويتزايد عاما بعد عام ، من المنتجات الالمانية يصدر سنويا الى الشعوب الاجنبية . نحو بلدان اخرى وقارات اخرى . فالم المنتجات الحديدية الالمانية تذهب نحو مختلف البلدان المجاورة في اوروبا . وكذلك نحو اميركا الجنوبية واستراليا . والجلد والمنتجات الجلدية تصدر الى كافة الدول الاوروبية : ومصنوعات الزجاج ، والسكر ، والقفازات تصدر الى انكلترا ، والفراء يصدر الى فرنسا ، انكلترا ، والنمسا - هنفاريا ، ومادة الاليذارين (العصارين) الملونة تصدر الى انكلترا والولايات المتحدة والهند ، والتفانيات تصدر بعد تحويلها الى اسمدة ، باتجاه انكلترا وهولندا والنمسا - هنفاريا ، والفحm المحجري يصدر الى النمسا وبليجيكا وهو لندن وسويسرا ، بينما يصدر فحم الكوك الى فرنسا ، واللubb الى الولايات المتحدة ، والبيرة الالمانية وغيرها من المواد الجيلاتينية والادوية والمذهب ، والجوارب والاقمشة والثياب الصوفية والقطنية ، والسلك الحديدية ، يصدر تقريبا الى كافة بلدان العالم التي تعامل بالتجارة .

مقابل هذا ، نجد ان عمل الشعب الالماني
يرتبط في كل مرحلة من مراحله ، وفي استهلاكه
اليومي ، بمنتجات البلدان والشعوب الأجنبية .
فالخبز الالماني يصنع بالحبوب الروسية ، واللحمة
تأتي من الماشية المجرية ، والدنماركية والروسية ،
والرز يأتي من الهند الشرقية او من اميركا الشمالية ،
والتبغ من الهند الهولندية (اندونيسيا) او من
البرازيل ، والكاكاو من افريقيا الغربية ، والتوابل من
الهند ، والشاي من الصين والفواكه من ايطاليا
واسبانيا والولايات المتحدة ، والبن من البرازيل
واميركا الوسطى واندونيسيا ، ومشتقات اللحم تأتي
من الاورغواي ، والبيض من روسيا وهنغاريا وبلغاريا
والسيفار من كوبا ، وال ساعات من سويسرا ، والخمور
من فرنسا ، والجلود من الارجنتين والحرير من ايطاليا
وفرنسا ، والصوف من روسيا ، والقطن من الولايات
المتحدة والهند ومصر ، والصوف المصنوع من انكلترا
والخيش من الهند ، وبعض انواع الفحم الحجري من
انكلترا ، واللينينيت من النمسا ، والاخشاب من كبراوكو ،
واخشاب البناء من روسيا والخيوط من البرتغال ،
والنحاس من الولايات المتحدة ، والقصدير من لندن
واندونيسيا ، والزنك من استراليا ، والالمنيوم من
النمسا - هنغاريا وكندا ، والاميانت من كندا ،
والاسفلت والرخام من ايطاليا ، والبلاط من السويد ،
والرصاص من بلجيكا والولايات المتحدة واستراليا ،
والغرافيت من سيلان والايود من الشيلي .. الخ .

ان معظم المواد ، من ابسط الاغذية اليومية حتى
المواد الكمالية النادرة ، والماد الاولية والآلات

الضرورية ، إنما تأتي ، مباشرة أو بشكل غير مباشر ، وكلياً أو جزئياً ، من البلدان الأجنبية ، حيث تكون منتوجاً ناتجاً عن عمل الشعوب الأجنبية . فلكي يكون بالمستطاع العيش والعمل في المانيا ، علينا أن نجعل كافة البلدان وكافة الشعوب وكافة القارات ، تعمل لاجلنا .. وكذلك علينا بدورنا أن نعمل لاجلها . ولكي نقدم صورة عن الاحجام الهائلة لهذه المبادرات ، علينا أن نلقي نظرة على احصاءات التصدير والاستيراد الرسمية ، المستقاة من « الحوالية الاحصائية للرایخ الالماني لعام ١٩١٤ » ، ففي هذه الاحصاءات نجد التجارة الالمانية ، باستثناء بضائع الترانزيت ، على النحو التالي :

في عام ١٩١٣ استوردت المانيا :

مواد اولية	بقيمة	٥٢٦ مليون مارك
مواد نصف مصنعة		١٤٤٦ مليون مارك
مواد مصنعة		١٧٧٦ مليون مارك
مواد غذائية	بقيمة	٣٠٦٣ مليون مارك
حيوانات حية		٢٨٩ مليون مارك
المجموع		١١٦٣٨ مليون مارك

اي نحو ١٢ مليار مارك االماني .

وفي نفس ذلك العام صدرت المانيا :

مواد اولية	بقيمة	١٧٢٠ مليون مارك
مواد نصف مصنعة		١١٥٩ مليون مارك
مواد مصنعة		٦٦٤٢ مليون مارك
مواد غذائية		١٣٦٢ مليون مارك
حيوانات حية		٧ مليون مارك
المجموع		١٠٨٩١ مليون مارك

أي نحو ١١ مiliار مارك . أي بما يساوي (بالنسبة الى التصدير والاستيراد معاً) أكثر من ٢٢ مليار مارك كقيمة اجمالية للتجارة الخارجية الالمانية لعام ١٩١٣ .

بيد ان هذا الوضع هو نفسه ، وان يكن بنسبة اقل او اكثر ، بالنسبة الى البلدان الحديثة الأخرى ، اي تلك التي تكون حياتها الاقتصادية ، هي غرض العلم المسمى بـ « الاقتصاد السياسي » . فكل هذه البلدان تنتج واحدتها من اجل الأخرى ، وكذلك تنتج جزئياً من اجل القارات الاكثر تأخراً . لكنها في الوقت نفسه تستخذ منتجات هذه القارات لاستهلاكها ، كما تستخدم منتجاتها .. الخ .

كيف يمكن رسم الحدود بين « اقتصاد » شعب ، واقتصاد شعب اخر ، وكيف يمكن التحدث عمما يسمى بـ « الاقتصادات القومية » كما لو كان الامر يتعلق بمجالات تشكل كلها واحدة ، ويمكن النظر اليها في ذاتها ، تجاه كل هذا التطور الهائل في حجم المبادرات ؟

من الواضح ان المبادرات العالمية ، وازيدادها ، ليست اكتشافاً فات العلماء البورجوaziين التنبه له . فالاحصائيات الرسمية ، التي تنشر في تقارير سنوية ، جعلت هذه الواقع مصممة بشكل كبير ، وفي متناول كافة الاشخاص المثقفين ، ثم ان رجل الاعمال والعامل الصناعي ، يعرفان هذه الامور عن كثب بحكم تعاملهم اليومي معها . ان التعاظم السريع للتجارة العالمية ، بات اليوم واقعاً معلوماً بشكل شمولياً ، ومعترفاً به الى حد ان ما من أحد بامكانه نفيه او

الشك بمدى صحته . ولكن كيف يفهم خبراء الاقتصاد السياسي هذا الواقع ؟ انهم يفهمونه باعتباره علاقة خارجية صرف ، اي باعتباره مجرد تصدير لما يسمونه « الفائض » الذي يزيد عن حاجات بلد معين ، من انتاجه ، ومجرد استيراد لما « يفتقر » اليه الاقتصاد الخاص بهذا البلد – وهي علاقة لا تمنعهم ابداً من الاستمرار في التحدث عن « الاقتصاد السياسي » .

وعلى هذا النحو مثلاً ، يصرح الاستاذ بوخر ، بعد ان يكون قد لقمنا ، بالطول وبالعرض ، الشيء الكثير عن « الاقتصاد السياسي » الراهن ، المعتبر مرحلة اخيرة وعالية ضمن سلسلة من القوى الاقتصادية التاريخية ، قائلاً :

« انه لم الخطأ الاعتقاد بأن التسهيلات التي وفرها العهد الليبرالي ، للتجارة الدولية ، ستؤدي الى انهيار مرحلة الاقتصاد القومي ، التي ستخلي المكان للاقتصاد العالمي . صحيح اننا نشهد اليوم في أوروبا عدداً من الدول التي فقدت استقلالها القومي في مجال الحصول على المواد التي تحتاجها ، بالنظر الى أنها مجبرة على استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية من الخارج ، في الوقت الذي تجاوز فيه انتاجها الصناعي ، حاجاتها القومية ، بحيث بات يشكل ، بصورة مستمرة ، وأئض ينبعي العثور على استخدام لها في الخارج . غير ان علينا الا نرى في التماشي بين البلدان الصناعية والبلدان التي تنتج المواد الاولية ، المتعلقة ببعضها البعض ، في هذا « التقسيم الدولي للعمل » ، اشارة الى ان الانسانية باتت على وشك اجتياز مرحلة جديدة في تطورها ، مرحلة تقف بالتعارض مع المراحل

السابقة ، هي مرحلة «الاقتصاد العالمي» . وذلك لأن أي مرحلة اقتصادية ، من جهة ، لم يسبق لها أن ضممت السد الوافي للاحتياجات ، لقد تزكّت كافة المراحل ، على قيد الوجود بعض التغيرات التي كان ينبغي سدها بطريقة أو باخرى . ومن جهة أخرى نجد أن هذا الاقتصاد العالمي المزعوم ، لم يظهر ، حتى الان على الأقل ، أية ظواهر مختلفة ، جوهرياً ، عن ظواهر الاقتصاد القومي . وثمة ما يحملنا على الشك في امكانية ظهور مثل هذه الظواهر الجديدة في المستقبل المنظور . (١) » .

اما الاستاذ سومبارت ، زميل بوخر الشاب ، فيلنج الى المزيد من الجرأة ، حين يصرح بأننا لسنا بداخلين ، ولن ندخل ابداً مرحلة الاقتصاد العالمي ، بل اننا نبتعد عن هذه المرحلة اكثر فاكثر ، ويقول :

« اؤكد بأن الشعوب المتقدمة ، ليست اليوم مرتبطة فيما بينها بعلاقات تجارية . بل ثمة علاقات تتناقض مع مرور الوقت . ان الاقتصاد القومي الخاص ، لم يعد الان مندمجاً في السوق العالمية ، كما كان الامر منذ مائة عام او خمسين عام . بل بات اقل اندماجاً . في هذه الاثناء ، علينا الا نقر بأن العلاقات التجارية الدولية تحوز على اهمية ، متعاظمة نسبياً ، بالنسبة الى الاقتصاد السياسي الحديث . ان ما يحدث هو العكس تماماً .» ويبدو الاستاذ سومبارت على اقتناع بأن «الاقتصادات القومية المختلفة تحول الى منظومات

(١) تكون الاقتصاد القومي - بالمعنى الطبعي الخامس ، ص ١٤٧ .
Bucher : « Die Entstehung der Volkswirtschaft »

صغريرة ذات اكتفاء متزايد ، وان السوق الداخلية هي التي تفوز بالاسيقية على السوق العالمية ، بالنسبة الى منتجات كافة المصانع » . (٢) .

ان هذه الحماقة البراقة ، التي ترمي – ودون اي انزعاج – الى سحق كل الملاحظات الجارية على الحياة الاقتصادية ، انما تشير الى التكالب الغريب الذي يرفض به هؤلاء السادة العلماء ، الاعتراف بالاقتصاد العالمي كمرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمع الانساني – وهو رفض علينا ان نلاحظه على حدة لكي نتمكن من العثور على جذوره المخبوءة .

وهكذا ، لانه حدث خلال « مراحل سابقة من مراحل الاقتصاد » وفي زمن الملك نبوخذ نصر مثلا ، ان تم سد بعض « الثغرات » في الحياة الاقتصادية ، عن طريق التبادل ، لم يعد بالامكان القول بأن التجارة العالمية الراهنة ، تعني اي شيء ، بحيث ينبغي علينا ان نتوقف فقط عند « الاقتصاد القومي » . وهذا بال تماما ما ينادي به البروفسور بونخر .

ان هذا ما يميز فظاظة المفاهيم التاريخية التي يلجا اليها عالم قامت شهرته على اساس ثقوب ذهنه وعمق ارائه في التاريخ الاقتصادي ! هذا العالم يضع ، في كيس واحد ، وباسم مخطط تجريدي ، مختلف مراحل الاقتصاد والحضارة ، التي تفصل بينها الوف

(٢) – الاقتصاد القومي الالماني ، الطبعة الثانية ١٩٠٩ ، ص

٤٢٠ – ٤٩٩

W. SOMBART : « L'Economie Nationale Allemande Auxixs . »

الستين ! صحيح انه لم تكن ثمة مراحل في المجتمعات التي لم تعرف التبادل . غير ان اقدم التقنيات الماقبل - تاريخية ، واخبار القوافل التي عرفها عالم ما قبل الطوفان ، والقبور العتيقة الاكثر بدائية ، تشهد جميعا على انه كان ثمة نوع من تبادل المنتجات بين المجتمعات بعيدة او واحدة عن الاخرى . فالتبادل قديم قدم تاريخ الحضارات البشرية ، بل ولقد رافق كل تلك الحضارات على مدى الازمان ، وكان اكبر محرك ادى الى تطورها . ومع هذا ها هو عالمنا الخصيف ، يفرق في هذه الحقيقة العامة ، بل والمهمة كليا ، كل خصائص المراحل والمعهود ، والحضارات والاشكال الاقتصادية .

فإذا كانت كل القطف رمادية في الليل ، لا يمكن في ظلام هذه النظرية الجامعية ، لكل اشكال التواصل والمواصلات المختلفة، الا ان تكون واحدة . اي ان التبادل البدائي الذي تعرفه قبيلة هندية في البرازيل تعطى ، بال المناسبات اقنעה رقصها مقابل الاقواس والاسهم ، لقبيلة اخرى ، وحوانيت بابل التي كانت تمثله على الدوام بروائع الاسواق الشرقية ، والسوق العتيق في كورنثا حيث كان يباع حرير المشرق في اوائل الشهور القمرية ، وآتية الاغريق الفخارية ، واوراق صور ، وعيدي سوريا والاناضول للمستعبدين الاثرياء ، والتجارة البحرية في البندقية ايام العصور الوسطى ، التي كانت توفر اغلى الكماليات للأسواق الفيدالية ومنازل اوروبا العريقة .. وكذلك التجارة الرأسمالية العالمية التي نعرفها اليوم مادة شباتها فوق الشرق وفوق الغرب ، فوق الشمال والجنوب ، فوق تسل المحيطات وفي كل زوايا العالم ، متعاملة بجمهرة هائلة

من المواد - ابتداء بالخبز اليومي ونبريت المسؤول، حتى القطع الفنية النادرة التي يشتريها الهواة الاثرياء ، ومن ابسط المنتجات حتى أكثر الالات تعقيدا ، تلك التي تصنفها ايدي العمال الذين هم مصدر كل ثراء ، وحتى آلات الحرب القاتلة - كل هذا لا يشكل ، بالنسبة الى استاذ الاقتصاد السياسي المذكور ، سوى كل واحد : فهو ليس اكثرا من « ملء » لبعض « الثغرات » ضمن التنظيمات الاقتصادية المستقلة ! ..

منذ خمسين عاما ، كان شولتز فون دليتش ، يقول للعمال الالمان بأن كل واحد ينتج اليوم نفسه ، لكنه يعطي « مقابل منتجات الآخرين » تلك « الفوائض التي لا يستخدمها ». ولقد رد لاسال على هذا الهراء حين قال بشكل حازم :

« ايها السيد شولتز ، او لم يحيط لديك ، اذن ، اية فكرة عن واقع العمل الاجتماعي اليوم ؟ اترك لم تخرج ابدا حتى الان من « بترفلد » ومن « دليتش » ؟ وفي اي عصر وبسيط تراك تعيش الان مع كل هذه المفاهيم التي تتحدث باسمها ؟ ... هل تراك تجهل اذن ، بشكل كلي ، ان من اهم مميزات العمل الاجتماعي هذه الايام ، ان أي انسان ، لا ينتاج ابدا لنفسه ؟ واتراك تجهل تمام الجهل اد الامر على هذا النحو ، بالضرورة ، منذ الثورة الصناعية . وأن في هذا يكمن اليوم شكل وجوهر العمل ، وأنه اذا لم يتتبه المرء ، بكل وضوح ، لهذه النقطة ، لا يمكنه أن يفهم أي ملمح من ملامح الوضع الاقتصادي الراهن ، ولا أي ظاهرة من الظواهر الاقتصادية الراهنة ؟

« اذا اخذنا كلامك على محمل الجدية نستنتج

ان السيد ليونور ريشنهايم ، من وست - جيرسدورف ،
انما ينتج اولا ، خيط القطن الذي يحتاج اليه .. ثم
يتبادل **الفائض** الذي لا يمكن لبنياته ان يحولنه الى
جوارب او الى قمبان نوم ...

« والسيد بورسيغ يتبع ، اولا ، الالات لسد
 حاجاته العائلية ، ثم يبيع ما يفيس عن هذه
ال حاجات ...

« والمخازن التي تبيع وسائل الدفن ، تعمل اولا
تحسباً لوفاة تحصل في عائلة **اصحابها** . ثم تعمد الى
مبادلة **الفائض** من هذه الوسائل ، لأن الوفيات لديها
نادرة ..

« والسيد ولف ، مالك مكتب التلغراف المحلي ،
يتلقى ، اولا ، الاخبار التي همها اعلامه باخر الانباء ،
وسد حاجته منها .اما الباقى فأنه يرسله الى محرري
الصحف ، الذين يضعون بتصرفه ما يزيد عن حاجتهم
من الرسائل التي يتلقونها ...

« كان الطابع المميز للعمل ، في المراحل
الاجتماعية السابقة ، وهو طابع علينا ان نلتفت اليه
بعناية ، يكمن في الانتاج لسد الحاجات المحلية ، ومن
ثم يبع الفائض او المقايضة به ، اي ممارسة الاقتصاد
ال الطبيعي بشكل غالب . ييد أن الطابع المميز والخاص
للعمل في المجتمع الحديث هو في ان كل انسان ينتج ،
ليس ما هو بحاجة اليه ، بل ينتج فيما **تباينية** ، تماماً
مثلما كان في الماضي ينتج فيما **استعمالية** .

« اتراء لا تفقه ، ايها السيد شولتز ، بأن هذا
هو الشكل **الضروري** ، والاكثر انتشارا ، للعمل في
مجتمع وصل فيه تقسيم العمل الى الاتساع الذي هو

عليه في المجتمع الحديث ؟ »

ان ما يحاول لاسال ، هنا ، أن يشرحه لشولتز بقصد المشروع الرأسمالي الخاص ، ينطبق كل يوم أكثر فأكثر الآن على نمط الانتاج في البلدان الرأسمالية المتقدمة كإنكلترا وألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة ، وهو نمط انتاج تسيير باتجاهه الدول الأخرى واحدة بعد الأخرى . أما الطريقة التي سعى عبرها قاضي بترفيلد التقديمي (تقصد شولتز) لخادعة العمل ، فهي طريقة قد تكون أكثر سذاجة من مغالطات بوخر أو سومبارت بقصد مفهوم الاقتصاد السياسي ، غير أنها ليست أخطأ منها بأي حال من الأحوال .

ان الاستاذ الالماني ، الموظف الرسمي المنتظم ، يود أن يرى النظام مستتبًا في مجال عمله . وبسبب حبه للنظام ، نراه ينحو إلى ترتيب العالم ، بكل ما في هذه الكلمة من معنى ضمن اضيارات وأثلام مخطط علمي . وتماماً مثلما يرتب كتبه فوق رفوف مكتبيته بشكل متراص ، نراه يوزع بلدان العالم على شعبتين : فهنا ، تقف البلدان التي تنتج المواد الصناعية ، ولديها « قائل » منها ، وهناك البلدان التي تمارس الزراعة وتربية المواشي ، ولديها مواد أولية تفتقر إليها بقية البلدان . ومن هذا كله ينشق ، ويترعرع ، ما يسمى بالتجارة العالمية .

المانيا هي واحدة من البلدان الأكثر تصنيعا في العالم . أذن ، تبعاً لخطط الاستاذ ، يجب أن تكون لديها أكثر المبادرات نشاطاً وحركة ، مع بلد زراعي كبير كروسيا مثلاً . فكيف حدث يا ترى أن المانيا تقيم علاقاتها التبادلية التجارية الأساسية مع بلدين

صناعيين اخرين هما الولايات المتحدة وبريطانيا ؟ فالحال أن مبادرات المانيا مع الولايات المتحدة قد بلغت ٤٢ مليار مارك عام ١٩١٣ ، في الوقت الذي بلغ فيه حجم مبادراتها مع بريطانيا ، وفي نفس العام ، ٤٣ مليون مارك ، بحيث ان روسيا تأتي في المكانة الثالثة فقط ! ومن جهة اخرى نرى ، بقصد الصادرات ، ان اول دولة صناعية في العالم تعتبر اكبر زبون يشتري من المانيا الصناعة : فانكلترا ، حين تستورد سنويا بضائع المانية بقيمة ١٤،٤ مليار مارك ، انما تأتي على رأس البلدان الاخرى التي تستورد من المانيا . والامبراطورية البريطانية تمتلك ، على اي حال ، نحو خمسن الصادرات الالمانية ، فما رأي دكتورنا الاستاذ بهذه الظاهرة الملفتة للنظر ؟

ان المحور الصارم الذي يبني عليه البروفسور بوخر واضرابه ، كل نظرياتهم ، يقول بأن هنا ، في هذا الجانب ، ثمة دولة صناعية ، وهناك في الجانب الآخر دولة زراعية . بيد أن المانيا كانت في ستينات القرن التاسع عشر ، دولة زراعية ، وكانت تتصدر فائضاً منتجاتها الزراعية ، كما كان ازاماً عليها أن تشتري المنتجات الصناعية الضرورية من انكلترا . ولكن بعد ذلك ، اضحت المانيا دولة صناعية ، تعتبر المنافس الاول لانكلترا . والولايات المتحدة الان في طريقها للانتهاء من اجتياز نفس المرحلة التي اجتازتها المانيا خلال السبعينات والثمانين ، وان يكن بشكل اكثر سرعة . والولايات المتحدة ما تزال حتى الان ، مع روسيا وكندا واستراليا ورومانيا ، واحدة من اكبر الدول المنتجة للحبوب في العالم ، وتقول آخر

الاحصاءات ان ٤٦٪ من سكان الولايات المتحدة كانوا ما يزالون حتى عام ١٩٠٠ يستغلون بالاعمال الزراعية . غير أن الصناعة الاميركية تقدم ، في الوقت نفسه ، بسرعة لا مثيل لها ، بحيث باتت تشكل خطراً تنافسياً يحique بالصناعتين الانكليزية والالمانية . لهذا ، هنا نحن نطرح – على سبيل المسابقة – وعلى كلية سامية من كليات الاقتصاد السياسي ، السؤال التالي :

« هل علينا ، تبعاً لمخطط البروفسور بوخر ، ان نصنف الولايات المتحدة في خانة الدول الزراعية ، أم في خانة الدول الصناعية ؟ »

وروسيا بدورها تنخرط ، ببطء ، في الدرب نفسه ، ومن المؤكد أن عدد سكانها الهائل ، وحجم ثرواتها الطبيعية المذهل ، سيجعلانها ، ما أن تخلص من بناتها долلية السلافية ، تعوض على التأخر الذي تعرفه في مجال الصناعة ، بسرعة مذهلة ، لكي تتساوي ، بل وربما تتجاوز في أيامنا قبل أن نموت ، حجم الصناعة الالمانية والانكليزية ثم الاميركية . اذن ، ليس في العالم وجود لذلك المحور الصارم الذي يصر عليه البروفسور بوخر ، فالعالم يتحرك ، يعيش ، يتبدل . والتناقض بين الصناعة والزراعة ، هذا التناقض الذي يؤدي الى انشاق المبادلات الدولية ، هو بدوره عنصر من ، نراه الان يدفع اكثر فأكثر الى اطراف العالم المتبدن ؟ الجواب ، حسب البروفسور بوخر ، سيقول بان التجارة العالمية ستصبح اكبر فأكثر تقلصاً . غير ان الواقع يريينا – ويا للعجبة – ان حجم هذه التجارة يزداد الا ان اكبر فاكثر بين البلدان الصناعية نفسها !

ان لا شيء أقدر على اعلامنا حقيقة هذا ، أكثر مما تفعل الصورة التي تعكس تطور عالمنا الاقتصادي الحديث ، خلال ربع القرن الأخير . وبالرغم من أننا نشهد منذ عام ١٨٨٠ ، تزاحماً حقيقياً لعمليات وتشريعات الحماية الجمركية ، بمعنى أن « الاقتصادات القومية » تنفلق ، بشكل مصطنع ، واحدتها على الأخرى ، في كافة البلدان الصناعية ، وفي الدول الأوروبية الأخرى ، نجد أن نمو التجارة العالمية ، لم يكتف فقط بأنه لم يتوقف بل انطلق إلى الإمام بشكل مذهل ، بحيث أن أي شخص كان بإمكانه أن يرى ، وبكل وضوح ، العلاقة الحميمة القائمة بين التصنيع المتعاظم من جهة ، ونمو التجارة العالمية من جهة ثانية ، وحسبه لهذا ، أن يراقب ما يجري بين البلدان الثلاثة الرئيسية : إنكلترا ، المانيا ، وأ الولايات المتحدة .

باعتبار أن الفحم والحديب هما روح الصناعة العدائية ، نجد أن استخراج الفحم قد ازداد ، بين عام ١٨٥٥ وعام ١٩١٠ :

– في إنكلترا من ١٦٢ إلى ٢٦٩ مليون طن

– في المانيا من ٧٤ إلى ٢٢٢ مليون طن

– في الولايات المتحدة من ١١٠ إلى ٤٥٥ مليون طن

في نفس الوقت ، زاد إنتاج الحديد الخام المصبوغ :

– في إنكلترا من ٧٥ إلى ١٢٠ مليون طن

– في المانيا من ٢٧ إلى ٤٨ مليون طن

– في الولايات المتحدة من ١٤ إلى ٢٧٧ مليون طن

أما التجارة الخارجية السنوية (تصدير واستيراد) فقد زادت بين ١٨٥٥ و ١٩١٢ :

– في إنكلترا من ١٣ إلى ٢٧٤ مليون مارك

– في المانيا من ٢٦ إلى ٢١٣ مليون مارك

– في الولايات المتحدة من ٥٥ إلى ١٦٢ مليون مارك

فإذا أخذنا مجمل التجارة الخارجية (نصدير واستيراد) لكافة البلدان الكبيرة في العالم ، نجد أنه ازداد من ١٠٥ مليار مارك عام ١٩٠٤ ، إلى ١٦٥ مليار مارك عام ١٩١٢ . أي بزيادة قدرها ٥٧٪ خلال ثمانية أعوام فقط ! والحقيقة ، أنها وثيرة للتطور الاقتصادي لم يسبق لها مثيل في التاريخ العالمي حتى الان ! « ان الاموات يرحلون بسرعة » ويبعدوا أن « الاقتصاد القومي » الرأسمالي على عجلة من امره لاستنفاد مقدرات وجوده ، واختصار سنوات عمره . فيما رأى المخطط الاستاذى الذى ذكرناه أعلاه ، بكل هذا ، وموقعه بالنسبة الى المعارضه التي يقيمهما - اي المخطط - بين الدول الصناعية والدول الزراعية ؟

ومع هذا ، ثمة الكثير من الألفاظ ، ومن نفس الطراز ، في الحياة الاقتصادية الحديثة . وللننظر الان عن كثب الى بيان الصادرات والواردات الالمانية ، بدلاً من الاكتفاء بالتحدث بشكل اجمالي عن البضائع المتبادلة ، أو عن فئات البضائع بشكل عام، ولنستعرض أهم اصناف البضائع التي تشملها التجارة الالمانية .. في عام ١٩١٣

استوردت المانيا :

قطن خام	بـ ٦٨٠ .٠٠م	آلات	بـ ٦٠٧ .٠٠م	وصدرت :
فمع	بـ ٤١٧ .٠٠م	خردوات	بـ ٤١٣ .٠٠م	صوف
صوف	بـ ٥١٦ .٠٠م	فحم حجري	بـ ٣٩٠ .٠٠م	شعير
شعير	بـ ٤٤٦ .٠٠م	مواد قطنية	بـ ٣٢٥ .٠٠م	نحاس خام
نحاس خام	بـ ٢٧١ .٠٠م	صوفيات	بـ ٣٢٢ .٠٠م	جلود
جلود	بـ ٢٦٣ .٠٠م	ورق ومشتقاته	بـ ٢٢٧ .٠٠م	فازات الحديد
فازات الحديد	بـ ٢٢٥ .٠٠م	فرو خام		

٢٠٥	٢٠٣	٢٠٤	فحم حجري
٢٠٢	١٩٤	١٩٤	بيض
١٤٧	١٨٨	١٨٨	فرو نام
١٤٢	١٧٢	١٧٢	نترات الصوديوم
١٣٢	١٥٨	١٥٨	جرير خام
١٣٠	١٤٧	١٤٧	كاوتشوك
١١٤	١٣٥	١٣٥	خشب منشور
١١٤	١١٦	١١٦	خيوط قطن
١٠٣	١٠٨	١٠٨	خيوط صوف
١٠٢	٩٧	٩٧	خسب خام
٩١	٩٥	٩٥	جلد بقر
٨٤	٩٤	٩٤	جوت
٨١	٨٠	٨٠	آلات
٧٦	٧٣	٧٣	جلود مختلفة
٧٣	٧٢	٧٢	مواد قطنية
٦٥	٦٩	٦٩	لينيت
٦١	٦١	٦١	صوف مغزول
٥٧	٤٣	٤٣	مواد صوفية

ان أي مراقب لهذه الارقام ، مهما كان سطحي الرؤية ، سوف يدهش من جراء عاملين اثنين : أولهما هو أن نفس فئات البضائع ترد عدة مرات في العمودين ، ولو لكميات مختلفة . الحال أن المانيا تصدر كمية هائلة من الآلات ، لكنها كذلك تستورد آلات بقيمة لا تقل عن ٨٠ مليون مارك . كذلك نجد أن المانيا تستورد الفحم الحجري ، لكنها في الوقت نفسه تصدر من هذا الفحم الحجري الى الخارج . بنفس الشيء يقال عن المواد القطنية ، وخيوط

الصوف ، والمواد الصوفية ، والجلود والفراء ، وكذلك عن عدة بضائع أخرى لا ترد في هذا البيان . من وجهة النظر التبسيطية المتعلقة بالتعارض بين الصناعة والزراعة هذا التعارض الذي شأنه شأن مصباح علاء الدين السحري الذي يتسع لبروفسور الاقتصاد السياسي ، فرصة لتبیان كافة غواصات التجارة العالمية الحديثة ، من وجهة النظر هذه ، ستفقد بلا ريب دون آية قدرة على تفسير هذه الازدواجية المدهشة : اذ تبدو هنا وكأنها عبث في عبث . لماذا ؟ هل لدى المانيا فأرض يزيد عن حاجتها من الآلات ، أم لديها نقص في الآلات ؟ وماذا بشأن الفحم الحجري والممواد الأقطانية ؟ وماذا عن الجلود ماذا عن مئات الأصناف الأخرى ؟! أو يلاحرى كيف يمكن لاقتصاد قومي ، أن يكون في الوقت نفسه ، وبالنسبة إلى المواد نفسها ، ذا « فأرض » و « عجز » معا ؟ آه ها هو مصباح علاء الدين يهتز ويرتجف .

من الواضح أن هذا الواقع الملحوظ غير قابل للتفسير ، الا اذا اقرينا بأن ثمة بين المانيا واليلدان الأخرى ، علاقات اقتصادية مفقودة ومتناهية ، وتقسيم للعمل: غير التشعبات والاتجاهات ، يمكن ضمه ، بالنسبة لبعض السلع والمواد أن تطلب من المانيا للخارج ، وتطلب من الخارج لالمانيا ، مما يؤدي الى عملية « مجيء وذهاب » يومية ، لا يكون فيها كل بلد سوى عنصر عضوي من عناصر كل شامن أكثر اتساعا .

في البيان المذكور اعلاه ، ثمة عامل آخر من شأنه أن يبعث على الدهشة : فالتصدير والاستيراد لا يظهران فيه بوصفهما ظاهرتين منفصلتين يمكن

تفسير هما عن طريق « العجز » بالنسبة الى « هنا » ، وعن طريق « الفائض » بالنسبة الى هناك ، بل هما ظاهرتان مرتبتان بعضهما البعض ، عن طريق روابط السبب والنتيجة . فمن الواضح انه من غير الممكن تفسير واردات المانيا الهائلة من القطن ، بالتحدث عن الحاجات الخاصة للسكان الالمان ، وذلك لأن هذه الواردات هي التي تتيح لالمانيا ان تكون لها صادرات ضخمة من الاقمشة والملابس القطنية . وثمة علاقة مشابهة قائمة بين الواردات الصوفية ، وال الصادرات الصوفية المصنعة ، وبين واردات الفلزات من الخارج ، وصادرات البضائع الفولاذية من كافة الانواع الى الخارج . . . ومثل هذه الظواهر ، ثمة الكثير الذي نصادفه في كل خطوة . فالمانيا تستورد اذن ، لكي تتمكن من التصدير . اي انها تخلق لنفسها ، بشكل مصطنع ، « بعض مجالات العجز » ، لكي تتمكن بعد ذاك من تحويل هذا العجز الى فائض . اذن ، نرى من كل هذا أن « العالم الالماني الصغير » انما هو في حقيقته جزء من كل شامل أكبر منه بكثير ، او بالاحرى مشغل في هذا العالم الواسع .

والآن لنتفحص عن كثب هذا « العالم الصغير » في استقلاليته « الاكثر اكتمالا » . ولنتصور أن كارثة اجتماعية او سياسية قد ادت ، حقا ، الى فصل « الاقتصاد القومي » الالماني عن بقية العالم ، مما ادى بهذا الاقتصاد الى أن يعيش بعزلة . . . فما هي الصورة التي سنراها آئذ ؟

لنبدأ اولا ، بالخبز اليومي : ان انتاجية الارض في المانيا تبلغ ضعفي انتاجية الارض في الولايات

المتحدة ، ولا يفوق انتاجيتها في العالم سوى بليجيكا وأرلندا وホールندا . منذ خمسين عام ، وباقتضاد أقل تطروا ، كانت المانيا تشكل جزءا من خزانات القمح الاوروبية الرئيسية ، بحيث كانت تغذى ، بفضلها ، بقية الدول . اليوم أصبحت الارض الالمانية ، بالرغم من انتاجيتها ، اعجز من أن تكفي لتغذية سكانها وماشيتها ، لذا على المانيا أن تستورد نحو سدس حاجتها من المواد الغذائية . اي أن المانيا ، اذا فصلت ، اقتصاديا ، عن بقية انحاء العالم ، ستشهد حرمان سدس سكانها من الغذاء ، وسدس سكانها معناه ١١ مليون ألماني .

يستهلك الشعب الالماني ، سنتويا ، ما قيمته ٢٢٠ مليون مارك من البن . و٦٧ مليون مارك من الكاكاو ، و٨ مليون مارك من الشاي ، و٦١ مليون مارك من الأرز ، ويختص نحو ١٢ مليون مارك ثمنا للتواابل المختلفة ، و١٣٤ مليون مارك ثمنا لاوراق التبغ ... وكلها مواد يستوردها من الخارج . وهذه المواد كلها باتت ضرورية بحيث أن افقر فقير الماني لم يعد بوسعه العيش دونها ، اذ تشكل جزءا من عاداتنا اليومية ، ومن مستوى حياتنا ، وهي مواد لا تنتج في المانيا (باستثناء التبغ جزئيا) وذلك لاسباب تتعلق بالمناخ . فلنفصل المانيا عن بقية العالم ... فماذا يحصل ؟ سيتهاوى المستوى الحياتي للشعب الالماني ، وهذا المستوى يعادل مستوى الحضارة الالمانية .. التي ستتهاوى كذلك .

بعد الغذاء تأتي الثياب . ان البياضات ، بل ومجمل الثياب التي ترتديها جماهير الشعب ، تصنع

اليوم ، كليا ، من القطن . . . تقريبا ، أما بياضات البرجوازيين المرفهين فتصنع من الكتان ، أما ثيابهم فتصنع من الجوخ والحرير . بيد أن المانيا لا تنتج لا القطن ولا الحرير ، كما أنها لا تنتج الجوت (الخيش) ذلك النسيج الهام ، ولا الجوخ الذي تحتكره الهند عالميا ، وألمانيا تعاني نقصاً كبيراً في الكتان والقنب . فإذا فصلنا ألمانيا عن بقية العالم ، سنحرمنها من المواد الأولية ومن الأسواق الأجنبية ، بحيث نحرم فئات باسراها من الشعب الالماني من ثيابها الضرورية . إن صناعة النسيج الالمانية التي تغذى الآن ، مع صناعة الشيب . . . ر ٤٠٠٠٠ ر ١ عامل وعاملة ، من الصفار والبالفين ، ستصاب بالدمار ، أن حدث هذا .

والآن ، لنسر إلى أبعد من هذا . إن ما يسمى بـ « الصناعة الثقيلة » ، أي إنتاج الآلات وتحويل المعادن ، يشكل بنية الصناعة العصرية الكبيرة ، غير ان أساس هذه الصناعة الثقيلة ، هو الفلزات . وألمانيا تستهلك سنويا (عام ١٩١٣) نحو ١٧ مليون طن من الحديد المصبوب . وهي نفسها تنتج ١٧ مليون طن من هذه المادة . لوهلة الأولى ، قد نعتقد بأن « الاقتصاد القومي » الالماني يعطي على هذا النحو ، حاجاته الخاصة من الحديد . غير أن الحديد المصبوب إنما يصنع من فلزات الحديد . لكن المانيا لا تستخرج من هذه الفلزات سوى نحو ٢٧ مليون طن قيمتها الإجمالية ١١٠ مليون مارك ، بينما ثمة ١٢ مليون طن من أجود أنواع الفلزات ، والتي تمثل أكثر من ٢٠٠ مليون مارك وهي ضرورية للغاية بالنسبة إلى صناعة الحديد الالمانية ، إنما تأتي من السويد وفرنسا وأسبانيا .

والوضع هو نفسه تقريباً ، بالنسبة الى المعادن الأخرى . فالمانيا تستهلك سنوياً ٢٢٠ ألف طن من الزنك ، وهي تنتجه ٢٧٠ ألف طن من هذه المادة تصدر منها ١٠٠ ألف طن ، بينما يأتيها من الخارج ٥٠ ألف طن من الزنك لسد بقية حاجاتها المحلية . وفلزات الزنك بدورها لا يستخرج في المانيا الا جزئياً : نصف مليون طن ، قيمتها نحو ٥ مليون مارك ، لذا تستورد المانيا ٣٠٠ ألف طن من اجود انواع فلات الزنك ، قيمتها نحو ٤ مليون مارك . والمانيا تستورد ٩٤ ألف طن من الرصاص المصفي .، و ١٢٣ ألف طن من فلات الرصاص . أما بالنسبة الى النحاس ، فتستورد المانيا ٢٠٦ آلاف طن سنوياً . اذ انها تستهلك ٢٤١ ألف طن . فاذا فصلنا المانيا عن بقية العالم ، وحرمناها من وارداتها المعدنية ذات النوعية الجيدة ، ومن اسواقها الخارجية حيث تصرف المنتجات الفولاذية والالات الالمانية ، لا شك ستختفي صناعة الالات التحويلية المعدنية الالمانية التي تستخدم ٦٦٢ ألف عامل ، كما ستختفي صناعة الالات التي تعيل ١١٣٠ ألف عامل وعاملة . وكذلك سوف تخفي فروع صناعية اخرى تجد موادرها الاولية ، وآلاتها لدى الصناعة الأخرى ، كما ستختفي المؤسسات التي تزود هذه الاخيره بالمواد الاولية والمواد الملحة ، ولا سيما المناجم ، واخيراً ستختفي تلك الصناعات التي تنتج مواد العيش لجيوش العمال الاجرارة .

ولنذكر ايضاً الصناعة الكيميائية التي تشغله ١٦٨ ألف عامل ، وتزود العالم باسره بمنتجاتها . ولنذكر صناعة الخشب التي تشغله اليوم ٤٥٠ ألف عامل ، والتي دون استيراد الاخشاب الاجنبية ستضطر الى

وقف انتاجها . ولنذكر صناعة الجلود التي تشغّل ١١٧ ألف عامل ، والتي ستشتّل ان لم تتوفر لها الجلود الاجنبية والأسواق الخارجية الهائلة . ولنذكر الذهب والفضة ، المادتين اللتين تصك منهما النقود المعتبرة قاعدة أساسية لكل حياة اقتصادية راهنة ، وهما مادتان لا يتم انتاجهما داخل المانيا . والآن ، اذ ننتهي من التحدث عن كل هذه الصناعات بهذا الشكل الحي ، ينبغي علينا أن نطرح على انفسنا السؤال التالي :
ما هو « الاقتصاد القومي » الالماني ؟

بكلمات أخرى ، اذا افترضنا أن المانيا مقطوعة ، حقا وباستمرار ، عن بقية العالم وأن على اقتصادها أن يكفيها ، فما الذي سيكون عليه شأن الحياة الاقتصادية الراهنة ، وما الذي ستكون عليها الحضارة الالمانية الراهنة بأسرها ؟ لسوف يتدهور الانتاج ، قطاعا بعد الآخر ، وستتوقف عن العمل جماهير هائلة من البروليتاريا ، ولسوف تحرم من الغذاء الضروري والملابس ، قطاعات باسرها من السكان ، والتجارة سوف تحرم من قاعدتها : العادن الشمينة ، أما « الاقتصاد القومي » كله فلن يعود اكثر من ركام من الاطلال . ذلك ما سميته البعض « بعض النقص الحاصل في الحياة الاقتصادية الالمانية » ، وذلك ما يزعمون أنه « عالم صغير شديد الاكتمال » ... هذا الزعم الذي يخط بماء الأثير الألزارودي على الاوراق التي تضم فحوى النظرية الاستاذية .

قفوا أيها السادة ! فماذا عن حرب ١٩١٤ العالمية ، هذا المحك الذي وضع عليه « الاقتصاد القومي » ؟ او تراها لم تعط ، وبكل أبهة ، الحق لامثال بوخر وامثال سومبارت ؟ او تراها لم تبرهن للعالم بأن

« العالم الالماني الصغير » يمكنه أن يعيش عيشة متكاملة ، قويا وصلبا ، في عزلته النسوكيه بعيداً عن التجاره العالمية ، وبفضل تنظيمه الدولتي الحازم ، وبأقوى ما يمكنه من مردود ؟ وتفذية السكان أولم تتم يا ترى بشكل مثالي ، دون أي لجوء الى الزراعة الاجنبية ؟ وعجلات الصناعه او تراها لم تستمر في الدوران الجذل ، دون مواد اولية او اسواق خارجيه ؟ لنستعرض الان بعض الواقع . هناك أولاً مسألة التموين ، لقد عجزت الزراعة الالمانية عن توفير كل التموين اللازم ، بمفردها . وهكذا رأينا كيف أن بضعة ملايين من الشبان البالغين ، المنتسبين الى الجيش الالماني ، قد أكلوا طوال الحرب ، بفضل الطعام الذي حصلت عليه المانيا من الخارج ، من بلجيكا ، وشمال فرنسا ، ولا سيما من بولونيا وليتوانيا . اذن ، وجد « الاقتصاد القومي » نفسه ، وفي سبيل تموين الشعب الالماني ، متسعًا ليشمل كل المساحة المحتلة من بلجيكا وشمال فرنسا ، كما وجد نفسه يتسع خلال العام الثاني . الحرب ، ليشمل الجزء الغربي من الامبراطورية الروسية التي غطت منتجاتها الزراعية جزءاً كبيراً من النقص الحاصل في الواردات . وكانت نتيجة هذا كله اصابة سكان كل المناطق المحتلة بسوء التغذية ، مما جعلهم يتهاقرون بدورهم - كما حدث بالنسبة الى بلجيكا مثلاً - للحصول على المساعدات الاميركية من المواد الزراعية . أما السمة الثانية المكملة لهذا كله ، فكانت في المانيا عبارة عن زيادة في سعر المواد الغذائية تتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠٪ ، مما ادى ، كذلك ، الى سوء تغذية اصاب قطاعات عريضة من السكان .

وماذا عن عجلات الصناعة ؟ كيف تراها بقيت على حركتها ، دون مساندة المواد الاولية ووسائل الانتاج الأخرى الآتية من الخارج ، والتي رأينا اعلاه أهمية حجمها ؟ كيف قيض مثل هذه المعجزة أن تحدث ؟ هذا السر كله ، بالامكان تفسيره ببساط الطريق ، دون اثر لایة معجزة كانت . فالصناعة الالمانية لم تتمكن من البقاء على نشاطها الا لأنها ظلت تغذى بالمواد الاولية الأجنبية الضرورية ، ولقد تم هذا عبر ثلاث طرق : اولاً ، عن طريق مخزونات القطن والصوف والنحاس الهائلة التي كانت المانيا تملكتها على عدة اشكال ، بحيث لم يكن عليها ، لاستخدامها ، الا أن تعمد الى اخراجها من المخابيء ، ثانياً ، عن طريق المخزونات التي صادرتها في البلدان المحتلة ، في بلجيكا وشمال فرنسا ، وجزئياً في ليتوانيا وبولونيا ، ومن ثم استخدمتها لصناعتها الخاصة ، وثالثاً عن طريق الواردات التي لم تكف عن الوصول الى المانيا طوال زمن الحرب ، وذلك بواسطة بلدان حيادية مثل اللوكسمبورغ . فاذا اضفنا الى هذا كله ، ان المصارف الالمانية كانت متخصمة بكميات هائلة من المعادن الثمينة الأجنبية ، وهي الشرط الاساسي لكل « اقتصاد حربي » ، سيبدو لنا سريعاً ان العزلة النسوكيية الصناعة والتجارة الالمانيتين ، ليست سوى خرافه ، تماماً مثلما هي خرافه فكرة تغذية الشعب الالماني كله ، بطريقة كافية ، بفضل زراعة المانيا ، ومثلكم يمكننا التأكيد على ان الاكتفاء الذاتي للعالم الالماني الصغير ، خلال الحرب العالمية ، هو اشبه بالطرف التي ترويها النساء الطيبات في ليالي الشتاء .
اما بالنسبة الى اسوق تصريف الصناعة الالمانية،

المنتشرة في كافة ارجاء العمورة ، كما لاحظنا اعلاه ، فلقد استبدلت خلال الحرب ، بالدولة الالمانية نفسها ، اذ ان هذه الدولة امتصت معظم الصناعة الالمانية بسبب مستلزمات الحرب . اي ان فروع الصناعة الاكثر اهمية : الصناعات المعدنية ، النسيجية ، الجلدية ، والكيميائية ، سرعان ما تحولت لتنتج مستلزمات الحرب ، ولا شيء غيرها . وبما ان تكاليف الحرب كانت على عاتق دافع الضرائب الالماني ، كان معنى تحويل هذه الصناعة الى صناعة حربية ، ان « الاقتصاد القومي » الالماني ، بدلًا من أن يبعث بجزء كبير من انتاجه الى الخارج لكي يبادله ، تركه عرضة للدمار المستديم ، غير أن هذه الخسائر حددت ، وعلى مدى عقود طويلة من السنين المقبلة ، نتائج هذا الاقتصاد المستقبلي ، وذلك بسبب نظام القرض العام .

اذا لخصنا هذا كله ، سيكون من الواضح ان الازدهار الهائل الذي عرفته المانيا « بعالها المغلق الصغير » خلال الحرب ، انما يقدم – وعلى كافة الاصعدة – تجربة يصح بها جرد التساؤل عن مقدار الزمن الذي يمكنها ان تشفله ايضا ، قبل ، أن يتهاوى البنيان المصطنع على نفسه ، تماما مثلما تتهاوى القصور المصنوعة من ورق اللعب .

ولنلق الان نظرة على ظاهرة ملفقة للنظر . اذا اخذنا بعين الاعتبار ، الارقام الاجمالية للتجارة الخارجية الالمانية ، سوف ندهش من جراء التفوق الواضح لحجم الواردات على حجم الصادرات ، اذ بينما تصل واردات المانيا عام ١٩١٣ الى ١١٦ مليار مارك ، لا تصل الصادرات في نفس ذلك العام الى اكثرا من ١٠٩ مليار . بيد ان عام ١٩١٣ لا يشكل استثناءً ،

١ بامكاننا أن نتأكد من وجود نسبة التفاوت نفسها ؛ على مدى سنوات طويلة ، والشيء نفسه يقال عن بريطانيا العظمى التي استوردت عام ١٩١٣ بما قيمته ١٣ مليار مارك ، بينما لم تصدر إلا بما قيمته ١٠ مليارات . والوضع هو نفسه بالنسبة إلى فرنسا ، وبليجيكا وهولندا . فكيف يمكن لمثل هذه الظاهرة أن تتحقق ؟ أوترى الاستاذ بونخر غير راغب في منحنا هنا الضوء الكاشف المتخض عن نظريته ؛ نظرية « الفائض عن الحاجات الخاصة » و « بعض العجز الحاصل ... الخ » ؟

إذا تقلصت العلاقات الاقتصادية بين مختلف « الاقتصادات القومية » ، لتصبح ، كما يعلمنا الاستاذ المذكور ، مجرد تخلي بهذه « الاقتصادات القومية » عن الفائض عن حاجتها ، كما كان الحال أيام الملك نبوخذ نصر ، وإذا كان التبادل البسيط للمبضائع هو الجسر الوحيد الذي يعبر الآثير اللازوردي الذي يفصل كل « عالم منفلق » عن الآخر ، سيكون من الواضح أن ما من بلد بامكانه أن يستورد أكثر مما يصدر .. وذلك لأن التبادل السلفي البسيط يعتبر العملة النقدية مجرد وسيط ، بحيث أن كل بلد يدفع ، في نهاية التحليل ، ثمن مشترواته من السلع الأجنبية ، سلعا محلية ، فكيف يمكن ، والوضع على هذا الحال ، لاقتصاد قومي أن يتحقق كل هذا القدر من الاستيراد الدائم الذي يفوق حجمه حجم ما يصدره من « فائضه » الخافض ؟ ربما سيصرخ الاستاذ الآن ساخرا متبا بقوله : أن حل هذه المسألة لهو أسهل حل في العالم ! فالبلد المستورد ليس عليه إلا أن ينطوي ما زاد من وارداته على

صادراته ، بالعملة السائلة . عفوا ايها الاستاذ ! ان رمي مثل هذه الكمية الهامة من المال السائل في حفرة التجارة الخارجية ، يعتبر ترفا لا يمكن ان يسمح به لنفسه سوى بلد غني متocom بالذهب والفضة ، وليس هذا حال المانيا او فرنسا او بلجيكا او هولندا . اضف الى هذا ان لدينا هنا - ويا للمعجزة - مفاجأة أخرى : ان المانيا لا تستورد فقط ، مزيدا من البضائع عما تصدر ، بل تستورد ايضا من المال اكثر مما تصدر ! اي ان واردات المانيا من الذهب والفضة قد ارتفعت عام ١٩١٣ الى ٤٤ مليون مارك ، بينما لم تزد صادراتها من هاتين المادتين عن ٢٨ مليون مارك في العام نفسه .. ونسبة التفاوت هذه ، هي كذلك نفسها ، منذ سنوات عديدة . فما رأي استاذنا الجليل بوخر بهذا السر ، بل ما رأي « فائضه » و « عجزه الشهيرين ؟

ها هو المصباح السحري الرائع يهتز ويترجف
يحزن !

لقد بدأنا الآن نشعر بأن ثمة خلف اسرار التجارة الدولية هذه ، واقفا يقول بأنه لا بد من وجود علاقات اقتصادية مختلفة تماما عن المبادلات السلعية المجردة ، بين مختلف « الاقتصادات القومية » . ومن البدائي أن بلدا له على البلدان الأخرى حقوق اقتصادية، هو وحده القادر على أن يتلقى من هذه البلدان، وبشكل دائم ، قدرًا من المنتجات يزيد بما يبعث إليها . وهذه الحقوق ليست على أدنى علاقـة بالمبادلات التي تحصل بين شركاء متساوين . وبديهي أن مثل هذه الحقوق والعلاقات التبعية بين البلدان ، وجودا حقيقيا ،

رغم انف كل النظريات الاستاذية التي تتجاهل هذه الحقيقة . وتمثل العلاقات بين ما يدعى بالمركز **Metropole** ، والمستعمرات ، نموذجاً لعلاقات التبعية هذه ، تبعاً لشكلها الأكثر بساطة . فيبريطانيا العظمى تنتزع سنوياً ، وبمختلف الاشكال ، اتاوة تفرضها على الهند البريطانية ، يزيد مقدارها عن مليار مارك . ونلاحظ بأن صادرات الهند تتجاوز وارداتها السنوية بنحو ٢١ مليار مارك . وهذا « الفائض » ليس سوى التعبير الاقتصادي عن عملية النهب الاستعماري التي تمارسها الرأسمالية الانكليزية على الهند : وهذا يحدث عن طريقين ، فاما أن تجده البضائع الهندية مباشرة الى بريطانيا العظمى ، واما أن تصدرها الهند الى مكان آخر لكي تتمكن من دفع الاتواة الى المستعمر الانكليزي . وهناك ايضاً علاقات تبعية أخرى ، ليست قائمة على القمع السياسي (١) . فال الصادرات السنوية لروسيا تزيد عن وارداتها من البضائع بنحو مليار مارك . فهل هو « الفائض » الهائل من البضائع الى خارج الامبراطورية الروسية ؟ اننا نعلم جيداً أن « الموجيك » الروسي ، الذي يصدر قمحه الى الخارج ، يعاني من فقر دم دائم بسبب سوء التغذية الذي يدفعه الى تناول خبز اضيف قشر الشجر الى الحبوب التي يصنع منها . الحال أن التصدير المكثف للحبوب ، هذا التصدير الذي يفرضه نظام مالي وضرائي داخلي ، يعتبر ضرورة حيوية لبقاء

١ - هامش من د.م. : خلفية الوضع في الهند : « الاقتصاد القومي للجماعة الفلاحية يتدهور . صناعة ... الارقام الخرساء للواردات والاصادرات تحكي بلغة مذهبة » .

الدولة الروسية ، ولكن تتمكن من الوفاء بتعهدها
والالتزاماتها الناتجة عن قروضها الخارجية .

و الواقع أن جهاز الدولة الروسية لا يتمكن على
الوقوف على قدميه ، جزئيا ، منذ ازمة حرب القرم
ومنذ تحديث هذا الجهاز عن طريق الاصلاحات ، الا
بفضل الرساميل الاجنبية ، ولاسيما الفرنسية . وينبغي
على روسيا ، لكي تتمكن من دفع فوائد هذه الرساميل
الفرنسية ، أن تبيع سنويًا كميات هائلة من الخشب
والكتان والقنب والماشية وغيرها ، لانكلترا والمانيا
وهولندا . وبهذا نرى أن الفائض العظيم في الصادرات
الروسية ؛ إنما يشكل الاتواه التي يدفعها المدين إلى
الدائن ، وهو وضع يقابله ، بالنسبة إلى فرنسا ،
فائض كبير في الواردات . بيد أن ترابط العلاقات
الاقتصادية ، داخل روسيا نفسها ، يصل إلى بعد من
هذا . فالرساميل الفرنسية تستخدم ، في روسيا ،
منذ عشرات السنين ، لهدفين اثنين : أولا ، لإنشاء
السكك الحديدية بضمان من الدولة ، وثانيا لسد نفقات
الجيش . وعلى سبيل الاستجابة إلى هذين الهدفين ،
ولدت في روسيا في السبعينيات ، صناعة ضخمة
هامة — وجدت حماية لها في نظام الجماركية .
إي أن الرأسمال الفرنسي أبرز في روسيا رأسمالية
شابه باتت بحاجة ، بدورها ، إلى تعزيز نفسها عبر
استيراد كميات هائلة من الآلات والمعدات ووسائل
الإنتاج الأخرى الآتية من البلدان الصناعية الرائدة
كالمانيا وانكلترا . وهكذا نسبح ، بين روسيا وفرنسا
والمانيا وانكلترا ، علاقات اقتصادية ، لم يكن تبادل
السلع سوى نتيجتها المنطقية .

غير أن هذا الكلام لا يعني عدم وجود تنوع في العلاقات الاقتصادية بين البلدان . فالواقع أن بلداً مثل تركيا أو مثل الصين ، يقيم لغزاً جديداً في وجه المخطط الاقتصادي : فهذه البلدان تستورد ، على عكس روسيا ، ومثل المانيا وفرنسا ، أكثر بكثير مما تصدر . بل إن وارداتها تبلغ في بعض السنوات نحو ضعفي صادراتها . فكيف يمكن لتركيا أو للصين أن تسمح لأنفسهما بمثل هذا الترف ، أي بترف سد «النواقص» في «اقتصادهما القومي» ، في الوقت الذي لا تقدر أن فيه على تقديم «فوائض». مناسبة بالمقابل ؟ فهل تقدم دول أوروبا الغربية القوية ، على سبيل المذهبية أو الاحسان ، إلى العثمانيين أو إلى شعب امبراطورية السماء ، بضعة ملايين من الماركات ، هي قيمة البضائع المختلفة التي تشتريها هاتان الدولتان ؟ على العكس ، إن العالم بأسره يعرف بأن تركيا والصين واقutan في حبائل المزابي الأوروبي ، بحيث أن عليهما أن تدفعا ، على سبيل الفوائد ، التأوات ضخمة للمصارف الانكليزية والفرنسية والالمانية . تبعاً للنموذج الروسي ، سيكون على تركيا والصين أن يكون لديهما فائض في الصادرات الزراعية لكي تتمكنا من دفع الفوائد لمدينيهما الأوروبيين الغربيين ؛ بيد أن «الاقتصاد القومي» في تركيا كما في الصين ، يختلف جذرياً عنه في روسيا . صحيح أن القروض الأجنبية تستخدم في الصين وتركيا كذلك ، وبشكل اساسي ، لإنشاء السكك الحديدية ، والمنشآت المرفقة ، وأنفاقات العسكرية . غير أنه ليست لتركيا صناعة ما ، كما لا يمكنها أن تخلق مثل هذه الصناعة بفترة ، انطلاقاً من اقتصاد فلاحي أو قروسطي (نسبة إلى القرون الوسطى) ، وعن طريق

مناهج زراعية بدائية او نظام الخراج والعشور . والوضع مشابه تقريبا في الصين ، وان يكن مختلف الاساليب . وهذا هو السبب في ان هذين البلدين لا يكتفيان فقط باستيراد حاجات سكانهما من المواد المصنعة من اوروبا الفريرية ، بل يستوردان ايضا ما يلزمهما من وسائل الواصلات والمعدات العسكرية والاساطيل . أما عملية انجاز كل هذا فينبغي ان تجري محليا عن طريق مقاولين وتقنيين ومهندسين اوروبيين .

بل وغالبا ما تستنكر دول اوروبا عن تقديم القروض ، الا اذا صاحتها اتفاقيات تنص على مثل هذه المشتروعات والمساهمات التقنية . فمثلا نجد ان الرأسمال المصري الالماني والنمساوي ، يمتنع عن تقديم اي قرض للصين ، الا بشرط ان تشتري هذه الاخيره كميات محددة من السلاح ، من مصانع « سكودا » و « كروب » ، كما ان هناك قروضا اخرى تقدم بالارتباط مع امتيازات تحصل عليها الشركات الغربية ، لاقامة السكك الحديدية . وبهذا نرى كيف ان الرساميل الاوروبية لا تذهب الى تركيا والصين ، على الغالب ، الا على شكل بضائع (اسلحة وعتاد) او على شكل رأسمال صناعي ، على شكل آلات ومعدات وكميات من الفولاذ ... الخ . وهذه البضائع لا تتجه الى البلدان المتخلفة صناعيا لكي تكون عنصرا في مبادلة معينة ، بل لكي تحقق ارباحا . وما فوائد هذه الرساميل والارباح الاخرى ، سوى مقادير منهوبة من تعب الفلاحين الاتراك او الصينيين ، من قبل الرأسماليين الاوروبيين ، بمساعدة نظام ضرائب يخضع بدوره لسيطرة مالية اوروبية . اذن تختفي

خلف الارقام المجردة التي تعكس الواردات التركية او الصينية الفائضة ، والصادرات الاوروبية المقابلة ، علاقات فريدة من نوعها بين الغرب الرأسمالي الغربي ، والشرق الفقير المتأخر ، حيث يدفع الاول الثاني الى التزود بأحدث واهم وسائل المواصلات والمنشآت العسكرية ، في نفس الوقت الذي يعمد فيه الى هدم « الاقتصاد القومي » الفلاحي العتيق في الشرق الفقير .

يالنسبة الى الولايات المتحدة ، نجد انفسنا امام حالة أخرى . فهنا ، كما في روسيا ، تزيد الصادرات كثيرا عن الواردات : ففي عام ١٩١٣ بلغت صادرات الولايات المتحدة ٢٠١ مليار مارك ، بينما لم تزد الواردات عن ٤٧ مليار مارك . غير أن اسباب هذه الظاهرة ليست في الولايات المتحدة نفسها في روسيا . يقيناً أن الولايات المتحدة تمتلك كميات هائلة من الرساميل الاوروبية . ومنذ بداية القرن التاسع عشر ، تكون بورصة لندن كميات هائلة من الاسهم ومن سندات الارض الاميركية . ولقد اشارت المضاربات الحاصلة على السندات والاسهم الاميركية و حتى سنوات السبعين (في القرن التاسع عشر) ، على دنو الازمات التجارية والصناعية الكبرى التي اصابت الصناعة البريطانية فيما بعد . ومنذ ذلك الحين لم يتوقف تدفق الرساميل الانكليزية المتوجهة الى الولايات المتحدة وترحل هذه الرساميل على شكل قروض تمنع للمدن والشركات الخاصة ، ولاسيما على شكل رساميل صناعية : اما عن طريق شراء اسهم سكك الحديد او المصانع الاميركية مباشرة في بورصة

لندن ، واما عن طريق الكارتيلات الصناعية الانكليزية التي تنشيء في الولايات المتحدة فروعا لها ، لتمكن بهذا من اختراق الحواجز الجمركية ، او تشتيت مؤسسات اميركية (عبر اقتناص اسهمها) لكي تتخلص من منافسة هذه الاخيرة لها في اسوق العالمية . وما هذا الا لأن الولايات المتحدة تمثلك اليوم صناعة كبيرة متطرفة بشكل هائل ، وتقديم بسرعة وتعتمد بدورها الى تصدير كميات متعاظمة من الرأسمال الصناعي - آلات ، فجم ... الخ - الى كندا والمكسيك والى بقية دول اميركا الوسطى والجنوبية ، في نفس الوقت الذي يتبع فيه الرأسمال المالي الاوروبي تدفقه على الولايات المتحدة . وبهذا تحقق هذه الاخيرة صادرات هائلة من المواد الخام - قطن ، نحاس ، حبوب ، خشب ، بتروл - ترسلها الى البلدان الرأسمالية القديمة ، الى جانب صادرات صناعية متعاظمه تذهب باتجاه البلدان الفتية السائرة على طريق التصنيع . وما يعكس في الفائض الكبير الذي تعرفه صادرات الولايات المتحدة ، ما هو سوى هذه المرحلة الطريفة التي تشهد انتقال بلد يتلقى الرساميل ، الى بلد صناعي يصدر الرساميل ، وما هذا سوى الدور الوسيط الذي تلعبه الولايات المتحدة بين اوروبا العجوز الرأسمالية ، والقارئ الاميركية الفتية المختلفة .

والآن ، اذا تفحصنا مجمل هذه المجرة التي تعرفها الرساميل الذهابية من البلدان الصناعية القديمة باتجاه البلدان الصناعية الفتية ، والعودة المقابلة لعائدات هذه الرساميل التي تتدفق سنويا وکأنها اتاوات تدفعها البلدان الفتية للبلدان العجوز ، سنجد

اما مثلاً ثلاثة تيارات رئيسية . فتبعداً لتقديرات عام ١٩٠٦، نجد أن إنكلترا كانت قد وظفت في مستعمراتها وفي الخارج ، في تلك الفترة نفسها ، ٤٥ مليار مارك، مدخولها السنوي ٢٦٨ مليار مارك على شكل فوائد . في الوقت نفسه وصل حجم الرأسمال الفرنسي في الخارج الى ٣٢ مليون مارك مدخولها السنوي لا يقل عن ٣٢١ مليار مارك . وأخيراً ، كانت المانيا قد استثمرت في الخارج ، منذ عشر سنوات ٢٦ مليار مارك مدخولها السنوي يصل الى نحو ٢٤ مليار مارك . ولقد ترايدت هذه التوظيفات عائداتها ، بعد ذلك ، بشكل متزايد . وفي الوقت نفسه انقسمت التيارات الرئيسية الثلاثة الى تيارات اكثر عدداً وأقل حجماً . و تماماً كما أن الولايات المتحدة تنشر الرأسمالية في طول القارة الاميركية وعرضها ، ها هي روسيا - بالرغم من أنها ما زالت تغذى عن طريق الرساميل الفرنسية ، والصناعة الانكليزية والالمانية - تعمل على ادخال الرساميل والمواد المصنعة الى المناطق التي تقع وراءها : الصين ، فارس (ايران) ، وآسيا الوسطى ، كما أنها تشارك في انشاء خطوط السكة الحديدية في الصين . . . الخ .

اننا نكتشف ، خلف الهير وغليفيات الخاوية ذات العلاقة بالتجارة العالمية ، شبكة كاملة من الترابطات الاقتصادية التي ليست لها ادنى علاقة بالتبادل البسيط للسلع ، هذا التبادل الذي يرى الاساتذة الجامعيون الكرام ، انه الحقيقة الوحيدة الفريدة .

اننا نكتشف أن التمييز الذي يقيمه العالم بآخر، بين البلدان ذات الاقتصاد الصناعي ، والبلدان المنتجة

للمواد الخام ، ليس سوى النتاج البكر للتيسيرات الاستاذية الساذجة . ان العطور ، والمواد القطنية ، والالات ، كلها منتجات مصنعة . وتبين لنا صادرات فرنسا من العطور على ان فرنسا بلد ينتج المواد الكمالية التي تستهلكها فئة من الورجوانية الثرية في العالم ، وصادرات اليابان من المواد القطنية تبرهن على ان اليابان تفوق اوروبا الغربية في عملية تدمير الانتاج الفلاحي والحرفي التقليدية في الشرق الاقصى باسره ، لابد لها من بتجارة السلع المصنعة ، اما الصادرات الانكليزية والالمانية والاميركية من الالات والعدد ، فتبين لنا على ان هذه الدول الثلاث تعمق لادخال الصناعة الكبرى الى كافة ارجاء العمورة .

، اننا نكتشف ان ثمة تصديرا واستيرادا ، اليوم ؛ لـ « سلعة » لم تكن معروفة أيام الملك نبوخذ نصر ، وكذلك ابان كل الفترة التاريخية التي تمتد من سحيق العصور الى القرون الوسطى ، هذه السلعة اسمها « رأس المال » . وهي لا تستخدم لسد « بعض النقص » في « الاقتصاديات القومية » الاجنبية ، بل بالعكس ، لخلق ثغرات جديدة وأحاديد وحفر في بنیان « الاقتصادات القومية » العجوزة ، وذلك لكي تتمكن من التسلل اليها ، والتحرك فيها كما لو كانت براميل من البارود تهدف الى تغيير « الاقتصادات القومية » على المدىين القصير والطويل ، ومن ثم تحويلها الى مجرد ركام من الاطلال . ومع هذه « السلعة » ثمة كذلك « سلع » اخرى عديدة ، اكثر الغاتا للنظر ، تنتشر بكميات هائلة في العالم اجمع ، بعد ان تأتي من بضعة بلدان يقال انها بلدان متقدمة ، وهذه السلع

هي : وسائل مواصلات حديثة ، عمليات ابادة شاملة للسكان المحليين ، اقتصاد نقمي وديون تفرق جماهير الفلاحين ، ثراء وفقر ، بروليتاريا واستغلال ، عدم امان وازمات ، فوضى وثورات . ان « الاقتصادات القومية » الاوروبية تمد خشورها باتجاه بلدان وشعوب الكورة الارضية لكي تمزقها داخل شبكة الاستغلال الرأسمالي الهائلة .

التضليل البورجوازي والاقتصاد السياسي

- ٣ -

أتري الاستاذ بوخر ما يزال حتى الان غير مؤمن باقتصاد سياسي عالمي ؟! أجل .. ما يزال على عناده .. فهذا العالم يصرح ، حتى بعد ان يتفحص بانتباه احوال كل مناطق العالم ، دون ان يكتشف من جراء هذا التفحص شيئا ، بقوله : لا يمكنني ان افعل شيئا بهذا الصدد ، وانا لا ارى ابدا اية « ظواهر خاصة » « مختلفة بشكل جذري » عن ظواهر « الاقتصاد القومي » و « بوسع المرء أن يبدى ريبته من امكانية ظهور مثل هذه الظواهر في المستقبل المنظور »

حسنا ! فلنترك الان التجارة والاحصائيات التجارية ، ولننضم وجوهنا ، مباشرة ، شطر الحياة ، نحو تاريخ العلاقات الاقتصادية الحديثة . ولنوجه اهتمامنا ناحية قطعة صغيرة من هذه اللوحة الهائلة الفسيفسائية .

في عام ١٧٦٨ ، انشأ كارترزait في ناتنفهام بإنكلترا ، اولى المنشآت الميكانيكية لصناعة القطن ،

وفي عام ١٧٨٥ ، ابتكر مهنة الحياكة الميكانيكية . وكانت النتيجة الاولية لهذا ، في انكلترا ، اختفاء الحياكة البدوية من جهة ، والانتشار السريع للصناعة الآلية من جهة ثانية . وفي اوائل القرن التاسع عشر كان ثمة في انكلترا ، وحسب التقديرات السائدة آنذاك ، نحو نصف مليون حرفي يعمل في الحياكة ، وهو لواء في طريقهم الان الى الانقراض ، أما في ستينات القرن التاسع عشر ، فلم يكن قد يبقى منهم في طول المملكة المتحدة وعرضها سوى بضعة آلاف حرفي يحيكون الاقمشة حياكة يدوية ، بالمقابل استقبلت صناعة القطن ، في الفترة نفسها ، نصف مليون عامل صناعي . في عام ١٨٦٣ ، تكلم غلاستون - رئيس وزراء بريطانيا آنذاك - في مجلس الوزراء عن « تعاظم مبهر للثروة والجاه » اللذين هبطا على البورجوازية الانكليزية ، دون أن تناول الطبقة العاملة ، منها ، أي نصيب .

تستقدم صناعة القطن الانكليزية موادها الاولية من اميركا الشمالية . وكان تطور المصنع في لانكشاير قد ادى الى خلق مزارع هائلة للقطن في جنوب الولايات المتحدة . ولقد استقدمت اميركا ايضا ، من افريقيا اسوداء ، ايدي عاملة رخيصة الاجر تقوم بالاعمال الصعبة والمميتة في مزارع القطن ، وقصب السكر والرز والتبغ . وفي افريقيا عرفت تجارة الرقيق ازدهارا لا مثيل له ، حيث طوردت جماهير السكان داخل « القارة السوداء » بعد أن يبعث من قبل زعمائها ، والتي القبض عليها وسيقت برا وبحرا عبر مسافات شاسعة ، لكي تباع مجددا في اميركا . لقد

كان هذا عبارة عن « هجرة حقيقة » ارغمت الشعوب السوداء على القيام بها . بحيث انه كان ثمة ، في نهاية القرن الثامن عشر ، نحو ٦٩٧ ألف زنجي في اميركا ... ولقد ارتفع هذا العدد بشكل مذهل ليصل الى نحو اربعة ملايين عام ١٨٦١ .

لقد ادى هذا الازدهار المذهل لاستعباد السود واجبارهم على العمل في جنوب الاتحاد الاميركي ، الى حملة عنيفة قامت بها ولايات الشمال ، ضد هذه « الاساءة الدينية ، الى المبادئ المسيحية » . والحال ، ان تدفق الرساميل الانكليزية بكثرة ، بين عامي ١٨٢٥ و ١٨٦٠ ، كان قد استثار نشاطا هائلا في شمال الولايات المتحدة ، سواء في انشاء خطوط السكك الحديدية ، او في اقامة الصناعة الحديثة ، مما ادى الى خلق بورجوازية متألقة عن اقتناع ، مع احدث اشكال الاستغلال: الاستعباد الرأسمالي المأجور . ولقد اثارت الاعمال المريحة بشكل خيالي ، التي كان يمارسها مزارعو الجنوب – حيث كان العبد يموت بعد ست او سبع سنوات من العمل الشاق – اثارت استنكارا لدى طهراني الشمال ، كان كبير الحجم ، سيما وأن المناخ الشمالي ما كان يسمح لهم أن يقيموا في ولاياتهم الشمالية ، جنة شبيهة بتلك التي قامت في الجنوب . وهذا ما جعلهم يمنعون الرق رسميا في عام ١٨٦١ ، في كافة أنحاء الاتحاد الاميركي . فما كان من اصحاب المزارع الجنوبيين الا أن اعلنوا الثورة ، بعد ان مسهم هذا الاجراء في صلب مصالحهم . وانشقت الولايات الجنوبية ، واندلعت الحرب الاهلية .

كانت اولى نتائج هذه الحرب ، دمارا وخرابا

اقتصادياً أصاباً الولايات الجنوبية . فتوقفت التجارة والانتاج ، كما توقف تصدير القطن ، وبهذا حرمت الصناعة الانكليزية من المواد الاولية ، واندلت في انكلترا عام ١٨٦٣ ، تلك الازمة الهائلة التي سميت بـ « مجاعة القطن » . وبهذا وجد ٢٥٠ ألف عامل في لانكشاير أنفسهم عاطلين تماماً عن العمل ، كما تعطل عن العمل جزئياً ١٦٠ ألف عامل آخر . . . بينما لم يستمر في العمل ، بوقت كامل ، سوى ١٢٠ ألف عامل ، خفضت أجورهم بنسبة تتراوح بين ١٠٪ - ٢٠٪ و هيمنت بين سكان المقاطعة حالة بؤس رهيبة ، ادت بخمسين ألف عامل الى توجيه عريضة الى البرلمان طلبوا فيها من الدولة أن تمدهم بمساعدات تمكنهم من الهجرة مع عائلاتهم واطفالهم . في ذلك الوقت نفسه كانت الرأسمالية حدثة الولادة في الدول الاسترالية ، وبحاجة الى يد عاملة حمة - بعد أن عمل المهاجرون الاوروبيون على ابادة السكان المحليين ابادة شبه تامة - ، وهكذا اعلنت استراليا عن ترحيبها باستقبال البروليتاريين الانكليز العاطلين عن العمل . هنا احتاج الصناعيون الانكليز ضد هذا التسرب الكثيف للالات « البشرية » الذين قد تعود الحاجة اليهم مجدداً ، حين تستأنف الصناعة انطلاقتها . وهكذا تمنعت السلطة عن مد العمال بما يمكنهم من الهجرة . . . فاضطروا لتحمل احوال الازمة حتى النهاية .

لقد جف النبع الاميركي ، فبدأت الصناعة الانكليزية تسعى للحصول على حاجتها من المواد الاولية من اماكن اخرى ، فوجهت اظفارها نحو الهند الشرقية ، حيث بدأ بتسوية مزارع القطن ، مما دفع بزراعة

المواد الغذائية التي تفدي السكان منذ قرون طويلة ، وتشكل قاعدة وجودهم ، الى التخلص عن مساحات شاسعة من الأرض ، امام آمال ومطامح المضاربين ، بالحصول على الارباح من جراء الوضع الجدید . وهكذا تقلصت زراعة الارز ، مما ادى بعد ذلك باعواً قليلاً – اي عام ١٨٦٦ – الى تضخم غريب من نوعه نتجت عنه زيادة في الاسعار ، ومن ثم مجاعة فتك بنحو مليون شخص في مقاطعة اوريسا ، شمالى البنغال .

كانت التجربة الثانية في مصر ، حيث عمد خديوي مصر (نائب الملك في النص الاصلي) اسماعيل باشا ، الى التشجيع على اقامة مزارع القطن بسرعة ، للاستفادة من حرب الانفصال الاميركية . ولقد ادى هذا الى حدوث ثورة حقيقية في علاقات الملكية في الريف المصري . لقد سرق من الفلاحين ، جزء كبير من اراضيهم واعلنوا اراضي المسروقة ملكاً للخديوي ، وحولت الى مزارع قطن فسيحة . ثم جاء بالآلاف الفلاحين ، بالقوة ، ليعملا ، في المزارع ، على اقامة السدود وحفر الاقنیة ودفع المحاريث . ييد أن اسماعيل باشا عمد الى استدانة المال من المصارف الانكليزية والفرنسية لكي يتمكن من الحصول على المحاريث البخارية وعلى غيرها من الالات الحديثة وارد بريطانيا . ولقد انتهى الامر بهذه المضاربة الهائلة الى الانفلاس بعد عام واحد ، حين عقدت اتفاقية الصلح في الولايات المتحدة ، وهبطت اسعار القطن خلال بضعة ايام الى ربع ما كانت عليه قبلًا . وكانت نتيجة عهد القطن هذا بالنسبة الى مصر ، دماراً متسارعاً للأقتصاد الفلاحي ، وتدوراً

مذهلاً للإوضاع المالية ، ومن ثم احتلاً سريعاً مصر ، من قبل الجيش الانكليزي .

في تلك الائتماء كانت صناعة القطن تسجل مكاسب جديدة . فحرب القرم التي اوقفت عام ١٨٥٥ صادرات روسيا من القنب والكتان ، سببت في أوروبا الغربية ، ازمة خطيرة في عالم الصناعة النسيجية ، وبهذا اخذت صناعة القطن تزدهر اكثر فأكثر على حساب الكتان . وفي ذلك الوقت نفسه حدث في روسيا انقلاب سياسي هام ، اثر ندھور النظام القديم خلال حرب القرم : لقد الفي الترف ، وبدأت تطبق اصلاحات ليبرالية ، وادخل نظام التبادل الحر Libre - Echange ، كما اخذت خطوط السكة الحديدية تتطور سريعاً . وبهذا افتتحت اسواق جديدة وواسعة ، في وجه المنتوجات الصناعية ، في كافة ارجاء الامبراطورية الروسية ، وكان القطن الانكليزي اول بضاعة تدخل السوق الروسية . وفي سنوات السبعين كذلك فتحت عدة حروب دموية ، الصين بأسراها في وجه التجارة الانكليزية .. وهكذا اضحت انكلترا مسيطرة على السوق العالمية ، حيث شكلت صناعة القطن قرابة نصف الصادرات الانكليزية الى هذه السوق . وكانت سبعينيات القرن التاسع عشر ، سنوات ازدهار الاعمال الاكثر نجاحاً بالنسبة الى الرأسماليين الانكليز ، ولقد كان ذلك الفهد ايضاً هو العهد الذي نحا فيه اوائل الرأسماليون، باتجاه التنازل بعض الشيء للعمال ، مقابل ضمان الحصول على « قوة اذرعهم » . وتوطيد « السلام الصناعي » . وفي تلك الفترة بالذات عرف « التريد

يونيون » الانكليز ، وعلى رأسهم عمال نسج وحياكة القطن ، اهم نجاحاتهم ، في نفس الوقت الذي بدأ تطفيء فيه ، شعلة التقاليد الثورية الشازتية ، وافكار اوين الاشتراكية ، في نفوس البروليتاريا الانكليزية التي اضحت ذات ذهنية نقابية محافظة .

ومع هذا ، سرعان ما تغيرت الوضاع . ففي ارجاء القارة الاوروبية ، حيثما كانت انجلترا تصدر مصنوعاتها القطنية ، بدأت مصانع القطن اننهض هنا وهناك بدورها . ومنذ ١٨٤٤ ، أخذت ثورات الجوع التي قام بها عمال النسيج في سيليسيا وبوهيميا ، تعطي الاشارات الاولى لثورة آذار ١٨٤٨ . هذا بينما بدأت الصناعة تزدهر وتتطور ، حتى في المستعمرات الانكليزية نفسها ، بحيث أن مصانع القطن في بومباي (الهند) اشرعت بسرعة في منافسة المصانع الانكليزية ، وساهمت - في سنوات الثمانين - بتحطيم احتكار انجلترا للسوق العالمية .

واخيرا ، في روسيا ، افتتحت انطلاقه صناعة القطن ، في السبعينات ، عهد الصناعة الالكترونية ، وعهد الحواجز الجمركية في آن معا . وللتغلب على هذه الحواجز ، نقلت مصانع بأكملها مع عمالها وموظفيها ، من ساكس وفوغتلاند ، الى بولونيا الروسية حيث أخذت تقوم مراكز صناعية جديدة في لودز وفي سفيرز ، انبثقت بشكل مبالغت وسرع يشبه ما حدث في كاليفورنيا اثر اكتشاف ذهبها . وبعد عام ١٨٨٠ بقليل ، ادت التحرّكات العمالية في منطقة صناعة القطن (موسكو - فلاممير) ، الى دفع السلطة لسن اولى قوانين الحماية العمالية في تاريخ الامبراطورية

الروسية . وفي عام ١٨٩٦ ، نظم ستون ألفا من عمال مصانع القطن في بطرسبرغ ، أول اضراب جماهيري في روسيا . وبعد ذلك بتسعة سنوات فقط ، في شهر تموز ١٩٠٥ ، أقام ١٠٠ ألف عامل ، على راسهم عمال ألمان ، في لودز ثالث مركز لصناعة القطن ، أولى متاريس الثورة الروسية الكبرى .

لقد تبعنا أعلاه ، الخطوط الكبرى لـ ١٤٠ سنة من تاريخ الصناعة الحديثة ، وهو تاريخ دارت أحداها على مدى القرارات الخمس ، وطال حياة ملايين البشر ، وتم خضورها عن أزمة ، وهناك عن مجاعة ، وتحول أحياناً إلى حرب ، وأحياناً إلى ثورة ، وفي كل مكان على طريقه ترك جبالاً من الشلاء ، ووهاداً من المؤس - ترك انها واسعة من عرق العمل البشري ودمائه .

انها انتفاضات الحياة ، والآثار الموقته التي نطال الشعوب في صميمها ، ييد أن احصائيات التجارة العالمية الجرداء ، لا تعطي عن هذا الواقع أقل فكراً .

خلال قرن ونصف من الزمان ، أي منذ ظهرت الصناعة الحديثة في إنكلترا ، نهض الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، حقاً ، فوق آلام وتشنجات البشرية جموعاً . لقد طال كل قطاع انتاجي بعد الآخر ، وأستولى على بلد اثر يلد . لقد اسقط هذا الاقتصاد ، بواسطة البخار والكهرباء ، بواسطة النار والسيف ، أسوار الصين ، وتسلل حتى الى ابعد زوايا الارض واكثرها تخلفاً ، ثم خلق - عبر الازمات العالمية ، وعبر الكوارث الجماعية الدورية - تضامناً اقتصادياً بين

البشرية البروليتارية المعاصرة . إن البروليتاريا الإيطالية التي طردتها رأسمالية بلادها من ديارها ، تهاجر الى الارجنتين وكندا ، حيث تجد طفمة رأسمالية جديدة مستعدة تمام الاستعداد ، مستوردة من الولايات المتحدة او من انكلترا .

والبروليتاري الألماني الذي يبقى في بلده راغباً في أن يقتات ويعيش بشكل شريف ، إنما هو مرتبط خطوة خطوة ، وفي النساء والضراء بتطور الانتاج والتجارة في العالم بأسره . هل تراه سيعثر على عمل ام لا ؟ او ترى اجره سيكفيه لاعالة زوجته واطفاله ؟ اتراه سيكون محكوماً عليه بالفراغ القسري بضعة ايام كل أسبوع ، أم سيمدخل جحيم العمل الاضافي ليعمل ليل نهار الا أنه اضطراب دائم يعيش فيه تبعاً لحصول القطن في الولايات المتحدة ، تبعاً لحصول القمح في روسيا ، تبعاً لاكتشاف مناجم ذهب او ماس جديدة في افريقيا ، تبعاً للاضطرابات الثورية في البرازيل ، وللصراعات الجمركية ، وللقلق الدبلوماسية ، وتبعاً للحروب ذات الرحم الدائرة في ارجاء قارات العالم الخمس . ان لا شيء ادعى الى المدهشة اليوم ، ولا شيء اكثر اهمية وحسماً بالنسبة الى الحياة السياسية والاجتماعية الراهنة ، من التناقض بين هذه القاعدة الاقتصادية المشتركة التي توحد يومياً ، وبشكل اكثر صلابة وصميمية ، كل الشعوب في شمولية كبيرة ، وبين البنية الفوقيـة السياسية للدول التي تسعى الى فصل الشعوب بشكل مصطنع ، بواسطة الحدود المصطنعة ، والواحـزـ الجـمـركـيـة ، والمذهبـةـ العـسـكـرـيـة ، واعتبارها - أي الشعوب -

قطاعات غريبة عن بعضها البعض ، ومعادية لبعضها البعض .

غير أن هذا كله ليس ذا وجود بالنسبة إلى بوخر وسومبارت وشركائهما ! فهم لا يرون سوى « الاقتصاد القومي » : ماذا ... هل هو الفز ؟ وهل لا أحد أن يفهم ، في مجال آخر غير مجال الاقتصاد السياسي ، كل هذا العمى الذي يبديه الممثلون الرسميون للعلم ، تلقاء ظواهر تلسع كثرتها ووضوحها أعين كل مراقب ؟ على أي حال ، وفي مجال العلوم الطبيعية ، إذا حدث عالم ذي شهرة ، أن وقف يدافع اليوم علينا عن النظرية التي تقول بأن الأرض ليست هي التي تدور حول الشمس ، بل الشمس وكل الكواكب والنجوم تدور حول الأرض ، وإذا قال بأنه « لا يعرف ظواهر » تناقض نظريته « جوهريها » ، لا شك سيضمن لنفسه استشارة ضحكت العالم كله عليه ... مما يؤدي به أخيرا إلى عيادة طبيب نفساني يتولى فحصه ، أمام أنظار أسرته الفلقة !

يقينا ، منذ أربعة قرون ، كانت مثل هذه الأفكار والنظريات سائدة ومنتشرة ، بحيث أن مجرد تنطع شخص ما لتبين خطئها كان يؤدي به إلى المحرقة أو المقصلة . في ذلك الحين كانت مصلحة الكنيسة الكاثوليكية تكمن في الزعم بأن الأرض هي مركز العالم ضمن حركة النجوم ، بحيث أن أي مس بشريعة هيمنة الكوكب الأرضي على الكون ، كان يعتبر مسا بالجبروت الروحي للكنيسة ، وبمصالحها المنتشرة فوق الأرض . في ذلك الحين كانت علوم الطبيعة هي المركز العصبي للنظام الاجتماعي المهيمن ، وكان التضليل في مجال

العلوم الطبيعية ، أداة لاستعباد البشر لا غنى عنها . أمااليوم ، في عهد سيطرة رأس المال ، لم يعد المركز العصبي للنظام الاجتماعي كما نما في الاعتقاد برسالة الأرض الألهية وسط الزرقة السماوية ، بل في الإيمان برسالة الدولة البورجوازية فوق الأرض . وبما أن هناك اليوم قلائل كثيرة بدأت تبرز لتعيق مقدرات هيمنة الرأسمال على الاقتصاد العالمي ، وبما أن العواصف بدأت تستعد لكتن كل « العالم الصغير » التي تخلقها الدول البورجوازية فوق سطح الأرض ، هنا هي المبررات العلمية للهيمنة الرأسمالية تبرز في رحى « الدولة القومية » لكي تدافع عن هذه الدولة حتى الرمق الأخير : أن الأساس الذي يرتكز عليه الاقتصاد السياسي اليوم ، ما هو سوى تضليل علمي يعمل لصالح البورجوازية .

٤ - جذور الاقتصاد السياسي

أحياناً يعطى ، وبكل بساطة ، للاقتصاد السياسي ، التعريف التالي : أنه « علم العلاقات الاقتصادية بين البشر ». والواقع أن أولئك الذين يستخدمون مثل هذه المعادلة ، يعتقدون أنهم بهذا أنما يتفادون عقبات ادراجه « الاقتصاد القومي » داخل الاقتصاد العالمي ، وذلك عبر تعليم المشكلة بشكل منهم ، وعبر التحدث عن اقتصاد « البشر ». والحقيقة أن الضياع في لسج الامواج على هذا النحو ، لا يساعد أبداً على توضيح الأمور ، بل يجعلها أكثر تشوشًا ، هذا إذا كان ممكناً ، وذلك لأن السؤال الذي يطرح عند ذاك سيكون التالي : هل ثمة حاجة ، ولماذا حاجة ، إلى علم للعلاقات الاقتصادية « بين البشر » ، أي بين كافية البشر ، في

كل الازمان ، وفي كافة الظروف ؟
 فلتأخذ أي نموذج للعلاقات الاقتصادية البشرية ،
 يكون بسيطاً واضحاً قدر الامكان . ولننتقل بانفسنا
 الى الفترة التي لم يكن الاقتصاد العالمي الراهن قد وجد
 فيها بعد ، حيث لم تكن التجارة السلعية مزدهرة الا
 في المدن ، فيما كان الاقتصاد الطبيعي ، في الارياف ،
 أي الانتاج لمجرد سد الحاجات المباشرة ، يهيمن سواء
 في القطاعيات العقارية الكبيرة ، أو في الاستغلاليات
 الفلاحية الصغيرة . ولتأخذ مثلاً ، وضع ايكوسيا
 العليا (اسكتلندا) خلال خمسينات القرن الماضي
 (التابع عشر) كما يصفه دوغالد ستيفوارت حيث
 يقول :

« جاء في « ستاتيستيكال آكاؤنت » ، أن المرء
 كان يشاهد في الماضي ، في بعض انحاء ايكوسيا
 العليا ، عدداً كبيراً من الرعاة وال فلاحين يأتون من
 النساء والأطفال ، وهم متطلعون صنادل صنعوها
 بأنفسهم بواسطة جلود جفونها بأنفسهم أيضاً ،
 ومرتدون ثياباً لم تمسها أيدي غير ايديهم ، أتي بموادها
 الاولية من الصوف الذي غزلوه بأنفسهم بعد أن جزو
 من أجسام ماشيتهم ، أو من الكتان الذي زرعوه
 بأنفسهم . وفي مجال صناعة هذه الثياب ، بالكاد
 يلمع المرء أثراً لمادة مشترأة من الخارج ، باستثناء
 الأزرار والابر وغيرها من المواد الحديدية التي تستخدم
 في عملية الحياكة نفسها . اما الالوان فالنساء هن
 اللواتي يستخرجنها من عصارة بعض الحشائش والمواد
 المحلية ... الخ » (١) .

١ - ماردة لدى كارل ماركس ، في « رأس المال » الكتاب الثاني
 ص ١٦٣ - ١٦٤ ، المطبوعات الاجتماعية ، بالفرنسية ، باريس ١٩٤٨ .

او لتأخذ نموذجا اخر من روسيا ، حيث كان يهيمن ، منذ بعض الوقت ، اي في نهاية سبعينات القرن التاسع عشر ، اقتصاد فلاحي على نفس النمط ، وعن هذا يقول البروفسور نيكولاي سieber :

« ان الارض التي يزرعها فلاج مقاطعة فيازما في اقليم سمولنسك ، توفر له الغذاء والملابس وتقريبا كل ما هو ضروري لعيشته : (الخبز ، البطاطا ، الحليب ، اللحوم ، البيض ، القماش المصنوع من الكتان ، الاغطية ، جلود الماشية والصوف الذي تصنع منه ثياب الشتاء ...) وهذا الفلاح لا يشتري مقابل النقود سوى الاحدية وبعض المواد الثانوية مثل الاحزمة والقبعات والقفازات ، بالإضافة الى بعض الادوات المنزلية التي لا غنى عنها مثل : آنية المائدة المصنوعة من الصاسصال او الخشب ، والمسطام (آلة تحرك بها النار) والقدر .. وغيرها من الادوات المشابهة » (٢) .

وحتى الان ما تزال ثمة كذلك ، اقتصادات من هذا الطراز الفلاحي في بوسانيا وهرزغوفينا وصربيا ودالماسيا . فاذا ما رغبنا افي ان نطرح على فلاج من ايوكوسيا العليا او روسيا ، من بوسانيا او صربيا ، تلك المسائل الاستاذية المتعلقة بالاقتصاد السياسي ، وب « هدف الاقتصاد » و « خلق وتوزيع الشروات » ، لا شك سيفتح شديقه على اوسعهما مذهبولا ... لماذا ، ولاي هدف ، اعمل وتعمل عائلتي ، او بكلمات اکثر علمية ، ما هي « الدوافع » التي تحثنا على الاهتمام بـ « الاقتصاد » ؟ سوف يصرخ فلاحنا بنا

٢ - من كتاب Prof. N. sieber : « D. Ricardo et. K. Marx »
- موسكو ، ١٨٧٩ .

متسئلاً . حسناً ! حسناً ! ينفي علينا أن نعيش ، وصحيح أن الفرار يجع لا تهبط علينا مشوية من علياء السماء . فإذا لم نعمل ، سنتموت جوعاً . إننا نعمل إذن لكي ننجح في اعالة أنفسنا ، ولكي تأكل ونطرد جوعنا ، ولكي نلبس ثياباً نظيفة ، ونحصل على سقف يظلل رؤوسنا ، ولكن ماذا عن الشيء الذي ننتجه ، ما هو « الاتجاه » الذي نوجه ضمه عملنا ؟ سؤال مساجٍ آخر : إننا ننتج ما نحن بحاجة إليه ، وما نحتاجه أسرتنا الفلاحية لكي نعيش . إننا نزرع القمح والشلت ، نزرع الشوفان والشعير ، نزرع البطاطا ، ونقوم بتربية الأبقار والخراف والدجاج والعصافير . في الشتاء نحيك الصوف ، وهو عمل النساء ، أما نحن معاشر الرجال فنرتب الأمور بواسطة المنشار والمطرقة ، ونصلح من شأن البيت وأدواته . سَمَّ الأمر ، إذا شئت ، « اقتصاداً زراعياً » أو « حرفيَاً » ، لا يهم ... المهم أنه ينفي علينا أن نشتغل كل شيء ، ونصنع كل ما نحتاجه في المنزل وفي الحقل . كيف « نقسم » هذا الأعمال ؟ ذاك سؤال غريب آخر ! الرجال يستغلون ، بالطبع ، في كل ما يحتاج منهم إلى قوة عضلية رجالية ، أما النساء فيعملن لإنجاز شؤون المنزل . والأبقار وقن الدجاج ... حيث يقدم الصغار المساعدة هنا وهناك . أو هل تعتقدون بأن علي أن أرسل زوجتي لتقطع الحطب ، بينما اتولى بنفسي سوق البقرة ؟ أن هذا الرجل الحاذق لا يعرف ... وهذا شيء نضيفه من عندنا — بأن المرأة هي التي ، عند كثير من الشعوب البدائية ، ومثلاً عند هنود البرازيل ، تذهب إلى الغابة لجمع الحطب ، وهي التي تفرز الجذور ، وتلتقط الشمار ، بينما لا يكتفي الرجال ، في مجتمعات الرعاعة

في أفريقيا وأسيا ، بحراسة الماشية ، بل ويحلبونها ايضا . وبوسعنا حتى اليوم أن نشاهد المرأة في دالاسيا تحمل أثقل الاحمال على ظهرها ، بينما يراقبها الرجل باختيال راكبا فوق حماره ، وهو يدخن غليونه بكل بروادة وهدوء . ان « تقسيم العمل » هذا يبدو طبيعيا هنا ، تماما مثلما يبدو طبيعيا بالنسبة الى الفلاح عندنا ، انصرافه الى قطع الحطب ، فيما تتولى زوجته حلب الابقار) بعد هذا تسائل الفلاح : ما هو الشيء الذي اسميه ثروتي ؟ ان أي طفل في القرية يعرف هذا الأمر : فالفلاح الفني هو الفلاح الذي يتمكن من ملئ مخازنه ، واسطبله ، واتكون ماشيته على احسن حال ، وقن دجاجاته كبير الحجم ، أما الفلاح الفقير فهو ذلك الذي يفتقر الى الطحين في اعياد المرفع ، وتنسرب المياه من سقف بيته حين تمطر السماء . بماذا ترتبط « زيادة ثروتي » ؟ لم هذا السؤال ؟ لو كانت لدى قطعة ارض اكبر ، كنت اضحيت اكثر ثراء ، أما اذا شاء الله اسقاط ثلوجه الكثيفة فوق رؤوسنا في عز الصيف ، سنصبح كلنا فقراء بين ليلة وضحاها :

لقد عرضنا أعلاه ما من شأن اي فلاج أن يجب به ، وبكل صبر واناة ، على اسئلة الاقتصاد السياسي الحاذقة ، غير أنها واقنون من أن الاستاذ الذي يأتي الى مزرعة في ايكسيا العليا او بوسينا ، حاملا ورقه وقلمه ، سيضطر الى أن يوأي الادبار ، قبل أن يصل الى نصف اسئلته المتعلقة بعملية البحث العلمي . فالحقيقة أن كافة شروط مثل هذا الاقتصاد الفلاحي بسيطة هنا واضحة ، بحيث أن تحليلها تبعا لمخططات

الاقتصاد السياسي ، سيكون اشبه بممارسة لعبه عقيمة لا جدوى منها .

قد يكون بالامكان معارضتنا هنا ، والقول بأننا اخترنا نموذجا سبيلا ، حين اتجهنا شطر اقتصاد فلاحي صغير يكفي نفسه بنفسه ، وتنتج بساطته المتناهية عن فقر وسائله وحجمه الصغير . اذن ، لذاخذ مثلا آخر : فلستر크 المزرعة الصغيرة القابعة في زاوية منسية من العالم ، ولنستجه بانظارنا نحو قم امبراطورية هائلة هي امبراطورية شارلمان . هذا الامبراطور الذي جعل من الامبراطورية الالمانية ، في بداية القرن التاسع ، اقوى امبراطورية في اوروبا ، والذى ، لكنه يوسع امبراطوريته ويعززها ، لم يرسل أقل من ثلاثة وخمسين حملة عسكرية ، ادت به الى أن يضم الى تاجه ، عدا عن المانيا الراهنة ، كلما من فرنسا وایطاليا وسويسرا وشمالي اسبانيا وهولندا وبلجيكا . لقد عني هذا الامبراطور عنابة فائقة بالوضع الاقتصادي في املاكه ومزارعه . بحيث أنه كتب ، بخط يده ، نص قانون يتالف من سبعين فقرة تتحدث عن القواعد الاقتصادية المتعلقة بمزارعه ، هذا القانون هو « قانون المزارع » *capitular de Villis الشهير* ، المتضمن في وثيقة حفظت حتى ايامنا كحلية نادرة ، ونقلها اليها التاريخ عبر غبار وتفتت الارشيفات . ان هذه الوثيقة جديرة باهتمامنا لسببين : أولا ، لأن معظم مزارع شارلمان سرعان ما تحولت الى مدن امبراطورية قوية ... مثل ايكس ، وكولونيا وميونيخ وبال وستراسبورغ وغيرها من المدن الكبرى التي كانت اصلا ، مزارع تخص الامبراطور شارل . وثانيا ، لأن مؤسسات

شارمان ودستيره الاقتصادية استخدمت كنموذج صيفت بناء عليه كل المؤسسات والدستير العلمانية والدينية الكبرى ، في بداية العصر الوسيط ، والواقع أن مزارع شارمان كانت تستعيد تقاليد روما القديمة ، وتقاليد الحياة الرفيعة التي كان يعيشها نبلاؤها ، ناقلة إياها إلى البيئة الحسنة التي كانت الوسط الطبيعي للنبلة الالمانية الفتية المخالبة . وعلينا أن نلاحظ أن منصوصات هذا القانون حول زراعة العنب والشمار والخضار ، والبستنة ، وتربيه المواشي ... الخ . كانت عبارة عن انعطافه تاريخية للحضارة .

والآن ، أتنظر إلى هذه الوثيقة عن كثب . قبل كل شيء يصر الامبراطور على ضرورة خدمته بشكل نزيه ، وعلى ضرورة العناية برعاياه لكي يتتجنب هؤلاء مكاره اليؤس والفاقة ، فيجب عدم ارها لهم بعمل يفوق قدرتهم ، فإذا اضطروا للعمل ليلا ، ينبغي التعويض عليهم . بيد أن على الرعايا ، من جهتهم ، أن يعنوا ، بالخلاص وولاء ، بالعنب ، وبوضع النبيذ المضغوط في الزجاجات لكيلا يفسد . فإذا ما أخلوا بالوفاء بواجباتهم ، ينبغي معاقبتهم بضربهم « على ظهورهم أو على أجزاء أخرى من أجسادهم » . وينص الامبراطور أيضا في قانونه على ضرورة تربية النحل والأوز في أملاكه ، وعلى ضرورة ابقاء الماشية في احسن حال لتمكن من الانجذاب ، وكذلك يجب أن توجه عنابة فائقة لزيادة عدد الابقار ، والخراف ، والافراس وغيرها . من الحيوانات الاليفة .

ويضيف الامبراطور : إننا نود أن تستغل غاباتنا بشكل معقول ، والا يكون هناك جث واتلاف لللاحراج ،

وأن لا يعمد أحد إلى قتل الصقور والباز . ويجب أن تربى الأوزات السمينة والدجاجات وتكون تحت تصرفنا ، ويجب أن يباع في الأسواق بيبن غير مستهلك بعد . وفي كل واحدة من مزارعنا ينبغي أن يكون ثمة احتياطي من الأغطية والمرتبات والأدوات ، لكيلا يتضطر أحد إلى الاقتراض من الآخر . ويطلب الإمبراطور أيضاً مده بالحسابات الصحيحة حول عائدات أملاكه ^١ ، وحول كمية ما ينتفع من كل مادة ، رسمي تلك المواد على النحو التالي : خضار ، زبدة ، جبنة ، عسل ، زيت ، خل ، لفت ^٢ وغيرها من الأشياء الصغيرة) . عدا عن هذا ينص الإمبراطور على أن يكون ثمة في أكل مزرعة عدد كافٍ من مختلف الحرف فيين الماتخصصين في كافة الأمور الفنية ^٣ ، ويعدد بعد هذا ، بالتفصيل ، مختلف أنواع الحرف . ثم يحدد يوم « الميلاد » بأنه آخر موعد ينبغي أن تقدم له قبله ، بشكل سنوي ، حسابات ثروته (بشكل يبدو معه أن كل فلاح وأو كان فقيراً ، عليه أن يكون عارفاً بمدركاً للعدد الصحيح لما عنده من ماشية وبقى ، وكذلك حال الإمبراطور) . وتوارد المادة الثانية والستين من الوثيقة على أنه « ينبغي علينا أن نعرف ما ، وكم لدينا من أكل مادة » ويعدد الإمبراطور من جديد : بيسض ، طواحين ، أخشاب ، مراكب ، غرسات عنب ، خضار ، صوف ، كتان ، قنب ، فواكه ، نحل ، اسماك ^٤ ، جلود ، شمع وعسل ، خمور عتيقة وجديدة .. وكافة أصناف المواد الأخرى . ثم يضيف ، على سبيل مسيرة اتباعه ورعاياه الأعزاء الذين يتوجب عليهم تزويده بكل هذه المواد : « إننا نأمل ألا يbedo لكم كل هذا قاسيماً ، إذ أن بامكان كل واحد منكم أن يصر على الحصول عليه بوصفه

سيدا داخل املاكه . » وكذلك نجد في الوثيقة وصفا دقيقا لكيفية جمع ونقل الخمور التي تشكل ، كما يبدو ، مركزا لاهتمام حكومي خاص ، اذ يقول الامبراطور « يجب ان تنقل الخمور في براميل محاطة بحزامات حديدية ، لا في قرب او مطرات . وبالنسبة الى الطحين ، ينبغي نقله في عربات مزدوجة ومقطعة بالجلد ، بشكل يمكنها معه ان تعبر الانهار دون ان تفسد الطحين . واود كذلك لو يقدم لي حساب كامل عن عدد قرون التيوس والماعز التي املأوها ، وكذلك عن عدد ما يتم الحصول عليه من جلد الذئاب التي يتم قتلها سنويا . ويجب الا تنسى ضرورة شن حرب لا رحمة فيها ، خلال شهر ايار كل عام ، ضد الذئاب الصغيرة » . واخيرا في الفقرة الأخيرة ، يعدد شارلماں كافة الازهار وكافة الاشجار والاعشاب التي ينبغي ان تزرع في املاكه ، كالورود والليلاك ، والبصل والبيار ... الخ ... وتنتهي الوثيقة الشهيرة بتعداد مختلف انواع التفاح .

تلكم هي صورة الاقتصاد الامبراطوري في القرن التاسع ، التي ، بالرغم من أنها تتعلق باقتصاد دولة من اغنى واقوى امبراطوريات القرون الوسطى ، علينا ان نقر بأنها انما تذكرنا ، باقتصادها ومبادئه ، بتلك الاستغلالية الزراعية التي تحدثنا عنها اعلاه . هنا ايضا ، اذا شيئا ان نطرح على الامبراطور اسئلة تتعلق بالاقتصاد السياسي ، وبجوهر الشروة ، وبهدف الانتاج ، وبتقسيم العمل ... الخ . سوف يحيانا باشارة من يده الى جبال الجبوب والصوف والقنب ، واطنان الخمر والزيت والخل ، والاسطبلات المليئة

بالابقار والمجوهرات والخراف . بحيث أننا لكي نعرف المزيد المتعلق بأية « قوانين » سرية لعلم الاقتصاد السياسي ، علينا أن ندرس ونحلل ضمن هذا الاقتصاد حيث كل الروابط ، كل الاسباب والنتائج ، بحيث العمل ونتائجها أمور كلها واضحة امام اعيننا وضوح الشمس .

هنا قد يقول القاريء بأننا أسنانا ، من جديد ، اختيار المثال الذي نطرح . على اي حال ، يمكننا ان نستخلص من وثيقة شارلمان أن المسألة لا تتعلق هنا بالاقتصاد السياسي للامبراطورية الالمانية ، بل بالاقتصاد الامبراطوري الخاص . بيد اتنا حين نقيم تعارضا بين هذين المفهومين ، نرتكب خطأ تاريخيا بالنسبة الى القرون الوسطى . صحيح أن شرائع الامبراطور المذكورة تتعلق باقتصاد مزارع واملاك الامبراطور نفسه ، غير أن الامبراطور كان يمتلك هذه المزارع والأملاك بوصفه امبراطورا ، وليس بوصفه فردا من البشر ، لقد كان الامبراطور مالكا عقاريا لاراضيه ، غير أن كل مالك كبير نبيل لاراض في القرون الوسطى ، وخاصة أيام شارلمان ، إنما كان امبراطورا صغيرا ، اي كان من حقه ، بفضل ملكيته الحرة والنبلة (من نبالة وليس من نيل) للأرض ، ان يضع الشرائع ، ويفرض الاتاوات ويقيم العدالة والقضاء بين كل القاطنين في املاكه . ان النصوص الاقتصادية التي يذكرها شارلمان ، كانت عمليا ، مراسم حكومية ، كما تؤكد على هذا قوتها الذاتية : فهي تشكل واحدة من اصل ٦٥ « مادة » وضعها الامبراطور نفسه ، وكان ينشرها بمناسبة الاجتماعات

المسنوية التي كان يحضرها كبار اعيان الامبراطورية . الواقع أن النصوص المتعلقة بالفجل وبالبراميل المحاطة بالاحزمة الحديدية ، انما كانت تقول بناء على نفس السلطة ، ومكتوبة بنفس الاسلوب الذي كانت به تكتب «الشريعة الكنسية» *Capitul Episcoporum* ، حيث كان يحق لشارلمان أن يشد أذن عبيده طانيا منهم إلا يقسموا ولا يشملوا ولا يرثادوا امكنته السوء ، ولا يعاشروا النساء ، ولا يبيعوا القرابين المقدسة بأسعار غالبة . ان بامكاننا أن نبحث أنى شئنا في زحمة القرون الوسطى ، ولكن عيشا ، لأننا لن نلمع أثرا لمؤسسة اقتصادية لا تكون مؤسسة شارلمان هي قدوتها ونموذجها ، سواء في أملاك النبلاء ، أم في الاستغلاليات الفلاحية الصغيرة ، كتلك التي وصفناها أعلاه ، والتي تعيش فيها اسر فلاحية معزولة ، تعمل لنفسها بنفسها ، أو جماعات تعاونية .

المدهش في النموذجين الوارددين أعلاه ، هو أن حاجات الوجود البشري هي التي تقود وتملي ، بشكل مباشر ، نمط العمل ، بحيث أن النتيجة تتلاءم تماما مع النوايا والاحتياجات ، وتجري الامور ضمن شروط ذات بساطة ووضوح مذهلين . فالفللاح الصغير في مزرعته ، تماما مثل العاهل الكبير في أملاكه ، يعلمان تماما ما يودان الحصول عليه عن طريق الانتاج . غير انه ليس في الامر من سحر : فالاثنان انما يريدان سد حاجات الانسان الطبيعية من الفداء والشراب والثياب ، وبعض شؤون الحياة الأخرى . أما الفارق الوحيد فهو أن الفلاح ينام ، دون أي ريب ، على القش ، بينما ينام الملوك العقاري الكبير فوق فراش

من اريش النعام ، والفللاح يشرب الى المائدة بيرة أو شيئاً يشبهها ، بينما يشرب الملك الكبير ، خموراً ثمينة . ان الفارق الوحيد يكمن في كمية ونوعية المواد المنتجة . يвид أن اساس الاقتصاد وغربضه الذي هو سد الحاجات البشرية ، يظلان انفسهما . مقابل العمل ، الذي ينطلق من هذا الهدف الطبيعي ، هناك نتيجة الواضحة . وهنا ، مجدداً ، في عملية العمل نفسها ، ثمة فوارق عديدة : فالفللاح يستغل بنفسه ، برفقة افراد اسرته ، ولا يحصل من ثمار العمل الا على ما توفر له قطعة الارض التي يملكها . او حصته من الارض المشاعية ، او بالاحرى – وبما اننا نتحدث عن فلاج القرون الوسطى المعرض لعمل السخرة والاستغلال – ما يتراكه له السيد والكنيسة بعد حسم الضرائب والاتاوات والعمل المجاني . ولكن سواء أعمل كل فلاج لنفسه برفقة ائلته ، أم عمل الجميع معاً لحساب السيد الاقطاعي بقيادة العمدة او المشرف الملكي ، ليست نتيجة هذا العمل سوى كمية معينة من وسائل العيش بالمعنى الواسع للكلمة ، أي بالضبط ما يحتاجه الفلاح للعيش ، أو تقريراً ، بمقدار ما يحتاج لهذا العيش .

بامكاننا ، طبعاً ، أن ندير مثل هذا الاقتصاد في كل الاتجاهات ، وأن ننظر اليه من كل جانب ، وسنجد أن لا سر فيه ، ولفهمه ، نحن لا نحتاج لأي علم خاص ، ولا لابحاث عميقه . فالفللاح الأكثر بلادة ، كان يعرف في العصر الوسيط ، بم يتعلق ثراوؤه ، أو فقره ان كان فقيراً ، وذالك خارج الكوارث الطبيعية التي كانت بين وقت وآخر ، تضرب ارضه تماماً كما تضرب اراضي

السادة . وكان يعرف تمام المعرفة أن لبوسـه سبباً
بسقطها ومبـاشـراً : فأولاً ، هناك ما يمتـصـه منه ، وبدون
حدود ، السـادةـ الـاقـطـاعـيـونـ علىـ شـكـلـ اـنـاـوـاتـ وـضـرـائـبـ ،
وـهـنـاكـ ثـانـيـاـ ، سـرـقةـ نـفـسـ هـؤـلـاءـ السـادـةـ لـلـأـرـاضـيـ المشـاعـةـ
وـالـفـابـاتـ وـالـمـرـاعـيـ وـالـمـيـاهـ . وهذا الشـيـءـ الـذـيـ كـانـ
الـفـلاـحـ يـعـرـقـهـ ، سـبـقـ لـهـ أـنـ قـالـهـ بـصـوـتـ عـالـ ، عـبـرـ
الـعـالـمـ بـأـسـرـهـ ، وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ الـحـرـوبـ الـفـلـاحـيـةـ ، كـمـاـ
عـنـ طـرـيـقـ اـشـعـالـهـ لـلـهـبـ القـاتـلـ فـوـقـ سـقـوـفـ بـيـوتـ
أـوـلـئـكـ الـذـيـنـ كـانـواـ يـمـتـصـونـ دـمـاءـهـ . أـنـ مـاـ تـكـشـفـ عـنـهـ
اـنـدـرـاسـةـ آـلـعـلـمـيـةـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ ، أـنـ هـوـ إـلـاـ اـلـأـصـلـ
الـتـارـيـخـيـ لـهـذـاـ الـوـضـعـ وـسـيـرـوـرـةـ تـطـورـهـ ، أـيـ أـنـ هـذـهـ
الـدـرـاسـةـ الـعـلـمـيـةـ مـاـ هيـ سـوـىـ عـمـلـيـةـ الـبـحـثـ عـنـ الـإـسـبـابـ
الـتـيـ اـدـتـ إـلـىـ تـحـولـ الـمـلـكـيـاتـ الـرـيفـيـةـ الـفـلـاحـيـةـ الـحـرـةـ
الـقـدـيمـةـ ، فـيـ أـورـوباـ كـلـهـاـ ، إـلـىـ مـلـكـيـاتـ تـخـصـ السـادـةـ
الـنـبـلـاءـ ، الـذـيـنـ يـحـصـلـونـ بـفـضـلـ مـلـكـيـتـهـمـ لـهـمـاـ عـلـىـ
الـأـرـبـاحـ وـالـضـرـائـبـ ، كـمـاـ اـدـتـ إـلـىـ تـحـولـ الـفـلـاحـيـنـ
الـقـدـمـاءـ ، إـلـىـ جـمـهـرـةـ مـنـ الـاتـبـاعـ دـافـعـيـ الضـرـائـبـ ، ثـمـ
بـعـدـ ذـلـكـ إـلـىـ اـقـنـانـ .

غيرـ أـنـ الـأـمـوـرـ تـبـدوـ مـخـتـلـفـةـ تـمـامـ الـاـخـتـلـافـ أـنـ
نـحـنـ اـمـعـنـاـ النـظـرـ فـيـ أـيـةـ ظـاهـرـةـ مـنـ ظـواـهـرـ الـحـيـاةـ
الـمـعاـصـرـةـ . ولـنـأـخـذـ ، عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ ، وـاحـدـةـ مـنـ
الـظـواـهـرـ الـأـكـثـرـ اـثـارـةـ لـلـاـهـتـمـامـ وـالـدـهـشـةـ ، أـعـنـيـ الـازـمـةـ
الـتـجـارـيـةـ . لـقـدـ سـبـقـ لـنـاـ جـمـيـعـاـ أـنـ عـاـيـشـنـاـ اـزـمـاتـ
تـجـارـيـةـ وـصـنـاعـيـةـ كـبـيرـةـ ، بـحـيـثـ بـتـنـاـ نـعـرـفـ ، عـنـ طـرـيـقـ
الـتـجـربـةـ ، وـتـيـرـةـ تـلـاحـقـهـاـ ، الـتـيـ وـصـفـهـ فـرـدـرـيـكـ انـفـلـزـ ،
وـصـفـاـ كـلـاسـيـكـيـاـ . اـذـ قـالـ :

« تتـوقـفـ التـجـارـةـ ، وـتـزـدـحمـ الـاسـوـاقـ ، وـتـرـاـكـمـ

البضائع بكميات هائلة لا طريق لبيعها ، ويختفي النقد
 السائل ، كما يختفي التسليف ، ثم تتوقف المصانع ،
 وتفقد جماهير العمال وسائل عيشها ، لمجرد أنها كانت
 قد انتجت الكثير من هذه الوسائل ، بعد هذا تنتالى
 التفليسيات اثر التفليسيات ، كما تنتالى عمليات البيع
 القسري . ويستمر هذا الانسداد القاسي سنوات
 طويلة ، حيث تتدمر القوى المنتجة والمنتجات بشكل
 اجمالي ، حتى الوقت الذي تمتص فيه السوق فائضاً
 البضائع المتراكمة ، أي حتى الوقت الذي يستعيده فيه
 الانتاج والتبادل مسيراً لهما ، قليلاً فقليلاً . وبالتدريج ،
 تتسارع الوباء ، تصبح خبباً ، والخبب الصناعي
 يتحول الى قفر ، وهذا القفر يتزايد بدوره ليتحول
 الى طراد بين الصناعة والتجارة والتسليف والمضاربة ،
 لينتهي بعد قفرات خطيرة للغاية ... ومن جديد في
 حفرة يكبوا فيها » (١) .

نحن نعلم جميعاً أن مثل هذه الأزمة هي الرعب
 الذي يستشعره كل بلد حديث ، والواقع أن للطريقة
 التي بها تعلن الأزمة عن قدوتها ، معنى ودلالة . اذ بعد
 عدة أعوام من الازدهار والصفقات الجيدة ، تبدأ
 الهمسات هنا وهناك : في الصحف والبورصة ، حيث
 تسرى بعض اشاعات الافلاس المقذفة ، اثر هذا يصبح
 لاشارات الصحف معنى واضح ومحدد ، وتضخم
 البورصة اكثر قلقاً ، فيما يزيد مصرف الدولة نسبة
 الحسم ، أي انه يجعل من التسليف امراً اكثر صعوبة

١ - ENGELS : Anti - Duhring Ed . Sociales 1950
 انتي دوهرنغ ، بالفرنسية ، المطبوعات الاجتماعية ص ٢١٥

ويحدده ، حتى الوقت الذي تبدأ فيه اخبار الافلام
تهطل كالمطر الغزير . ثم ما أن تندلع الازمة حتى يبدأ
النقاش والنزاع لمعرفة المسؤول عنها . فرجال الاعمال
يقولون أن المصارف هي المسؤولة بسبب رفضها القاطع
لتقديم القروض ، ويشاركونها في المسؤلية رجال
البورصة بسبب تكالبهم على المضاربة ، أما رجال
البورصة فيحملون المسؤلية للصناعيين ، وهؤلاء بدورهم
يرجعون السبب الى شح النقد المتداول في البلد . . .
وهكذا دواليك .

أخيرا ، تستعيد الاعمال انفاسها ، وتهرع
البورصة والصحف لتسجيل ، بارتياح ، اولى اشارات
التحسين الطاريء ، ويستعيد الامل رونقه ، كما يهيمن
الهدوء والامان ، من جديد لفترة قادمة من الزمن .
ان الملفت للنظر حقا في هذا كله ، هو أن كافة المعنيين ،
والمجتمع باسره ، ينظرون الى الازمة ويعالجونها
بوصفها شيئا يخرج عن ارادة البشر ، والحسابات
البشرية ، أي بوصفها ضربة قدر توجهها اليانا قوة غير
مرئية ، كامتحان تجريه لنا السماء ، تماما مثل
العواصف وهزات الارض والاعاصير . والواقع أن
نفس التعبير التي تستخدمها الصحف الاقتصادية
للتحدث عن ازمة ما ، تكون عادة مستعارة من هذا
المجال ، اذ تقول : « ان السماء التي كانت حتى الان
رحومة مع عالم الاعمال ، بدأت تلبد افقه باسود الفيوم »
أو تقول ، حين يتعلق الامر بالاعلان عن ارتفاع مفاجيء
في نسبة الحسم : « انها اشارات تنذر بهروب
ال العاصفة » ، وبعد هذا يمكننا ، حين تنجلی الامور ،
أن نقرأ في هذه الصحف أن « العاصفة ولت » وأن

« الافق قد اضحي وضاء ». والحقيقة ان اسلوب التعبير هذا ، انما يعكس شيئا آخر عدا الافتقار الى المخيلة لدى كتاب عالم الاعمال ، بل هو نمودجي في التعبير عن الآخر الغريب ، او الطبيعي ، الذي تسفر عنه الازمة . فالمجتمع الحديث ينظر برباع الى دنسه الازمة ، وهو يعني الجباة مرتجلة تحت اشعاع ضربانها ، ثم ينتظر انتهاء التجربة ، ايرفع بعدها رأسه ، اولا بتردد وشك ، ومن ثم بيقين ليعود اليه هدوءه .

لقد كان موقف الشعب ، هو نفسه ودون اي ريب ، في العصر الوسيط تجاه المجاعة او الطاعون ، ونفس هذا الموقف كذلك هو الذي يقفه الفلاح ، اليوم ، تجاه العاصفة او هطول الشلوج في غير اوانها : انه يشعر بنفس الارتكاك ، وبنفس العجز في مواجهة التجربة القاسية . ولكن ، بالرغم من ان المجاعة والطاعون يعتبران ، في التحليل الاخير ، ظاهرتين اجتماعيتين ، هما اولا ، وبشكل مباشر ، نتيجتان لظواهر طبيعية معينة : محصول سيء ، انتشار الميكروبات المعدية ... الخ . ان العاصفة حدث بدبيهي تنتجه الطبيعة ، بحيث لا يمكن لاحد ان يشير عاصفة او يمنعها ، وعلى الاقل ضمن الوضع الراهن لعلوم الطبيعة والتكنيات . ولكن ، في المقابل ، ما هي الازمة الحديثة ؟ تتقوم الازمة الحديثة ، كما نعرف ، في ان بضائع كثيرة تنتج دون ان تجد لها اسواقا ، مما يؤدي الى انسداد التجارة ومن ثم الصناعة . غير ان انتاج البضائع وبيعها ، التجارة والصناعة .. كلها علاقات بشرية صرفة . فالبشر انفسهم هم الذين يستجرون ، وهم انفسهم الذين يشترون ، اي ان التجارة تمارس بين انسان وآخر ، بحيث انا لا نجد ، ضمن الظروف

التي تؤدي إلى الأزمة الحديثة ، أي عنصر يكون خارج نطاق النشاط البشري . اذن ، فان العامل الذي يؤدي إلى حدوث الأزمات بشكل دوري ، ما هو سوى المجتمع البشري .

ومع هذا ، نحن نعلم في الوقت نفسه بأن الأزمة تعتبر آفة حقيقة بالنسبة إلى المجتمع الحديث ، ينتظراها ذرو العلاقة برباع ، ويتحملونها بيساس ، بحيث أن ما من شخص يريد لها أو يتمنى حصولها . فالأزمة تشكل خطاً وارباكاً للعالم بأسره بحيث لا يستفيد منها أحد ، اللهم الا بعض مضاربي اليورصة الذين يحاولون الاستفادة من الأزمات . لكي يثروا سريعاً على حساب الآخرين ، لكنهم غالباً ما يقعون في الفخ الذي ينصبونه .

اذن ، لا أحد يريد الأزمة ... لكنها تحدث مع هذا .

الناس هم الذين يخلقونها بأنفسهم ، لكنهم مع هذا لا يريدونها على الاطلاق .

ها نحن اذن امام لغز حقيقي من الفاز الحياة الاقتصادية ، لا يمكن لأي واحد من المعنيين بالامر أن يفسره لنا . ففلاح العصر الوسيط ، في قطعة ارضه الصغيرة ، كان ينتج ، من جهة ، ما كان يستفيه وما كان يحتاج اليه سيده الاقطاعي ، ومن جهة اخرى ما كان يستفيه وما كان يحتاج اليه هو نفسه : من الحبوب ومن الماشية ، ومن المؤن له ولعائلته . والملوك الكبير في العصر الوسيط كان يرغم الفلاحين على أن ينتجووا له ما يريد و ما يحتاج اليه من الحبوب ومن الماشية ، ومن افضل الخمور والالبسة ، ومن المؤن والكماليات له ولقصره . أما المجتمع الحديث فهو ينتج مالا يحتاجه

وما لا يريد : انه ينتج الأزمات ، وهو ينتج ، بين وقت وآخر ، وسائل عيش لا يستخدمها ، في نفس الوقت الذي يقاسي فيه مخازين هائلة من نفس الوقت الذي تكون ثمة فيه مخازين هائلة من المنتجات غير المباعة . ان الحاجة وسد الحاجة ، هدف العمل و نتيجته ، لم يعودا واردان هنا على هذا النحو ، اذ بات ثمة شيء بينهما شيء ما غامض ، سري .

فلنأخذ مثلا آخر معروفا عالميا ، بل ومعرفوا كثيرا من قبل عمال كافة البلدان : البطالة .

لم تعد البطالة ، كالازمة ، اعصارا يهبط من وقت لآخر فوق هامة المجتمع : لقد اضحت اليوم ، كثيرا او قليلا ، ظاهرة دائمة من ظواهر الحياة الاقتصادية . ففئات العمال الافضل تنظيما والاحسن اجرا ، والتي تحتفظ على الدوام بلوائح تضم اسماء واعداد العاطلين عن العمل ، تلاحظ حلقة لا تنتهي من الازقام السنوية والشهرية بل والاسبوعية ، صحيح أن هذه الارقام كثيرة التنوع ، غير أنها لا تختفي ابدا اختفاء تماما . فالواقع أن عجز المجتمع الحديث امام البطالة ، هذه الآفة الهائلة التي تصيب الطبقة العاملة ، يظهر كل مرّة كيف أن جرم هذا الشر يصل الى ابعاد تضطر معها الإجهزة والهيئات التشريعية الى الاهتمام الجدي بالمسألة . غير أن هذا ينتهي - على الدوام - بعد مناقشات طويلة ، الى اتخاذ قرار يقضي بالقيام ببحث حول عدد العاطلين عن العمل . أي أنه يكتفى ، جوهريا ، بقياس المستوى الذي بلغه هذا الشر - تماما كما يقاس مستوى منسوب المياه اثناء حدوث الاعصارات ! - ، وفي افضل الحالات يصار الى

التخفيف من آثار هذا الشر ، بعض الشيء ، عن طريق بعض المساعدات الخاصة التي تقدمها الدولة للعمال العاطلين — وغالباً ما تكون على حساب العمال غير العاطلين عن العمل — دون أن تجري أية محاولة لازالة الشر نفسه .

في بداية القرن التاسع عشر ، كان الراهب الانجليكياني « مالتوس » ، نبي البورجوازية الانكليزية الكبير ، قد أعلن بقسوة أن « أي شخص يولد في مجتمع يعرف فأيضاً في السكان ، لا يحق له الحصول على أي مقدار من الفداء ، اذا لم تكن أسرته قادرة على تزويده بوسائل العيش التي يتطلبها منها ، وفي حال كون المجتمع بغير ما حاجة الى عمله ، بحيث لا يكون له — في النهاية — أي شأن مع هذا العالم . فعلى مائدة الطبيعة ، لا مكان له خالياً ليجلس فيه . بحيث أن الطبيعة نفسها تشير عليه بضرورة ... الانسحاب ، بل وتعمل على تنفيذ حكم الضرورة هذا » . ان المجتمع الرسمي الراهن ، بنفاقه الساعي وراء « الاصلاحات الاجتماعية » ، يرفض الان مثل هذه الصراحة ، غير أنه ، في الواقع ، يرغم البروليتاري العاطل عن العمل ، أخيراً على « الانسحاب » من هذا العالم ، اذا لم يكن — أي المجتمع — بحاجة « الى عمله » ، وهذا الانسحاب يكون بطريقه أو بأخرى ، بشكل سريع أو بطيء ، وهذا ما تشهد عليه ، أبان الازمات الكبيرة ، الارقام المحدثة عن زيادة عدد المرضى ، وارتفاع معدل الوفيات بين الاطفال ، والجرائم التي تقترب ضد الملكيات الخاصة .

ترينا المقارنة التي لجأنا اليها اعلاه ، بين البطالة والاعصار ، أننا أقل عجزاً في مواجهة احداث الطبيعة

العضوية ، منا في مواجهة قضيّانا الاجتماعيّة . . .
البشرية ! فالواقع أن الاعصارات الدورية التي تصيب ،
في فصل الربيع ، شرق المانيا ، ليست - في التحليل
الآخر - سوى نتيجة حتمية لقصورنا وعجزنا في
مجال « الهيدروغرافيا » - علم المياه - . والتقنية
الحديثة ، باتت تعطينا من الوسائل ما يكفي لحماية
زراعتنا من جبروت المياه المتداقة ، بل ما يمكننا من
الاستفادة من هذا الجبروت ، كل ما في الأمر أن هذه
الوسائل لا يمكن تطبيقها الا على مستوى عريض ، عن
طريق تنظيم عقلاني ومتامنٍ ينبعي عليه أن يبدل حال
المنطقة المصابة باسرها ، وأن يعدل - بالنتيجة - من
توزيع الاراضي الشجرة والمراعي ، وأن يبني السدود
والاهويّات والاقنية ، وأن يعمد أخيرا الى تعديل
جري الانهار . غير انه من الواضح أن مثل هذا
الاصلاح الهائل لن يتم ، جزئيا لأن الرأسماليين والدولة
غير راغبين في توفير ما يلزم لمثل هذا المشروع ،
وجزئيا لأنه يصطدم باكثر حقوق ملكية الارض الخاصة
تنوعا وتضاربا . غير ان ادى المجتمع الحديث من
الوسائل ما يمكنه من مواجهة اخطار المياه وتدجينها ،
حتى ولو كان في وضع لا يؤهله لتطبيق هذه الوسائل .
في المقابل ، نجد أن هذا المجتمع الحديث نفسه ، لم
يتذكر بعد من الوسائل ما يمكنه من النضال ضد
البطالة . ومع هذا ليست البطالة عنصرا ، وليس
ظاهرة طبيعية وليس قوة فوق - بشرية ، بل هي
 مجرد انتاج بشري خاضع لتقلبات الشر وط الاقتصادية .
وها نحن الان ، مجددا ، في مواجهة لغز اقتصادي ،
في مواجهة ظاهرة لا يعيّرها احد اهتماما جديا ، ولا
يسعى احد لاستشارتها ، بوعي ، ومع هذا نراها تتذكر

بانتظام تكرار الظواهر الطبيعية ؛ أي بالرغم عن كافة البشر !

بيد أننا لستنا بحاجة إلى البحث عن ظواهر مدهشة في الحياة الحديثة ، كالازمات والبطالة ، أي عن آفات أو حالات طبيعية استثنائية تشكل ، كما هو الرأي السائد ، استثناءات في المجرى الاعتيادي للأمور . لهذا ، ينبغي لنا أن نأخذ مثلا عاديا يتعلق بالحياة اليومية التي تتعدد ألوان المرارات في كافية البلدان هذا المثل يتعلق بتقلبات اسعار السلع . إن أي طفل يعلم بأن اسعار كافة السلع ليست محددة وجامدة ، بل هي تصعد وتهبط بين يوم ويوم ، بل بين ساعة وساعة . فلنأخذ أي جريدة ، ونفتحها على الصفحة التي ترد فيها اسعار المنتجات وتحركات هذه الاسعار خلال اليوم السابق ، تقول الجريدة : تقلب سعر القمح عند الصباح ، الحمام اشرأبه ضعيف ، نحو الظهر تحسن وضعه بعض الشيء ، ثم عند الاقفال ارتفعت الاسعار ... أو انخفضت . والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى النحاس والحديد والسكر والزيت . كما يقال عن اسهم مختلف الشركات الصناعية ، وعن سندات الدولة الخاصة ، في بورصة السندات . ان تقلبات الاسعار ظاهرة متواتلة الحدوث ، يومية ، عادية ، من ظواهر الحياة الاقتصادية المعاصرة . غير أن هذه التقلبات تؤدي يوميا ، وفي كل ساعة ، إلى تعديلات في وضع ثروات مالكي كل هذه المنتجات وتلك الاسهم . فليرتفع سعر القطن : على الفور ستزداد ثروة كافة تجار القطن وصانعيه الذين يحتفظون بمخزونات منه في مستودعاتهم . ولتحضر اسعاره : على الفور تخفض ثروات هؤلاء

بنسبة مقابلة . اسعار النحاس ترتفع ، بسرعة يزداد
ثراء مالكي اسهم مناجم النحاس ، تهبط اسعاره ،
فتهبط ثرواتهم . . . الخ .

وهكذا ، كنتيجة لتقلبات بسيطة في الاسعار ،
وعلى اساس برقيات تصل الى البورصة ، يمكن
لبعض الناس ، ان يتحوالوا الى اثرياء كبار ، خلال ساعات ، او ان يصلحوا متسولين ، خلال ساعات
كذلك ، وفي هذه النقطة بالذات تكمن آلية المضاربة
في البورصة، كما تكمن كافة الاحتيالات التي تصجها ،
لقد كان بوسع مالك الارض في العصر الوسيط ان
يفتنى او يفقر ، تبعاً لموسم حصاد جيد او سيء ،
وكذلك كان يشوى ، اذا كان فارساً جيداً ، ان هو قطع
الطريق على التجار المارين ، وسلبهم ما يحملون ، او
ايضاً كان يثيرى اذا ما تمكן من ان ينهب رعاياه اكثر
من المعتاد ، عبر زيادة الاتاوات والضرائب . . . وكانت
هذه الطريقة هي التي تلاقي افضل الترحيب . اليوم ،
صار بوسع شخص ما ان يفتنى او يفقر دون ان يحرك
اصبعاً ، ودون حدوث اي حادث طبيعى ، ودون ان
يهبه اي انسان آخر شيئاً ، او يسرق منه اي شيء .
ان تقلبات الاسعار ، اشبه بحركة غامضة تهيمن عليه ،
من وراء ظهور البشر ، قوة خفية ، تؤدي الى حدوث
تبديل مستمر وسريع في تقسيم الشروة الاجتماعية .
وبما كاننا ان نلاحظ وتيرة هذه الحركة ، تماماً مثلما
نلاحظ تقلبات الحرارة في ميزان الحرارة ، او حجم
ضغط الهواء عن طريق البارومتر . ومع هذا نجد ان
اسعار السلع وحركتها ، قضية بشرية صرف ، ولا
تنتمي الى السحر . بأي حال من الاحوال . فما من

كائن آخر غير البشر ينتج السلع بيده ويحدد لها سعرها ، كل ما في الامر أن هذه الحركة البشرية نفسها ، تؤدي الا ما ليس بحسبان احد ، ولا يهدف اليه احد .. وكل ما يحدث ان الحاجات ، هدف نشاط البشر الاقتصادي و نتيجته ، لا يكونان متواافقين احدهما مع الآخر .

مم يتاتى هذا ؟

وما هي تلك القوانين الفامضة التي تتشابك من وراء ظهر البشر ، بحيث تؤدي الى نتائج غريبة تتم خص عنها حياة هؤلاء البشر الاقتصادية ؟

ليس بالواسع توضيح هذا كله ، الا عن طريق البحث العلمي . فنحن بحاجة ، لكي نفك كل هذه الألغاز ، ولكي نسبر غور العلاقات المخبأة التي تجعل نتائج النشاط الاقتصادي للبشر لا تتطابق مع نوادراتهم ومع ارادتهم ، أي مع وعيهم ، بحاجة الى بحث صارم والى اعمال الفكر ، وخوض تحليلات ومقارنات معمقة . وتكمّن مهمة البحث العلمي ، في الكشف عن نقصان الوعي الذي يعني اقتصاد المجتمع منه ، ولسوف نحاول فيما يلي ، أن نلمس ، بشكل مباشر ، جذور الاقتصاد السياسي .

في رحلته حول العالم ، حتى داروين عن عادات سكان « ارض النار » ما يلي :

« انهم غالبا ما يقايسون المجاعات ، ولقد سمعت قبطان السفينة التي تصطاد الفقم ، المستر لوى ، الذي يعرف الكثير عن سكان تلك المناطق ، يعطي الوصف الراهن التالي عن اوضاع ١٥٠ واحدا من السكان المحليين ، يعيشون عند الشاطئ الغربي ، وهم كلهم

ذروه اجساد هزيلة ، وذروه عيون تتنطق بالبؤس . لقد
 حالت سلسلة من العواصف بين نسائهم ، والخروج
 لجمع الصدف عند الصخور ، كذلك لم يتمكنوا ، رجالاً
 ونساء من اعتلاء قواربهم للامساك بالفقم . ذات صباح
 اتجهت مجموعة منهم الى حيث يبحثون عن الفداء ،
 خلال رحلة تستغرق اربعة ايام . لدى عودتهم .
 شاهدهم القبطان لوبي ، وكانتوا منهكين ومثخنین
 بالجراح ، يحمل كل منهم قطعة كبيرة من لحم الحون
 المقدد ، ادخل في وسطها رأسه وحملها مثلما يحمل
 المكسيكي وشاحه حول رقبته . وما أن كومت القطع
 فوق بعضها حتى جاء كبير الفريق وقطعها إلى شرائح
 صغيرة ثم صلي عليها ، وشوتها خلال دقيقة ، ثم
 وزعها على الجميع ، الذين كانوا طوال هذا الوقت قد
 حافظوا على صمت غريب (١) » .

تلائم هي حياة واحد من الشعوب الأكشن بؤساً في
 العالم ، حيث نجد أن الحدود التي يمكن أن تمارس
 بينها لعبة الموازاة بين الإرادة ، وبين التقسيم الوعي
 الماقتصاد ، ضيقه للغاية . فهنا ما يزال البشر خاضعين
 تماماً لهيمنة الطبيعة الخارجية ، التي يرتبط بؤسهم
 أو حبورهم بها . ولكن ، داخل هذه الحدود الضيقة ،
 نجد أن التنظيم الاجتماعي قائم لدى هذا المجتمع الصغير
 الذي لا يزيد تعداد أفراده عن ٥٠ شخصاً . فالتحسب
 المستقبل وارد أولاً ، على شكل تقييد للحوم . وهذا
 القديد الممدون سلفاً يوزع بين الجميع حسب طقوس
 احتفالية معينة ، حيث ينال كل واحد جزءاً من عمل

البحث عن النداء ، تبعاً لخطيط معين .

والآن لننجز شطر « الاوبيوس » اليوناني ، وهو نمط من الاقتصاد المنزلي العتيق ، الذي يعتمد على عمل العبيد ، ويشكل « عالما صغيراً » قائماً بذاته . هنا في هذا المجتمع يهيمن اكبر تفاوت اجتماعي . فالشح البدائي اخلٍ مكانه لوفرة مريحة ، ما هي سوى نتيجة العمل البشري . غير أن العمل اليدوي ، في هذا المجتمع ، اضحمى لعنة بالنسبة الى البعض ، بينما اضحمى اللهو ، امتيازاً مقتضاً على البعض الآخر ، والعمل نفسه تحول ليصبح ملماً للشخص الذي لا يعمل . ومع هذا ، فإن علاقات السيطرة هذه ، أدت بدورها الى اكثـر انواع تخطيط وتنظيم الاقتصاد دفة وصرامة ، شملت عملية العمل نفسها ومسألة توزيع المواد المنتجة . رغبة السيد هنا هي القانون ، ووسط مراقب العبيد ، هو وسيلة العقاب .

في بلاط السيد الاقطاعي ، في العصر الوسيط ، اتخذ التنظيم الاستبدادي للاقتصاد ، باكراً ، سمة شريعة مفصلة وموضوعة سلفاً ، تحدد بوضوح وحزم ، خطة العمل ، وتقسيم العمل ، ووظيفة وحقوق كل فرد في ذلك المجتمع . وعند عتبة تلك المرحلة التاريخية ، هناك تلك الوثيقة الرائعة التي ذكرناها اعلاه (وثيقة شارلمان) والتي يهيمن عليها وضع وفرة الحاجات المادية ، باعتبارها الهدف الوحيد للاقتصاد . وعند نهاية تلك المرحلة نفسها ، هناك قانون الضرائب والآتاوات المظلم ، الذي املأه جشع السادة الاقطاعيين ، هذا الجشع الذي ادى في القرن الخامس عشر الى حرب الفلاحين الالمانية ، والذي حول الفلاح الفرنسي ،

بعد ذلك بعده قرون ، الى كائن باس يعيش عيشة تقرب من عيشة الحيوان ، لم تسحقها سوى « الثورة الكبرى » التي دعت هذا الفلاح الى النضال في سبيل حقوقه كأنسان وكمواطن . ولكن بما أن الثورة لم تلغ البلاط الاقطاعي ، كانت علاقة السيطرة المباشرة هي التي حددت بوضوح وبحزم، مجمل الاقتصاد الاقطاعي، وقدر لا يتبدل .

اليوم لا نعرف لا سادة ولا عبادا ، لا نعرف لا اسياد اقطاعيين ولا خدم . اذ أن الحرية والمساواة امام القانون ، الفيا – شكليا – كافة العلاقات الاستبدادية ، وعلى الأقل في الدول البوزجوازية العتيبة ، ومن المعروف أن هذه الدول هي غالباً أول من ادخل ، الى المستعمرات ، نظام العبودية والرق . ولكن هنا ، عندنا ، حيث تعيش البورجوازية في موطنها ، نجد أن القانون الوحيد المهيمن على العلاقات الاقتصادية ، هو قانون التناقض الحز . ومن هنا ، اختفى من حلقة الاقتصاد ، كل تخطيط وتنظيم . يقينا ، اننا اذا نظرنا الى شركة خاصة منعزلة ، الى مصنع حديث او الى مجموعة من المصانع (مثل مجموعة كروب) ، او الى منشأة زراعية كمنشآت أميركا الشمالية ، سنعثر على تنظيم صارم للغاية ، وعلى تقسيم واضح للعمل ، وعلى تخطيط مدروس قائم على الاسس والمعارف العلمية . ان كل شيء يسير هنا على ما يرام ، تحت ادارة رغبة هنية ، وتبعاً لوعي معين . ولكن ما أن نجتاز ابواب المصنع أو المزرعة ، حتى نجد انفسنا غارقين في زحام الفوضى . فبينما نجد أن القطع العديدة المتفرقة – وكل شركة حديثة

خاصة ، حتى الأكثر ضخامة ، ما هي سوى جزء من كل اقتصادي كبير يمتد في طول الأرض وعرضها - منظمة بشكل صارم ، من المدهش أن ما يسمى بـ « الاقتصاد السياسي » ، أي الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، غير خاضع لاي تنظيم . ففي الكل الذي يغطي القارات والمحيطات ، ليس ثمة أثر لتخطيط أو لوعي او لتنظيم . فهنا تابع قوى عمياء ، مجاهلة ، متقطرة . بمقدرات البشر الاقتصادية . ان في العالم اليوم سيدا واحدا يحكم البشرية العاملة ، انه **الرأسمال** . غير ان حكمه ليس اسلوب استبداد ، بل اسلوب **فوضى** .

كان هذا هو الذي جعل الاقتصاد الاجتماعي يؤدي الى نتائج غير متوقعة وملائمة بالألفاظ في نظر المعنيين بالامر انفسهم ، وهو الذي جعل الاقتصاد الاجتماعي يتتحول ، في نظرنا . الى ظاهرة غريبة . بعيدة ، مستقلة عنا ، ينبعى علينا البحث عن قوانينها تماما مثلما ندرس ظواهر الطبيعة الخارجية ، تماما مثلكما نبحث عن القوانيين التي تحرك الحياة في المملكة النباتية وفي المملكة الحيوانية ، وتؤدي الى التغيرات التي تحصل في قشرة الارض او في حركة الاجسام الفضائية . ان على المعرفة العلمية أن تكشف الآن عن معنى وقواعد الاقتصاد الاجتماعي الذي لم تمل فيه سلفا أية مخططات واعية .

يمكننا أن نفهم الآن لم كان من غير الممكن . بالنسبة الى الاقتصاديين البورجوازيين ، ان يستخلصوا بشكل واضح ماهية علمهم ، وأن يضعوا الاصباغ على جوهر النظام الاجتماعي ، نظامهم الاجتماعي ، محدودين انتهاءه وشيخوخته . ان اقراراهم بأن الفوضى

هي العنصر الحيوى الكامن وراء هيمنة الرأسمال ، معناه الإعلان القاطع عن توقيف هذه الهيمنة وفنائها ، ولو كان فناء مع وقف التنفيذ !

ويمكننا ان نفهم الان لم يحاول المدافعون العلميون الرسميون عن الرأسمالية ، اخفاء الحقيقة عن طريق سلسلة من الحذلقات اللغظية ، وعن طريق تحويل الابصار عن تب المشكلة الى قشرتها الخارجية ، أي تحويل الانظار من الاقتصاد العالمي الى « الاقتصاد القومي » . ان دروب المعرفة آببورجوازية ودروب المعرفة البروليتارية ، تختلف عن بعضها البعض منذ اول خطوة تخطي بعد عتبة المعرفة في مجال الاقتصاد السياسي ، ومنذ اول سؤال جذري يطرح حول ماهية الاقتصاد السياسي ، وماهية مشكلته الجذرية . ونماهة علاقة خاصة تقوم بين الاقتصاد السياسي كعلم ، والبروليتاريا الحديثة كطبيقة ثورية ، منذ ان يطرح السؤال الاول ، بكل ما فيه من تجريد ولا مبالاة ، حتى تخاض النضالات والصراعات الاجتماعية في عصرنا الحاضر .

٥ - الاقتصاد السياسي والاشتراكية

• ستتضح امامنا ، اذا انطلقنا من وجهة النظر التي توصلنا اليها ، هذه ، جملة من الامور التي كانت تبدو اشكالية . وأول الامور التي ستتضح تتعلق بعمر الاقتصاد السياسي ، اذ يكفي عن كونه مشكلة . وذلك لأن علما مهمته اكتشاف قوانين عالم الانتاج الرأسمالي الفوضوي ، لم يكن بوسعه ان ينشأ قبل ولادة نمط الانتاج المذكور ، أي قبل ان تجتمع الشروط

التاريخية التي تؤدي الى سيطرة الطبقة البورجوازية الحديثة ، بشكل تدريجي وذلك عن طريق عملية تغيرات سياسية واقتصادية ، تمتد على مدى قرون طويلة .

من الواضح أن الاستاذ بوخر ينظر الى ولادة النظام الاجتماعي الراهن بوصفها مسألة في منتهى البساطة ، ومنفصلة عن التطور الاقتصادي السابق الى حد بعيد . فهذه الولادة ليست : بنظر الاستاذ المذكور، سوى نتاجة لرغبة الملوك المستبدین : المنبثقة عن حكمتهم السامية . وعن هذا يقول بوخر « ليس تكون **الاقتصاد السياسي** ، من الناحية الاساسية سوى ثمرة المركزية السياسية التي بدأت مع نهاية العصر الوسيط ، مع ولادة البنی آلدولتية الإقليمية ، لتتجدد ذروتها في زماننا الراهن عبر قيام الدولة القومية الموحدة . والحقيقة ان التوحيد الاقتصادي يسير جنبا الى جنب مع عملية اخضاع المصالح السياسية الخاصة لأهداف الجماعة . ولنلاحظ بأن الامراء الإقليميين الأكثر قوة ، هم الذين يسعون الى التعبير عن فكرة الدولة الحديثة ، بوقفهم ضد نبلاء الريف والمدن » . وعلينا أن نلاحظ أولاً أن مفهوم «**الاقتصاد السياسي** » حين يستعمل من قبل استاذ بورجوازي ، يتحول الى مجرد تضليل همه تفطية للإنتاج الرأسمالي — ر.ل. :

ويتابع الاستاذ قائلاً بأن سلطنة الامراء هي التي حققت نفس الانتصارات المذكورة في بقية اجزاء اوروبا كذلك، في اسبانيا والبرتغال وانكلترا وفرنسا وهو لندن ... « ويدور في كل هذه البلاد ، وان بشكل متغاوت الحجم والقوة ، نفس النضال ضد قوى القرون الوسطى ، ضد الثلائة الكبار في المدن والارياف .

و ضد المؤسسات الدينية والعلمانية المنفلقة ، اذ ان الامر يتقوم اولا ، في العمل على تصفية الدوائر المستقلة التي تحول دون التوحيد السياسي . ولكن ، في عمق اعمق هذه الحركة التي تؤدي الى تشكيل الحكم الاميري المطلق . يرقد المبدأ التاريخي الكوني القائل بأن ضخامة المهام التمدينية الجديدة المطروحة امام الانسانية . تتطلب تنظيمها موحدا لكافه الشعوب ، اي تتطلب جماعية للمصالح ، حيوية وكبيرة ، ولا يمكن لمثل هذه الجماعية ان تتطور وتنمو ، الا غير قيام اقتصاد جماعي » .

ان لدينا هنا ازهى مثال لتلك العبودية الفكرية التي نصادفها لدى اساتذة الاقتصاد السياسي الالمان . فالاستاذ شمولر ينبعنا بأن علم الاقتصاد السياسي ، انما ولد على يد الحكم المستبد الذي اصيب بفتنة بمرض التنور . والاستاذ بوخر يقول بأن نمط الانتاج الرأسمالي ، كلبه . ليس سوى النتاج المباشر للرغبات الملكية ، وللخطط الاميرية الطموحة . غير أنه من المبالغة في اسباغ الشرف على المستبددين الفرنسيين والاسبان الكبار . وعلى المستبددين الالمان الصفار ، ان يخامرنا الاعتقاد للحظة ، بأنهم انما كانوا يوجهون اهتمامهم شطر « المبادئ التاريخية الكونية » التي لها علاقة بـ « مهام تمدنية للبشرية » . سواء اكان ذلك في صراعهم ضد السادة الاقطاعيين عند نهاية القرون الوسطى ، او في حملاتهم الدامية المسعورة التي شنواها ضد البلاد الواطئة مثلًا .

ان هذا معناه قلب الحقيقة التاريخية رأسا على عقب .

صحيح ان قيام الدول البيروقراطية المركزية الكبيرة ، كان شرطا لا بد منه لقيام الانتاج الرأسمالي ، غير ان قيام هذه الدول نفسها لم يكن سوى **النتيجة** الحتمية لسلسلة من الحاجات الاقتصادية الجديدة ، بحيث أثنا لن نقترب من **الحقيقة** ، في هذا الصدد ، الا اذا قلنا جملة بواخر ، وافقناها على قدميها ، لقول **بان المركزية السياسية هي** ، من الناحية الجوهرية ، **مرة نضوج « الاقتصاد السياسي » اي نمط الانتاج الرأسمالي .**

بالنظر الى ان **الاستبداد** قد لعب دورا لا ينكر في سيرورة النضوج التاريخية تلك ، لا مفر من القول بأنه إنما لعب هذا الدور ، بوصفه اداة عمياء بيد الاتجاهات التاريخية ، حين كان ثمة غياب شامل للافكار التي دفعته الى الوقوف ضد هذه الاتجاهات، حين لاحت الفرصة . وكذلك مثلا حين كان المستبدون القروسطيون (نسبة الى القرون الوسطى) يعاملون المدن ، المتحالفة معهم ضد السادة الاقطاعيين ، باعتبارها مجرد أدوات ضغط ، سرعان ما يغدرون بها من جديد ، منذ اول فرصة ، لما فيه فائدة الاقطاعيين . وكذلك ايضا حين كانوا يعتبرون القارة المكتشفة حديثا ، بكل س و ما عليها من بشر و حضارات ، مجرد ارض يمارسون عليها اقسى انواع النهب والاستغلال ، وذلك لهدف واحد وحيد يتقوم في ملء « خزائنهم الاميرية » باسرع وقت ممكن . وكذلك ايضا ايضا حين وقفوا بعد ذلك ، وبشراسة ، ضد وضع القانون البرلماني البورجوازي ، الذي ينظم العلاقات بين السلطة « التابعة من الحق الالهي » ، وبين « الرعايا الاولفياء » . بالرغم

من أن هذا القانون كان لا يهد منه لنمو السيطرة الرأسمالية ، وضوريا ضرورة الوحدة السياسية والدول المركزية الكبيرة نفسها .

الحقيقة أن قوى أخرى ، وانقلابات كبيرة كانت تتحرك عند نهاية العصر الوسيط ، في الحياة الاقتصادية للشعوب الأوروبية ، نازعة باتجاه اقامة نمط جديد للإنتاج . ولقد ادى اكتشاف اميركا ، والطرق البحرية التي توصل الى الهند عبر جنوب افريقيا ، الى اندفاع لا شك فيها ، والى تحول التجارة عجلة من تحلل الاقتصاد ونظام المنفلقات الحرفية في المدن . ولقد ولدت الفروقات والاستيلاء على الاراضي ونهب المناطق المكتشفة حديثا ، والتدفق الفجائي للمعادن الشمينة القادمة من القارة الجديدة ، وتجارة التوابل مع الهند ، واسترقاق الزنوج الذين كانوا يرسلون للعمل في المزارع الاميركية ، ولد كل هذا ، في اوروبا وخلال وقت قصير ، ثروات وحاجات جديدة . اذ سرعان ما تبدي أن المحترف الصغير (المشغل) ، العضو في المنفلق الحرفية ، عقبة في وجه التوسيع الضوري للإنتاج ، وتطوره السريع . لذا وجد كبار التجار الحل في تجميع الحرفيين في مصانع كبيرة تقام خارج المدن ، جاعلينهم بهذا ينتجون بشكل اسرع وأفضل ، تبعا لاوامرهم ، دون أي اهتمام بالنظم التي كان معمولا بها في المنفلقات الحرفية .

في انكلترا ، تسرب نمط الانتاج الجديد ، عن طريق ثورة في عالم الزراعة . كما ان انطلاقه صناعة الصوف في الفلاندر ، ادت الى تزاحم الطلب على الصوف ، وختت النبلاء الانكليز الاقطاعيين على تحويل

جزء كبير من اراضيهم المشجرة الى مراء للخراف ، مما ادى بهم الى طرد الفلاحين من مزارعهم ومن اراضيهم . وهكذا انوجدت جمهرة من العمال لا تمتلك شيئا ، جمهرة من البروليتاريين ، وضفت نفسها بتصرف الصناعة الرأسمالية في بداياتها . ولقد نحت الثورة الاصلاحية في نفس هذا المنحى ، اذ صادرت ممتلكات الكنيسة التي اعطي جزء منها ، وبيع جزء آخر ، للنبلاء والمضاربين ، بحيث وجد فلاحوها انفسهم كذلك مطرودين منها باعداد كبيرة . وبهذا وجد الصناع (اصحاب المصنع) ومالكو الارض الرأسماليون سكانا فقراء ، ميلتيين *Proletaires* ، عانوا الكثير من الاضطهاد والتشرد والسجن والتسلوب والسرقة والمطاردة البوليسية ، قبل ان يجدوا ملجاً امانهم كعبيد مأجورين في خدمة طبقة المستغلين - بكسر الفين - الجديدة . ثم اثر هذا ، حلت في المانيفاكتورات (المصنع المعتمدة على العمل اليدوي) الثورات التقنية الكبرى ، التي اتاحت استخدام المزيد والمزيد من البروليتاريين المأجورين ، غير المهرة والاخصائيين ، الى جانب او بدلا عن ، الحرفيين الماهرين .

لقد اصطدم ترسخ كل هذه الوضاع الجديدة ، ومن كل الجوانب ، بالحواجز الاقطاعية ، ويجمتع يعيش بعض اكثرا لحظاته تشوشا ، وتمزقا . فالاقتصاد الطبيعي ، المرتبط اساسا بالقطاع ، وافقار الجماهير الشعبية الخاضعة لاستغلال لا حدود له ، قلصت السوق الداخلية في وجه البضائع الخارجية من المانيفاكتورات ، فيما كانت المنفقات الحرفية في المدن مستمرة في الامساك بالعامل الاكثر اهمية الانتاج :

قوة العمل . أما جهاز الدولة فكان يلجم ويعيق كل خطوة من خطوات التجارة والانتاج الجديدين .

بداية ، كان ينبغي على بورجوازية اوروبا الغربية الصاعدة ، الناطق الرسمي باسم التجارة العالمية الحرة وباسم الصناعة ، ان تتخلى ، بطريقة او باخرى ، من كل تلك العقبات ، والا توجب عليها التخلص نهائيا عن مهمتها التاريخية . هذه البورجوازية ، قبل ان تمزق القطاع خلال الثورة الفرنسية الكبرى ، تعرضت له بالفقد ، وانشق العلم الجديد للاقتصاد السياسي ليصبح واحدا من الاسلحه الایديولوجية الهامة يهدى البورجوازية في نضالها ضد دولة العصور الوسطى الاقطاعية ، وفي سبيل اقامة الدولة الرأسمالية الحديثة . أما النظام الاقتصادي الوليد ، فلقد انعكس اول الامر على شكل ثروة جديدة برزت بسرعة ، لتفرق المجتمع الاوروبي الغربي ،قادمة من مختلف المصادر . لقد كانت هذه الثروة تبدو وكأنها لا تنفذ ووفرة بشكل يفوق مناهج القطاع البطريركية التي تعتمد على عصر جهد القلاحين ، وهي على اي حال مناهج كانت قد استنفذت كل مصادرها . والحقيقة ان الاصل الاكثر ادهاشا للثروة الجديدة ، لم يكن نمط الانتاج الجديد نفسه ، بل الانطلاقة التجارية التي كانت قد مهدت له السبيل . وهذا ما نلحظه من خلال معرفتنا بأن الجمهوريات الايطالية الواقعة عند شواطئ المتوسط ، واسبانيا ، وهي مناطق كانت اهم مراكز التجارة العالمية عند نهاية العصر الوسيط ، هي التي عرفت ظهور اولى المسائل المتعلقة بالاقتصاد السياسي ، كما عرفت اولى محاولات الاجابة على هذه المسائل .

ما هي الشروة ؟ من أين يناتى ثراء الدول او فقرها ؟

تلك كانت المشكلة الجديدة . بعد أن فقدت مفاهيم المجتمع القطاعي القديمة . كل قيمتها التقليدية في اعصار العلاقات الجديدة . الشروة هي المال الذي به يمكن شراء كل شيء . التجارة هي التي تخلق الشروة . والدول القادرة على استيراد الكثير من الذهب . دون أن تدع شيئاً منه يخرج منها ، هي الدول التي تصبح أكثر ثراء . أذن على الدولة ان تشجع التجارة العالمية ، والغزوات الاستعمارية ، المانيفاكتورات التي تنتج المواد المصدرة . في نفس الوقت الذي ينبغي فيه عليها أن تمنع استيراد المواد الأجنبية التي تؤدي الى خروج الذهب . تلك كانت النظرية الاقتصادية التي ظهرت في ايطاليا منذ نهاية القرن السادس عشر ، وفرضت نفسها بشكل واسع في انكلترا وفرنسا في القرن السابع عشر . ولكن مهما كانت فظة هذه النظرية ، من الجلي أنها سكّلت قطيعة عنيدة مع المفهوم القطاعي لل الاقتصاد الطبيعي . لقد كانت اول تقد جريء له ، كما كانت اول محاولة لاضفاء طابع المثل الاعلى على التجارة والانتاج السلعي والرأسمال - بشكله هذا - . لكنها كانت كذلك ، اول برنامج ينظم تدخل الدولة السياسي ، وبنال رضى البورجوازية الفتية الصاعدة .

عما قريب تصبح الرأسمالية المنتجة للسلع ، المركز العصبي والعمود الفقري لل الاقتصاد ، حالة بهذا مكان التاجر ، لكنها فعلت هذا بحد وسط ، مرتدية مسوح المجد الأريب في دواوين السادة القطاعيين . لقد أعلن العقلانيون الفرنسيون في القرن الثامن عشر ،

بأن الذهب ليس هو الثروة ، فالذهب ليس أكثر من وسيط في تجارة السلع . فبأي بلاهة وعمى يتحكمان بالناس ويجعلانهم يرون في هذا المعدن البراق اداة لسعادة الشعوب والدول ! هل بإمكان المعدن أن يشبعني حين أجوع ، وهل بإمكانه أن يقيني غائلة البرد حين أكون عاريا ؟ والملك دارا ، بكل خزاناته الذهبية وكنوزه ، ألم يعاني يا ترى ، خلال حملاته من كل ضائقات الظما ، أو لم يعرض ذات مرة كل ذهبها ، مقابل قطرة ماء واحدة ؟ لا ، الثروة الحقيقية هي كل حواضر الطبيعة التي تسد حاجات الكل ، ولو كا كانوا أم عبيدا . وكلما كان الشعب نائلا حاجاته ، كلما اضحت الدولة أكثر غنى ، اذ يكون بمقدورها فرض المزيد من الضرائب . فمن يا ترى ينتزع من الطبيعة الحب الذي منه نصنع خبزنا ، والخيط الذي به نحيك ثيابنا ، والخشب والمعدن الذين بهما نصنع البيوت والادوات ؟ الزراعة ! اجل ... الزراعة هي مصدر الثروة الحقيقي ، ليس التجارة .. لذا يجب انقاد السكان المزارعين ، الفلاحين الذين تنتجه ايديهم ثروة الجميع ، من البُوْس ، وحمايتهم من الاستغلال الاقطاعي ، واعطائهم حياة حقيقة سعيدة ! على اي حال قد يقول الرأسمالي الصناعي نفس هذا الكلام ثم يضيف : خاصة وانهم هم الذين يشكلون مجموع مستهلكي ومشتري البضائع التي اصنعوا !) . ولذا يجب أن يكون كبار ملاكي الاراضي ، والاسياد الاقطاعيين ، هم الذين يدفعون الضرائب ويقيمون أورد الدولة ، خاصة وانهم هم الذين يمكنون بين ايديهم كل الثروة الزراعية ! (وهنا مجددا ، يهمس الرأسمالي لنفسه : اما أنا فلست بحاجة الى دفع اية ضريبة)

طالما اني لا انتج اية ثروة !) ، حسينا ان نحرر الزراعه ، والعمل في حضن الطبيعة ، حسينا ان نزيل العقبات الاقطاعيه ، وعلى الفور تنبثق منابع الثروة في وفرتها الطبيعيه لتكون في خدمة الشعب والدولة ، وبهذا تنتشر السفادة من تلقائها في انسجام كوني اخاذ .

في هذه النظريات التي فاه بها عقلانيو القرن الثامن عشر ، كان يستمع سلفا ، وبكل وضوح . همس الاستيلاء على الباستي Bastille ، حيث شعرت البورجوaziه الرأسماليه بنفسها ما يكفي من القوه ، لألقاء قناع المسکنه بعيدا ، والبروز بعنف وقوة في مقدمة مسرح الاحداث ، لتطلب من الدولة . ودون اية مواربة ، أن تسير كلها وفقا لمشيئتها - اي مشيئه البورجوaziه الرأسماлиه - . غير أن آدم سميث ، قام في انكلترا في نهاية القرن الثامن عشر ليؤكّد بأن الزراعه ليست المصدر الوحيد للثروة ، باي حال من الحال . فكل عمل مأجور ، يمارس في انتاج السلع ، سواء في المجال الزراعي أم في المجال الصناعي ، يتولى خلق الثروة ! (كل عمل ، قال آدم سميث في البدايه ، ولكن ، بالنسبة اليه كما بالنسبة الى خلفائه ، الذين تحولوا ليصبحوا مجرد ابواق للبورجوaziه الصاعدة ، كان الانسان الذي يعمل ، هو الاجير الرأسمالي ، بشكل طبيعي !) وذلك لأنّه عدا عن الاجر الضروري لاعاشة العامل نفسه ، لكل عامل مأجور يخلق ريعا ضروريا لاعاشة مالك الارض ، وتزويد السيد بالربح . وهذا الربح هو ثروة مالك الرأسمال . والثروة تكون كبيرة كلما تضخمت جمهرة العمال العاملين في مشغل ما ، تحت قيادة الرأسمال ، والذين يكون تقسيم العمل فيما بينهم اكثر دقة وتحديدا . ذلكم هو التناسق

الطبيعي الحقيقي ، وتلك هي ثروة الامم الحقيقية : فكل عمل يوفر ، للعاملين ، اجرا يعيشهم ويحبرهم على متابعة العمل المأجور ، بالنسبة لملaki الارض ، ثم ريع يسمح لهم بعيش هنيء ، وبالنسبة لسيد المؤسسة ، ثمة ربح يعطيه الرغبة في متابعة مشروعه . وبهذا ينال كل واحد ما يكفيه دون الحاجة الى الوسائل الاقطاعية القديمة . أما تشجيع « ثروة الامم » ، فيكون في تشجيع ثروة صاحب المشروع الرأسمالي الذي يبني كل شيء في حركة ، ويستغل لنفسه ذهب الثروة ، او مصدر هذه الثروة الذي هو العمل المأجور . اذن ، لتختفف العقبات والحواجز البائدة المرتبطة بالازمان القديمة ! ولتقم بدلا منها المناهج السلطوية الجديدة التي تبتكرها الدولة لاسعاد الشعب : مناهج المنافسة الحرة ، والنمو الحر للرأسمال الخاص . ووضع كل النظام الضرائي وجهاز الدولة كله بخدمة المشروع الرأسمالي – عند هذا يكون كل شيء على ما يرام في افضل الاعوالم الممكنة !

ذلکم هو انجيل البورجوازية الاقتصادية . بعد ان تخلت هذه البورجوازية عن اقنعتها ، وعمد الاقتصاد السياسي نهائيا ، بعد ان كشف عن وجهه الحقيقي . صحيح ان مقترحات الاصلاح العملية ، والتحذيرات التي وجهتها البورجوازية الدولة القطاعية . فشلت تماما مثلما فشلت كافة المحاولات التاريخية التي قامت لسكن نيد جديد في قرب قديمة مثقوبة . لكن مطرقة الثورة انحرفت في اربع وعشرين ساعة ، ما عجز نصف قرن من الدعوات الاصلاحية عن انجازه . فالاستيلاء على السلطة السياسية هو الذي وفر

للبورجوازية شروط سيطرتها . لقد كان الاقتصاد السياسي ، جنبا الى جنب مع النظريات الفلسفية والاجتماعية وقوانين الحق الطبيعي التي وضعت في عصر التنوير (الانوار) ، بل وفي الصف الامامي من هذه النظريات ، وسيلة اتخذت عبرها الطبقة البورجوازية وعيها ، وكانت بهذا شرطاً اساسيا لقيام التحرك الثوري . لقد تقدى العهد الذي بذلته البورجوازية في سبيل تجديد العالم ، حتى في تشعباته الاكثر دقة ، عن طريق افكار الاقتصاد القومي الكلاسيكي في اوروبا . ففي انكلترا عشرت الپورجوازية على اسلحتها في ترسانة سميث - ريكاردو ، لتخوض بواسطتها النضال في سبيل التبادل - الحر ، الذي اعطى اشارة البدء لسيطرتها على السوق العالمية . بل وحتى اصلاحات شتاين ، وهاردنبرغ وشارنهورست في بروسيا ، هذه الاصلاحات التي سعت لجعل الرکام الاقطاعي اکثر حداثة وقابلية للبقاء بعد الضربات التي سدلت الى الاقطاعية فيينا ، انما استوحيت من نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين الانكليز ، بحيث كان يوسع الاقتصادي الالماني الشاب ماروتيز ان يكتب عام ١٨١٠ : آدم سميث هو اقوى عاھل في اوروبا ، الى جانب نابوليون .

اذا نحن فهمنا الان لم ير الاقتصاد السياسي النور الا منذ نحو قرن ونصف ، يصبح بالامكان الكشف عن مصيره اللاحق ، انطلاقا من وجهة النظر نفسها : بما ان الاقتصاد السياسي هو علم القوانين الخاصة لنمط الانتاج الرأسمالي ، من الديهي ان وجوده ووظيفته يرتبطان بنمط الانتاج هذا ، بحيث يفقدان

كل اساس لهما ، ما ان يكف عن الوجود . اي ان دور الاقتصاد السياسي ، بوصفه علما ، سوف ينتهي حالما يخلِي الاقتصاد الرأسمالي الفوضوي مكانه لنظام اقتصادي مخطط ، ومنظَّم ومدار بشكل واع من قبل مجمل المجتمع العامل . ومن هنا يمكن القول بان انتصار الطبقة العاملة المعاصرة والتحقيق الاشتراكي يعنىان نهاية الاقتصاد السياسي بوصفه علما . وهذا ، في هذه النقطة بان ذات ، تقوم العلاقة بين الاقتصاد السياسي ، والصراع الطبقي الذي تخوضه البروليتاريا الحديثة .

اذا كانت مهمة وغرض الاقتصاد السياسي ، تفسير قوانين تكون وتطور وازدهار نمط الانتاج الرأسمالي ، فأن على الاقتصاد السياسي ، بالنتيجة الحتمية ، أن يسبر غور قوانين انهيار الرأسمالية ، لأن هذه الاخيره ، مثلها مثل كافة الاشكال الاقتصادية السابقة عليها ، ليست خالدة على الاطلاق ، فكل ما في الامر انها تشكل مرحلة تاريخية عابرة ، درجة واحدة من سلم لا ينتهي ، هو سلم التطور الاجتماعي . وهنا من المنطقى ان نظرية صعود الرأسمالية ، تحول الى نظرية لانهيارها ، كما ان علم نمط الانتاج الرأسمالي تحول الى اساس علمي الاشتراكية ، بينما تحول الاداة النظرية لسيطرة البورجوازية الى سلاح في الصراع الطبقي الثوري الهدف الى تحرير البروليتاريا .

من الواضح ان لا العلماء الفرنسيين ولا العلماء الالمان المنتسبين الى الطبقات البورجوازية ، قد حلوا هذا الجزء الثاني من المشكلة العامة لل الاقتصاد السياسي . غير أن هناك رجالا واحدا فقط عرف

كيف يستخلص النتائج الاخيرة لنظرية نمط الانتاج الرأسمالي ، ومن ثم يحدد موضعها انطلاقا من وجهة نظر البروليتاريا الثورية ، وهذا الرجل هو كارل ماركس . فمع هذا المفكر الفذ ، أخذت الاشتراكية والحركة العمالية الحديثة ، مكانهما للمرة الاولى في ميدان المعرفة العلمية ، الراسخ .

تعود الاشتراكية ، بوصفها مثلا اعلى لنظام اجتماعي يرتكز على المساواة والاخوة بين البشر ، وبصفتها مثلا اعلى لمجتمع شيوعي ، تعود الى الوف السنين . فالفكرة الاشتراكية لم تكف عن الانشقاق ، لدى رسل المسيحية الاوائل ، كما لدى مختلف الشعوب الدينية في العصر الوسيط ، وابان حرب الفلاحين ، بوصفها التعبير الاكثر جذرية عن الانتفاضة ضد النظام القائم . غير أنها – اي الاشتراكية – لم تكن ، اكثرا من مثل اعلى مطلوب في كافة الازمان وفي كافة الامكنته التاريخية ، لم تكن سوى حلم جميل يراود اذهان بعض المؤخذين ذوي الحماس ، كانت حلما مذهبيا لا يمكن الوصول اليه ، وكأنها قوس قزح الرائع المعمشق بقبة الغمام .

في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، ظهرت الفكرة الاشتراكية ، لأول وهلة بقوة والحاد ، وكانت قد تخلصت من احلام الشيع الدينية ، ظهرت هذه المرة كرد فعل للاهوال وللدمار الذي نتج عن استتباب الامر للرأسمالية الصاعدة . بل وحتى في هذه اللحظة ، لم تكن الاشتراكية بعد سوى حلم ، سوى ابتكار انت به بعض الادمغة الجسورة . فاذا اصفيينا الى ما قاله اول رائد من رواد الانتفاضات الثورية

للبروليتاريا « غراشوس بابوف » ، الذي حاول : خلال الثورة الفرنسية الكبرى ، أن يوطرد المساواة الاجتماعية عن طريق العنف ؛ سنجد ان العامل الوحيد الذي يركز مطامحه الشيوعية عليه ، هو الظلم الصارخ الناتج عن النظام الاجتماعي القائم . وبابوف لم يسام ابدا تصوير هذا المجتمع بأكثر الالوان قتامة ، وذاك في المقالات والمنشورات المؤثرة التي كتبها ، كما في مرافعته الشهيرة امام المحكمة التي حكمت عليه بالموت . لقد كان انجيل اشتراكيته تكرارا رتيبا للاتهامات الموجهة ضد الظلم المهيمن ، ضد الالام والاهوال ، ضد المؤسس والضنى الذين يقاسي متهمما العمال الذين تعيشن على حسابهم ومن تعفهم حقنة من السادة الاثرياء المهيمنين . ويقول بابوف ، انه يكفي للمجتمع الراهن ان يستحق الضياع ويكون جديرا به ، لكي يصبح بالامكان اسقاطه ، شرط ان تتوفر مجموعة من الاشخاص الحازمين ، الذين يستولون على السلطة ليقيموا نظام العدالة ، مثلما فعل اليعقوبة *Les Jacobins* حين استولوا عام ١٨٧٣ ، على السلطة السياسية واقاموا النظام الجمهوري .

انطلاقا من مناهج اخرى ، وبالرغم من أنها ترتكز - اساسا - الى نفس الاسس، قامت الافكار الاشتراكية التي دافع عنها بكثير من الذكاء والعبقرية ، في ثلاثينات القرن الماضي ، ثلاثة من كبار المفكرين : سان سيمون وفورويه ، في فرنسا ، وأوين في انكلترا . صحيح ان ما من واحد من الثلاثة فكر بالاستيلاء على السلطة ، ثوريا ، لتوطيد الاشتراكية ، بل بالعكس ، فهم ، تماما مثل كل الجيل الذي تلا الثورة الكبرى ،

ابعدوا بفكارهم عن اي انقلاب اجتماعي وعن اي عمل سياسي ، وكانوا مجرد انصار حازمين للدعوة السلمية البحتة . ومع هذا ، كان اساس الفكر الاشتراكيه المدى الثلاثة ، واحد ، مشروع بسيط ، يكون من ابتكار دماغ عبقرى يطلب من الانسانية المرعوبة انجازه ، لكي تنقد من جحيم النظام الاجتماعي البورجوازي .

غير ان هذه النظريات الاشتراكية ظلت ، بالرغم من حزم انتقاداتها للنظام القائم ، وبالرغم من سحر مثلها العليا ، ظلت عمليادون تأثير على حركة التاريخ وصراعاته الحقيقية : فبابوف ، ومجموعة اصدقائه الصغيرة ، هلكوا في حمأة الثورة – المضادة ، دون ان يتركوا اي اثر عدا بضعة سطور معينة في سجل التاريخ الشوري . وسان سيمون وفورويه لم يتمكنا الا من جمع شيع من المناصرين المتحمسين المتفانين الذين سرعان ما تفرقوا مشتتين بعد ان زرعوا البذور الفنية والشخصية لا فكارهم وانتقاداتهم وتجاربهم الاجتماعية . صحيح ان اوين كان الاكثر تأثيرا على البروليتاريا ، غير ان هذا التأثير سرعان ما انذر دون ان يترك اي اثر ، بعد ان اثار حماس نخبة من العمال الانكليز في سنوات الثلاثين والاربعين .

في الاربعينات . قام جيل جديد من القيادة الاشتراكية : ويتلنفع في المانيا ، برودون ولوى بلان وبلانكي في فرنسا ، وفي تلك الاثناء كانت الطبقة العاملة قد استأنفت ، من جهتها ، النضال ضد سيطرة الرأس المال . كانت الانتفاضات التي قام بها نساجو « ليون » في فرنسا ، والشارتيون في انكلترا ، قد اعطت اشاره البدء للصراع الطبقي . ولكن ، مع هذا ،

لم تكن اية علاقة مباشرة بين هذه النضالات التي تقوم بها الطبقة المستفلة - بفتح الفين - وبين مختلف النظريات الاشتراكية . اذ لم يكن لدى البروليتاريين التاثيرين ، اي هدف اشتراكي قائم نصب اعينهم ، هذا بينما لم يكن المنظرون الاشتراكيون يسعون الى ترسیخ افكارهم ، عن طريق النضال السياسي الذي تخوضه الطبقة العاملة . كانوا يعتقدون بأن اشتراكتهم سوف تتحقق عن طريق بعض المؤسسات الماهرة ، مثل مصرف برودون الشعبي الهدف الى احداث تبادل عادل للسلع ، ومثل جمعيات المنتجين التي نادى بها لوی بلان . اما الاشتراكي الوحيد الذي اعتمد على النضال السياسي ، كوسيلة لتحقيق الثورة الاجتماعية ، فهو اوغست بلانكي : كان بلانكي المدافع الوحيد الحقيقي عن البروليتاريا ومصالحها الثورية الطبيعية في تلك المرحلة .. غير ان اشتراكيته لم تكن سوى مشروع لاقامة جمهورية اجتماعية ، يمكن تحقيقه في « اية لحظة عن طريق الرغبة الحاسمة لاقية ثورية » .

ان عام ١٨٤٨ هو الذي سيشهد ذروة ، وكذلك ازمة ، الاشتراكية القديمة بكافة تنوعاتها . في ذلك العام كانت البروليتاريا الباريسية ، بتاثير من تفاصيل الصراعات الثورية السابقة ، وبداع من بعض المنظومات الاشتراكية ، كانت متعلقة بافكار مشوشة تحكى عن العدالة الاجتماعية . وهكذا ما ان تم اسقاط الملك البورجوازي لوی فيليب ، حتى استغل العمال الباريسيون ، موقعهم القوي ، ليطالبوا البورجوازية المرعوبة بتحقيق فكرة « الجمهورية الاجتماعية » واقامة

« تنظيم جديد للعمل ». ولإنجاز هذا البرنامج ، اعطا البروليتاريا الحكومة المؤقتة ، مهلة ثلاثة أشهر الشهيرة . التي ذاق خلالها العمال مرارة الجوع في انتظارهم ، فيما كانت البورجوازية والبورجوازية الصغيرة ، تنسليخان سرا ، وتستعدان لسحق العمال. ولقد انتهت الأشهر الثلاثة بالمعارك الشهيرة التي سميت « معارك حزيران » ، واسفرت عن اغراق المثل العليا المتعلقة بـ « الجمهورية الاجتماعية الممكن في أي وقت تحقيقها » ، في بحر تكون من دماء البروليتاريا الباريسية. وهكذا لم تؤد ثورة ١٨٤٨ إلى توطيد العدالة الاجتماعية، بل ادت إلى سيطرة البورجوازية سياسيا ، كما أدى انطلاقه عاشهما الاستغلال الرأسمالي أيام الإمبراطورية الثانية ، لم يكن التاريخ قد عرف لها مثيلا من قبل .

في نفس اللحظة التي بدا فيها أن الاشتراكية المدارس القديمة قد دفعت إلى الابد تحت انقضاض متاريس حزيران ، كان ماركس وانفلز يقيمان أساس الفكر الاشتراكية فوق بنيان جديد كلية . فهما لم يبحثا عن نقاط اسناد الاشتراكية ، لا في الادانة الأخلاقية للنظام الاجتماعي القائم ، ولا في اكتشاف مشاريع مبتكرة ومفريدة ، يهربا من خلالها العدالة الاجتماعية إلى داخل النظام البراهن . لقد يمم ماركس وانفلز انتظارهما شطر دراسة العلاقات الاقتصادية في المجتمع المعاصر . هنا ، في قوانين الفوضى الرأسمالية اكتشف ماركس ، المنطلق الحقيقي للطموحات الاشتراكية . وكان الكلاسيكيون الفرنسيون والإنكليز ، في مجال الاقتصاد السياسي ، قد اكتشفوا القوانين التي يحيا عليها الاقتصاد الرأسمالي ، وبها يتطور ، وبعدهم بنصف قرن ، استأنف

كارل ماركس اعمالهم ، ابتداء من النقطة التي توقفوا عندها . لقد اكتشف بدوره ان قوانين النظام الاقتصادي المعاصر ، تعمل باتجاه ضياع هذا النظام ، عبر تهديدها المتزايد للمجتمع عن طريق نمو الفوضى ، وعن طريق سلسلة متراقبة من الكوارث الاقتصادية والسياسية . انها ، كما يبرهن ماركس ، الاتجاهات التطورية لسيطرة الرأسمال ، وهي اتجاهات ما ان تصل الى نقطة نضوج معينة ، حتى تجعل من الفروري الغبور الى نمط اقتصاد مخطط بطريقة واعية ، ومنظم من قبل مجتمع المجتمع العامل ، لكي لا يفرق المجتمع ، ومعه الحضارة الانسانية كلها في ترهات الفوضى . ان الرأسمال نفسه هو الذي يجعل من دنو اجله ، عبر تجميده ، في تجمعات اكبر وأكبر ، دافئيه القادمين : البروليتاريين ، وغير امتداده في كل بلدان الكوكب الارضي ، وعبر اقامته لاقتصاد عالي تسوده الفوضى ، عبر خلقه – على هذا النحو – لاسس تجمع بروليتاويا كافية للبلدان ، في قوة ثورية شاملة ، تعمل على كنس هيمنة الطبقة الرأسمالية . وبهذا تكشف الاشتراكية عن كونها مشروعا ، وحلم رائعا ، او تجربة يتم الوصول الى تحقيقها عن طريق القوة ، بواسطة بعض تجمعات عمالية معزولة هنا وهناك . ان الاشتراكية ، اي البرنامج المشترك للعمل الشوري للبروليتاريا الاممية ، هي ضرورة تاريخية ، لانها ثمرة الاتجاهات التطورية الاقتصاد الرأسمالي .

الان بامكاني فهم السبب الذي جعل ماركس يحدد موقع نظريته الاقتصادية ، خارج الاقتصاد الرسمي ويطلق عليها اسم « نقد الاقتصاد السياسي » . صحيح ان قواعد الفوضى الاقتصادية ودمارها ، كما طورها

ماركس ، ليست سوى استمرار لللاقتصاد السياسي الذي انشأه العلماء البورجوازيون ، غير انها استمرار تتناقض تناقضه النهائية تمام التناقض مع نقاط الانطلاق التي انطلق هؤلاء منها . صحيح ان نظرية ماركس ابنة لنظرية الاقتصادية البورجوازية ، غير انها ابنة ادي مولدها الى قتل امها . لقد وجد الاقتصاد السياسي ، لدى ماركس ، انجازه و نتيجته . اما التالي فلا يمكنه ان يكون — عدا بعض التطورات التفصيلية التي احدثت على نظرية ماركس — سوى نقل هذه النظرية الى مجال العمل ، اي الى ميدان النضال الذي تخوضه البروليتاريا العالمية في سبيل انجاز النظام الاقتصادي الاشتراكي ، ان نهاية الاقتصاد السياسي كعلم ، هي عبارة عن عمل تاريخي ذي محمول عالمي: انه الترجمة العملية ، عن طريق الممارسة ، لاقتصاد عالمي منظم تبعاً لخطيط معين . اما الفصل الاخير في نظرية الاقتصاد السياسي ، فهو عبارة عن الشورة الاجتماعية التي تقوم بها البروليتاريا العالمية .

والعلاقة الخاصة بين الاقتصاد السياسي والطبقة العاملة المعاصرة ، علاقة تقوم على التقابل . فاذا كان الاقتصاد السياسي ، من جهة ، كما طوره ماركس ، يعتبر اكثر من اي علم اخر ، الاساس الذي لا بدليل له للتشقيق البروليتاري ، فان البروليتاريا الوعية ، تشكل ، من جهة اخرى ، المستمع الوحيدة القادر على فهم النظرية الاقتصادية . كان كيزنى وباغيلير في فرنسا ، وادم سميث وريكاردو في انكلترا ، يتحدثون بفخر وحماس عن البورجوازية الفتية ، وهم يراقبون باعينهم طلسل المجتمع الاقطاعي وهو على وشك التهاوي نهائياً، وانطلاقاً

من إيمانهم الصارم بديمومة هيمنة البورجوازية ، وبناسقها الاجتماعي « الطبيعي » ، كانوا يحدقون ببصارهم النسرية ، دون خوف ، في عمق اعمق القوانين الرأسمالية .

منذ ذلك الحين ، تكشف وتصاعد صراع البروليتاريا الطبقي ، اكثـر فـاـكـثـر ، وخاصـة خـلال انتفاضـة حـزـيرـان ١٨٤٨ الـتـي قـامـتـ بـهـاـ البرـوـليـتـارـياـ الـبـارـيسـيـةـ ، مـمـاـ اـدـىـ إـلـىـ انـهـيـارـنـقـةـ الـمـجـتمـعـ الـبـورـجـواـزـيـ بـطـابـعـهـ الـالـهـيـ الـخـالـدـ .ـ فـالـمـجـتمـعـ الـبـرـجـواـزـيـ ،ـ مـنـذـ تـلـمـسـ مـعـرـفـةـ التـشـاقـضـاتـ الـحـدـيـثـةـ بـيـنـ الـطـبـقـاتـ ،ـ بـاـتـ فـيـ خـشـيـةـ مـنـ اـلـعـرـىـ الـكـلاـسيـكـيـ الـذـيـ سـبـقـ اـخـالـقـيـ اـقـتـصـادـهـ السـيـاسـيـ اـلـخـاصـ ،ـ اـنـ اـظـهـرـوـهـ بـهـ اـمـاـمـ اـلـمـكـونـ قـاطـبـةـ .ـ اوـلـيـسـ مـنـ اـلـوـاضـحـ الـيـوـمـ ،ـ اـنـ اـنـاطـقـيـنـ رـسـمـيـيـنـ بـاـسـمـ الـبـرـوـليـتـارـياـ الـحـدـيـثـةـ اـنـمـاـ صـاغـوـاـ اـسـلـحـتـهـمـ الـقـاتـلـةـ اـنـطـلـاقـاـ مـنـ مـكـتـشـفـاتـ عـلـمـيـةـ ،ـ كـانـ دـعـاءـ الـاـقـتـصـادـ السـيـاسـيـ اـلـبـورـجـواـزـيـوـنـ قـدـ تـوـصـلـوـاـ اـلـيـهـاـ بـاـنـفـسـهـمـ ؟ـ

ولهـذا السـبـبـ ،ـ نـجـدـ الـيـوـمـ وـمـنـذـ عـقـودـ مـنـ الزـمـنـ ،ـ اـنـ اـقـتـصـادـ السـيـاسـيـ ،ـ وـلـيـسـ اـشـتـراـكـيـ فـقـطـ بـلـ الـبـورـجـواـزـيـ اـيـضاـ (ـ اـذـاـ كـانـ هـذـاـ اـلـاخـيرـ عـلـمـاـ ..ـ حـقاـ)ـ لـاـ يـلـقـىـ لـدـىـ اـلـطـبـقـاتـ الـمـالـكـةـ اـيـةـ آـذـانـ مـسـتـعـدـةـ لـسـمـاعـ صـوـتهـ .ـ وـدـكـاتـرـتـنـاـ اـلـبـورـجـواـزـيـوـنـ ،ـ بـسـبـبـ عـجزـهـمـ عـنـ فـهـمـ نـظـريـاتـ اـسـلـافـهـمـ الـكـبـارـ ،ـ اوـ فـهـمـ وـقـبـولـ نـظـريـةـ مـارـكـسـ الـتـيـ اـنـطـلـقـتـ مـنـ تـلـكـ النـظـريـاتـ لـتـقـرـعـ نـاقـوسـ الـمـوـتـ لـلـمـجـتمـعـ الـبـورـجـواـزـيـ ،ـ يـعـرـضـونـ ،ـ تـحـتـ اـسـمـ الـاـقـتـصـادـ السـيـاسـيـ ،ـ خـلـيـطاـ عـجـيـباـ عـبـيـشاـ مـؤـلـفـاـ مـنـ بـقـائـاـ كـافـةـ اـنـوـاعـ اـلـافـكـارـ عـلـمـيـةـ مـلـصـوـقـةـ بـهـاـ بـعـضـ التـشـوـيـشـاتـ

المفروضة ، ثم لا يسعون أبداً للدراسة الاهداف الحقيقة للرأسمالية بل ، بالعكس ، يحاولون وضع الاقنعة فوق هذه الاهداف ، لكي يدافعوا عن الرأسمالية ، معتبرينها افضل النظم الاجتماعية الممكنة ، واكثرها خلوداً ..

لما الاقتصاد السياسي العلمي ، فلم يعد يسعى، بعد أن نسيه المجتمع البورجوازي وغدر به ، للوصول إلى مستعمدين آخرين عدا البروليتاريين الواعين ، الذين يجد لديهم إنجازه العلمي ، وليس فقط فهماً نظرياً له . وللأسال ، أخيراً ، عبارة تنطبق تماماً على الاقتصاد السياسي أذ يقول :

« عندما يتعانق العلم والعمال ، قطباً المجتمع المتعارضان ، يتمكنا من تحطيم وتمزيق كافة العقبات الواقفة في وجه الحضارة . . . بآيديهم . . . »

فهرست

٥	مقدمة
٨	تعريف الاقتصاد السياسي
١٧	الاقتصاد العالمي
٦١	التضليل البرجوازي والاقتصاد السياسي
٧١	جذور الاقتصاد السياسي
٩٨	الاقتصاد السياسي والاشتراكية

سلسلة دليل المناضل

تهدف سلسل دليل المناضل التي تقدمها دار ابن خلدون للقاريء العربي الى تقديم خلاصة مبسطة قدر الامكان لمختلف فروع المعرفه بنهج علمي تقدمي .

وتشمل هذه السلسل على .

- ١ - سلسلة : في النظرية
 - ٢ - « ، تجارب اشتراكية
 - ٣ - « ، تجارب حزبية
 - ٤ - « ، تجارب حركات التحرير الوطني
 - ٥ - « ، المكتبة الاقتصادية
 - ٦ - « ، المكتبة الأدبية
 - ٧ - « ، دراسات عربية
 - ٨ - « ، مكتبة الشبيبة
 - ٩ - « ، المكتبة العمالية
-